سِرُّ الفَصَاحَة

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الخفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

الطبعة الأولى



١٩٨٢ م – ١٤٠٢ هـ

يطلب من الناشر دار الكتب العلمية ص.ب. ١١/٩٤٢٤ بيروت – لبنان

هاتف ٨١٥٣٣٢ – ٨٠٠٨٤٢
٢٥٢٢٥٧ – ٢٩٦٤٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

تتقدم — دار الكتب العلمية — إلى القراء الكرام بسفر نفيس وهو : كتاب « **سر الفصاحة** » لابن سنان الخفاجي ويتضمن :

١) الكلام على شروط الفصاحة في اللفظة الواحدة .

٢) الكلام على شروطها في الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض .

٣) الكلام على المعاني مفردة عن الألفاظ .

هذا وقد تضمن القسم الأول : الشروط اللازمة لفصاحة الكلمة . وتضمن القسم الثاني : ما يوجد من هذه الشروط في الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض .

ثم تكلم المؤلف عن شروط الفصاحة ، ومواضيع أخرى عظيمة الفائدة مما جعل هذا الكتاب متعة للباحث والدارس ، ومرجعاً للطالب لا غنى له عنه .

نرجو أن يكون عملنا هذا خدمة لعامة القراء على كافة مستوياتهم .

والله من وراء القصد

النـــاشر

ترجمة المؤلف

ابن سنان الخفاجي

٤٢٣ - ٤٦٦ هـ ١٠٣٢ - ١٠٧٣ م

ابن سنان الخفاجي هو عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان - أبو محمد - الخفاجي الحلبي، شاعر، أديب. ولد سنة ٤٢٣ هجرية بقلعة «عزاز» من أعمال حلب، وكان أبوه من أشراف البلدة. أخذ العلم عن أبي العلاء المعري وغيره. وعندما أتم علومه ولي على قلعة عزاز، وسخط على اولياء الأمر في عصره، وظهرت في نفسه نوازع الثورة، فأعلن العصيان على الأمير محمود بن نصر، ولكن الأمير أرسل إلى وزيره النحاس، ليقنع ابن سنان للعودة إلى الطاعة. وكتب الوزير النحاس إلى ابن سنان يدعوه إلى العودة إلى الطاعة، ولكنه رمز إليه بكتابه بأنهم يريدون به شراً. فاستمر في عصيانه، ولكن محمود بن نصر أمر الوزير النحاس بتنفيذ مكيدة بابن سنان، أودت بحياته. فمات سنة «٤٤٦» هجرية دون أن يحقق أي تقدم في إصلاح مفاسد عصره التي وصفها في بعض أبياته حيث قال:

أستغفر الله لا مالٌ ولا شرفٌ ... ولا وفاء ولا دين ولا أنَفُ
كأنما نحن في ظلماء داجية ... فليس ترفع عن أبصارنا السُجفُ

ومن المعروف أن سخط ابن سنان على عصره قد ورثه عن أستاذه - المعري -، وكان يميل إلى التشيع على عكس أستاذه في ذلك. وقد كان

ينتقد المعري أيضاً لما في طريقته من غموض ، وما في شعره ونثره من تكلف ، كما أشار إلى هذا في كتابه – **سر الفصاحة** – .

هذا وقد عرض الخفاجي أفكاره بأسلوب أدبي علمي رائع ، ضمنه ذكر الأصوات والحروف وشروح حولها .

ومن الجدير بالذكر أن في كتاب – **سر الفصاحة** – خللاً واضحاً في ترتيب أبوابه ، وفي توزيع موضوعاته على هذه الأبواب .

وكان الإمام عبد القادر الجرجاني معاصراً لابن سنان ، ووضع في هذا العلم كتابين هما : دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة . وكان أسلوبه فيهما يتصف بتنميق العبارات أكثر من الخفاجي ، ولكنه كان يقرر قواعده تقريراً ، وكان يسمي هذا العلم – علم البيان – ، وامتاز على الخفاجي بنظره إلى هذه المباحث على أنها علم له قواعد ينفرد بها ، ورتب هذه المباحث ترتيباً دقيقاً ، ووزعها على علوم البلاغة : المعاني ، والبيان ، والبديع ، توزيعاً سليماً . وبهذا أصبح عبد القادر الجرجاني أكثر شهرة من غيره في هذه العلوم ، حتى سمي – شيخ البلاغة – ولكن مدرسة الجرجاني لا تتصل بالمتأخرين مباشرة ، وإنما عن طريق السكاكي في كتابه – مفتاح العلوم – علماً بأن أسلوب الخفاجي في كتابه – **سر الفصاحة** – أقرب إلى أسلوب المتأخرين من أسلوب الجرجاني ، مما يجعل كتابه هذا أكثر نفعاً للطلاب والدارسين ، ولا سيما في تربية ملكة النقد ، أما الخلل في ترتيب أبواب الكتاب ، فلا يؤثر في قيمة الكتب العلمية .

مختارات من شعر الخفاجي

قال في نقد أهل عصره وهو فيه متأثر بأستاذه أبي العلاء :

أستغفر الله لا فخر ولا شرفُ ... ولا وفاء ولا دين ولا أنَفُ[1]
كأنما نحن في ظلماء داجية ... فليس ترفع عن أبصارنا السجف
تزيد بالبحث جهلاً إن طلبت هدى ... وهل يضيء لعين المدلج السدف[2]
وفي الفلاسفة الماضين معتبر ... فطالما قصدوا فيها وما عسفوا
وقد أتوك بمين في حديثهم ... يكاد يضحك منه الحبر والصحف[3]
ظن بعيد وأقوال ملفقة ... تخفى على الغمر أحياناً وتنكشف[4]
الأمر أكبر من فكر يحيط به ... والعمر أقصر أن يُلْقى له طرف
فاعظم بدائك إن حاولت واضحة ... ومت به فعلى هذا مضى السلف
جاءت أحاديث عن قوم أظنُّهمُ ... عاشوا طويلاً وقالوا بعدما خرفوا[5]
بدين قوم بأن الشهب خالدة ... وعند قوم لها وقت ومُنصرَف
وما رضيت بعقلي في جدالهم ... ولا توهمت إلا غير ما وصفوا
ورُبّ قوم أضاعوني وقد فهموا ... قدري فما أنكروا فضلي ولا اعترفوا

وقال في ذلك أيضاً :

أستغفر الله القديم وعُذْبه ... من شرِ غاوٍ في الحطام منافسِ[6]

---

(١) مصدر أنف من العار ترفع وتنزه عنه .
(٢) السدف الظلمة .
(٣) المين الكذب .
(٤) الغمر الجاهل .
(٥) أصابهم الخرف في آخر العمر وهو فساد العقل من الكبر .
(٦) حطام الدنيا ما فيها من مال قليل أو كثير .

وافعلْ جميلاً لا يضعْ لك صنعه ... واسمح بقوتك للضعيف البائس
واقنع ففي عيش الصناعة نعمـة ... لا تتقي كفّ الزمان الخالس
لا تركننّ إلى المـراء فإنـه ... سبب لكـل تنافـر وتشـامس
عاذت بنو حواء من إبليس في الد ... نيا وكم فيهم فنـون أبـالس
درسوا العلوم ليملؤوا بجدالهـم ... فيهـا صدور مراتب ومجالس
وتزهّدوا حـتى أصابوا فرصة ... في أخذ مال مساجد وكنـائس
إيوان كسرى صار مرتعُ ثلـة ... وديـاره باتت منـاخ عرائس
والحيرة البيضـاء بدّل أنسها ... قدر اطاعته مـدائن فـارس(1)
يا عقل مالك في اللطائف منهج ... فإذا عثرت فلالعـاً للناعس(2)
عندي لقد ذهبوا الذين تفكروا ... فيها وما ظفروا بغير وسـاوس
ما قول بطليموس عنهـا حجة ... عندي ولا المروى عن رسطالس
جار الأنام فـلا دلالـة ناظر ... تشفي العقول ولا إنارة قـابس
لا تحلفنّ بمـا حوتـه صحائف ... لهمُ وإن وجدت بخط دارس
عجبـاً لهمّـام ينازع خصمه ... في آل يربوع وأسرق حابس(3)
هيهات ما شرف الأصول بنافع ... حتى تكون ذوائب كمغـارس
لا تفخرن وإن فضلت فبالتقـى ... ناضل وفي بذل المكارم نـافس

وقال في ذلك أيضاً :

خف من أمنت لا تركن إلى أحـد ... فما نصحتك إلا بعـد تجريب
إن كانت الترّك فيهم غير وافية ... فما تزيد عـلى غدر الأعاريب
تمسكوا بوصايا اللؤم بينهـمُ ... وكاد أن يدرسوها في المحاريب

(1) الحيرة عاصمة المناذرة ، والمدائن عاصمة فارس .
(2) اللعا الانعاش .
(3) همام هو الفرزدق الشاعر المعروف وخصمه جرير لانهما كانا يتهاجيان .

وقال في تشيعه :

وقالوا قد تغيّرت الليالي وضيّعت المنازل والحقوقُ
فأقسم ما استجد الدهر خُلقاً ولا عدوانه إلا عتيقُ
أليس يرد عن فَدَكٍ عليٌّ ويملك أكثر الدنيا عتيقُ(١)

وقال في الفخر :

مَنْ مبلغ اللوّام أن مطامعي صارت حديثاً بينهم وقصائدا
ركضت على أعراضهم وهي التي تطوي البلاد شوارداً ورواكدا
مالي أجاذب كل وقت معرضاً منهم وأصلح كل يوم فاسدا
وأقيم سوق المجد في ناديهم حتى أنفّق فيه فضلاً كاسدا(٢)
أرأيت أضيع من كريم راغب يدعو لخلته لئيماً زاهدا
ومُعرّس بركابه في منزل يلقى الصديق به عدواً حاسدا
عُكسَ الأنامُ فإن سمعت بناقص فاعلم بأن لديه حظاً زائدا
وتفاوتُ الأرزاق أوجب فيهمُ أن يجعلوه مصالحاً ومفاسدا
ومعدّد في الفخر طارف ماله حتى تلوتُ عليه مجداً تالدا(٣)
طوقته بأوابدي ولطالما أهديت أغلالاً بها وقلائدا
مهلاً فإنك ما تعد مباركا خالا ولا تحصى سناناً والدا
بيت له النسب الجليّ وغيره دعوى تريد أدلة وشواهدا

وقال في الغزل :

بقيتُ وقد شطّت بكم غربة النوى وما كنت أخشى أنني بعدكم أبقى
وعلمتموني كيف أصبر عنكم وأطلب من رق الغرام بكم عتقا

---

(١) مقصود علي بن أبي طالب حين رد عن ارث فدك ، وعتيق هو أبو بكر صارت الخلافة اليه دون علي .

(٢) أنفق أروج .

(٣) الطارف الجديد ، والتالد القديم .

فما قلت يوماً للبكاء عليكـــمُ رُوَيْداً ولا للشوق بعدكم ارفقا
وما الحب إلا أن أعُدّ قبيحكـــم إليّ جميلاً والقلي منكم لشقا

وقال في الغزل أيضاً :

ما على محسنكم لـــو أحسنَـــا إنّمـــا نطلب شيئـــاً هيّنـــــا
قد شجانا اليأس من بعدكُـــمُ فأدركونـــا بـــأحاديث المنـــى
وَعِدُوا بالوصل مـــن طيفكُمُ مقلبـــة تنكر فيكـــم وَسَنـــا
لا وسحـــر بـــين أجفانكُـــم فـــتن الحبّ بـــه مَـــن فتنـــا
وحديث مـــــن مواعيـــدكُم تحسد العـــين عليـــه الأذنـــا
ما رحلتُ العيس من أرضكُم فرأت عينـــاي شيئاً حسنـــا[1]

وقال في الغزل أيضاً :

مهفهف القـــامـــة ممشوقهـــا مستملـــح الخطرة معشوقهـــا
في طرفـــه من سحر أجفانـــه دعوى وفي جسمي تحقيقهـــا

هذا وقد شكا عبد القاهر مما شكا منه الخفاجي فقال :

كبّرْ عـــلى العلـــم يا خليلـــي ومِلْ إلى الجهل ميـــل هـــائم
وعش حمـــاراً تعش سعيـــداً فالسّعد في طـــالـــع البهـــائم

فقد أخذ العلم في عصرهما إلى الانحدار ، ولم يزل ينحدر حتى وصل إلى حال يئس فيها أهله من الشكوى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ؟

(١) العيس الابل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه أثق

الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، لقد جاءت رسل ربنا بالحق ، صلوات الله عليهم وعلى سيدهم محمد ، والأبرار من عترته الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا .

أما بعد – فإني لما رأيت الناس مختلفين في مائية[1] الفصاحة وحقيقتها أودعت كتابي هذا طرفاً من شأنها ، وجملة من بيانها ، وقربت ذلك على الناظر ، وأوضحته للمتأمل ، ولم أمِلْ بالاختصار إلى الاخلال ، ولا مع الإسهاب إلى الإملال ، ومن الله تعالى أستمد المعونة والتوفيق .

* * *

إعلم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة ، والعلم بسرها ، فمن الواجب أن نبين ثمرة ذلك وفائدته ، لتقع الرغبة فيه ، فنقول :

أما العلوم الأدبية فالأمر في تأثير هذا العلم فيها واضح ، لأن الزبدة منها والنكتة نظم الكلام على اختلاف تأليفه ، ونقدُه ومعرفة ما يختار منه مما يكره ، وكلا الأمرين[2] متعلق بالفصاحة ، بل هو مقصور على المعرفة

(١) نسبة الى – ما – الاستفهامية وقد يقال – ماهية – بقلب الهمزة هاء .
(٢) الاول نظم الكلام ونقده ، والثاني هو الذي عرف فيما بعد باسم علم البلاغة .

بها ، فلا غنى للمنتحل الأدبَ عما نوضحه ونشرحه في هذا الباب .

وأما العلوم الشرعية فالمعجز الدال على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن ، والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين : أحدهما أنه خرق العادة بفصاحته[1] وجرى ذلك مجرى قلب العصا حية ،[2] وليس للذاهب إلى هذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقعاً خرج عن مقدور البشر ، والقول الثاني أن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة[3] مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا الصرف ، وأمر القائل بهذا يجري مجرى الأول في الحاجة إلى تحقق الفصاحة ما هي ؟ ليقطع على أنها كانت في مقدورهم ، ومن جنس فصاحتهم ، ونعلم أن مُسَيلمة وغيره لم يأت بمعارضة على الحقيقة ، لأن الكلام الذي أورده خال من الفصاحة التي وقع التحدي بها في الأسلوب المخصوص ، وإذا ثبت بما ذكرناه الغرض بهذا الكتاب ، وفائدته ، فالدواعي إلى معرفة ذلك قوية ، والحاجة ماسة شديدة .

ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة نبذاً من أحكام الأصوات والتنبيه على حقيقتها ، ثم نذكر تقطعها على وجه يكون حروفاً متميزة ، ونشير إلى طرف من أحوال الحروف في مخارجها ، ثم ندل على أن الكلام ما انتظم منها ، ثم نتبع ذلك بمجال اللغة العربية وما فيها من الحروف ، وكيف يقع المهمل فيها والمستعمل ، وهل اللغة في الأصل مواضعة أو توقيف ، ثم نبين هذا كله وأشباهه مائية الفصاحة ، ولا نخلي ذلك الفصل من شعر فصيح ، وكلام غريب بليغ ، يُتدرّب بتأمله على فهم مرادنا ، فإن الأمثلة توضح وتكشف ، وتخرج من اللبس إلى البيان ، ومن جانب

(١) هذا هو قول جمهور العلماء .

(٢) معجزة نبي الله موسى عليه السلام .

(٣) هذا هو قول ابراهيم بن سيار المعروف بالنظام المتوفى سنة ٢٢١ هـ .

الإبهام إلى الإفصاح ، فإذا أعان الله تعالى ويسر تمام كتابنا هذا كان مفرداً بغير نظير من الكتب في معناه .

وذلك أن المتكلمين وإن صنفوا في الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ما هو ؟ فلم يبينوا مخارج الحروف ، وانقسام أصنافها ، وأحكام مجهورها ومهموسها ، وشديدها ورخوها ، وأصحاب النحو وإن أحكموا بيان ذلك ، فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذي هو الأصل والأسّ ، وأهل نقد الكلام[1] فلم يتعرضوا لشيء من جميع ذلك ، وإن كان كلامهم كالفرع عليه .

فإذا جمع كتابنا هذا كله ، وأخذ بحظ مقنع من كل ما يحتاج الناظر في هذا العلم اليه ، فهو مفرد في بابه ، غريب في غرضه ، وفق الله تعالى ذلك ، ويسره بلطفه ومنّه .

فصل في الأصوات

الصوت مصدر صات الشيء يَصُوت صوتاً فهو صائت ، وصوّت تصويتاً فهو مصوّت ، وهو عام ولا يختص ، يقال : صوت الإنسان وصوت الحمار ، وفي الكتاب الكريم : (إنّ أنْكرَ الأصواتِ لصوتُ الحميرِ)[2] وقال الراجز :

كأنما أصواتها في الوادي   أصواتُ حُجٍ من عُمان غادِ[3]

وقال جرير بن عطية :

لما تذكرت بالديرين أرّقني   صوتُ الدجاج وقرعٌ بالنواقيس

---

(1) هم علماء البلاغة .

(2) سورة لقمان ، الآية ١٩ .

(3) حج جمع حاج .

والصوت مذكر ، لأنه مصدر كالضرب والقتل ، وقد ورد مؤنثاً على ضرب من التأول ، قال رُوَيشد بن كثير الطائي :

يأيها الراكب المزجي مطيته   بَلّغْ بني أسد ما هذه الصوت

فأراد الاستغاثة ، كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع بعض العرب يقول — وذكر إنساناً — فقال : فلان لَغُوب[1] جاءته كتابي فاحتقرها ، فقال له : أتقول جاءته كتابي ؟ قال : نعم ، أليست بصحيفة ؟

وفي كتاب سيبويه :

إذا بعض السنين تعرّقتنا   كفى الأيتامَ فقدَ أبي اليتيمِ[2]

لأن بعض السنين سنة ، ويقال : رجل صاتٌ ، أي شديد الصوت كما يقال : رجل نالٌ ، أي كثير النوال ، وقولهم : لفلان صيت ، إذا انتشر ذكره ، من لفظ الصوت ، إلا أن واوه انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . كما قالوا : قِيلٌ ، من القول .

والصوت معقول ، لأنه يدرك ، ولا خلاف بين العقلاء في وجود ما يدرك ، وهو عَرَض ليس بجسم ، ولا صفة لجسم ، والدليل على أنه ليس بجسم ، أنه مدرك بحاسة السمع ، والأجسام متماثلة ، والإدراك إنما يتعلق بأخص صفات الذوات ، فلو كان جسماً لكانت الأجسام جميعها مدركة بحاسة السمع ، وفي علمنا ببطلان ذلك دليل على أن الصوت ليس بجسم ، وهذه الجملة تحتاج إلى أن نبين أن الأجسام متماثلة ، وأن الإدراك إنما يتعلق بأخص صفات الذوات ، لأن كون الصوت مدركاً بالسمع

---

(١) اللغوب واللغب الضعيف الأحمق .

(٢) البيت لجرير في مدح هشام بن عبد الملك ، وقوله — تعرقتنا — بمعنى أذهبت أموالنا ، من تعرقت العظم اذا أذهبت ما عليه من اللحم .

والأجسام غير مدركة بالسمع مما لا يمكن دخول شبهة فيه ولا منازعة ، والذي يدل على تماثل الأجسام أنا ندرك الجسمين المتفقي اللون فيلتبس أحدهما علينا بالآخر ، لأن من أدركهما ثم أعرض عنهما وأدركهما من بعد يجوّز أن يكون كل واحد منهما هو الآخر ، بأن نقل إلى موضعه ، ولم يلتبسا على الإدراك إلا لاشتراكهما في صفةٍ تناولها الإدراك ، وقد بينا أن الإدراك إنما يتناول أخص صفات الذات ، وهو ما يرجع إليها ، وسندل على ذلك ، وإذا كان الجسمان مشتركين فيما يرجع إلى ذاتيهما فهما متماثلان ، لأن هذا هو المستفاد بالتماثل .

فإن قيل : دُلّوا على أنهما لم يلتبسا إلا للاشتراك في صفة ، ثم بيّنوا أن تلك الصفة مما يتناوله الإدراك ، قلنا : الوجوه التي يقع فيها الالتباس معقولة ، وهي المجاورة أو الحلول ، كالتباس خضاب اللحية بالشعر من المجاورة ، وكما التبس على من ظن أن السواد الحالّ في الجسم صفة له من حيث الحلول ، وكذلك من اعتقد أن صفة المحل للحالّ ، حتى ذهب إلى أن للسواد حيّزاً ، وكلا الأمرين منتف في التباس الجسمين ، لأنه لا حلول بينهما ولا مجاورة ، بل يقع الالتباس مع العلم بتغايرهما ، فدل ذلك على ما ذكرناه .

فأما الدليل على أن الصفة التي اقتضت الالتباس مما يتناوله الادراك ، فهو أن الأمر لو كان بخلاف ذلك لما التبسا على الادراك ، وفي التباسهما عليه دلالة على أن تعلق الإدراك بما التبسا لأجله ، ولأن المشاركة فيما لا يتعلق الإدراك به لا يقتضي الاشتباه على المدرك ، ألا ترى أن السواد لا يشبه البياض ولا يلتبس به عند المدرك وان اشتركا في الوجود ، من حيث كان الإدراك لا يتعلق بالوجود .

وليس لأحد أن يقول : إذا استدللتم على أن الأجسام متماثلة بالتباسها على الإدراك ، فقولوا : إن الأجسام التي لا تلتبس كالأبيض والأسود غير

متماثلة لفقد الالتباس ، وذلك أن هذا مطالبة بالعكس في الأدلة ، وليس ذلك بمعتبر ، واثبات المدلول مع ارتفاع الدليل جائز غير ممتنع ، لأن الدليل غير موجب للمدلول ، وانما هو كاشف عنه ، لكن المُنْكَر ثبوت الدليل وارتفاع المدلول ، على أن الالتباس في الجسمين المذكورين حاصل أيضاً ، لأن المدرك لهما انما يجوّز أن يكون أحدهما الآخر وانما تغير لونه .

وأما الدليل على أن الإدراك يتعلق بأخص صفات الذوات ، وأن كلامنا كله متعلق به ، فهو أنه لا يخلو من أن يكون يتعلق بالصفة الراجعة إلى الفاعل ، أو الراجعة إلى العلة ، أو الراحعة إلى الذات ، والذي يرجع إلى الفاعل من الصفات هو الوجود ، ولو تناوله الإدراك لم يخل من أن يتعداه إلى ما يرجع إلى الذات ، أو لا يتعداه ، فإن لم يتعد وجب ألاّ يحصل الفصل بين المختلفين بالإدراك ، لاشتراكهما في الوجود الذي لم يتناول الإدراك غيره ، وإن تعداه إلى الصفة العائدة إلى الذات فيجب أن يفصل بين المختلفين بالإدراك ، من حيث افترقا في الصفة التي يتعلق بها ، وأن يلتبس أحدهما بالآخر ، من حيث اشتركا في الوجود الذي تعلق الإدراك به أيضاً ، وذلك محال ، فأما ما يرجع إلى العلل من صفات الجسم ، والذي يمكن أن يدخل شبهة في تناول الإدراك كونه كائناً في جهة ، والذي يوضح أن الإدراك لا يتناول ذلك أنه لو تناوله لفصل بالإدراك بين كل صفتين ضدين منه ، وذلك غير مستمر ، وأحدنا لو أدرك جوهراً في بعض الجهات ، ثم أعرض عنه ، جوّز أن يكون انتقل إلى أقرب الأماكن اليه ، والتبس عليه الأمر فيه ، ولا يتلبس أمره لو اسودّ بعد بياض ، فبان أن الإدراك لا يتناول إلا أخص صفات الذوات ، دون صفات العلل وما بالفاعل .

ويمكن الدلالة على أن الصوت ليس بجسم إذا ثبت أن الأجسام متماثلة من وجه آخر ، وذلك أنا ندرك الأصوات مختلفة ، فالراء مخالفة للزاى ، وكذلك سائر الحروف المختلفة ، فإذا كانت الأجسام متماثلة والأصوات

تدرك مختلفة فليست بأجسام ، وإذا كنا دللنا على أن الصوت ليس بجسم فالذي يدل على أنه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له أن الصوت لو كان صفة لم يخل من أن يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية ، ولا يجوز أن يكون صفة ذاتية لتجدده ، وأن دوامه غير واجب ، ولا يجوز أن يكون صفة غير ذاتية ، لما بيناه من أن الإدراك لا يتناول إلا الصفات الذاتية ، والصوت مدرك بلا خلاف ، ومع الدلالة على أن الأصوات أعراض ففيها المتماثل والمختلف ، وقد ذهب أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجُبّائي إلى أن المختلف منها متضاد ، وتوقف علم الهدى المرتضى[1] نضر الله وجهه عن القطع على ذلك ، فأما أبو هاشم فإنه اعتمد في تضادها على طريقين : أحدهما أنْ حمل الصوت على اللون من حيث كان إدراك كل واحد منهما مقصوراً على حاسة واحدة ، فلما قطع على تضاد المختلف من الألوان قال بمثل ذلك في الأصوات ، والطريق الثاني أن الصوت مدرك ، فهو هيئة للمحل إذا أوجب مختلفة هيئتين استحال اجتماعهما للمحل في حالة واحدة ، كما يستحيل ذلك في الألوان ، وليس بعد امتناع اجتماعهما في المحل الواحد في الوقت الواحد إلا التضاد .

ولقائل أن يقول على ما ذكره أولاً : ما أنكرت من أن تكون الأصوات والألوان وإن اتفقت في إدراك كل واحد منهما بحاسة واحدة تختلف ؟ فيكون المختلف من الألوان متضاداً دون الأصوات ، ولا يوجب الاتفاق في قصر الإدراك على حاسة واحدة التساويَ في جميع الأحكام ، كما أنها وإن اتفقت عندك في ذلك فلم تتفق في أن الأصوات تبقى كما أن الألوان تبقى ، ولا في أن الأصوات يضادها ما يحدث بعدها ، كما كان ذلك في الألوان ، وإذا جاز مع التساوي فيما ذكرته من قصر الإدراك على حاسة واحدة الاختلاف في أحكام كثيرة ، فأحْرِ أن يكون المختلف من

(١) هو الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين المتوفى سنة ٤٣٦ هـ .

الأصوات غير متضاد ، وإن كان المختلف من الألوان متضاداً .

ويقال له فيما ذكره ثانياً : إن الصوتين المختلفين ليس محلهما واحداً ، فيقطع على تضادهما لامتناع اجتماعهما فيه في ذلك الوقت الواحد ، بل محال الحروف المتغايرة متغايرة ، وإذا كان المحلان مختلفين فلا سبيل إلى القطع على التضاد باستحالة اجتماعهما في المحل ، لأن كل واحد من الصوتين المختلفين لا يصح أن يحل محل الآخر .

وقد أشار القاضي أبو الحسن[1] عبد الجبار بن أحمد الهمذاني رحمه الله إلى أن الأصوات غير متضادة ، لأنها غير باقية ، والمنافاة إنما تصح في المتضاد الباقي ، كأنه أراد أن عدم أحد الضدين إذا كان واجباً لأنه مما لا يبقى فليس لوجود ضده حكم يخالف عدمه .

فأما الكلام في تماثلها واختلافها فالدلالة على ذلك ما قدمناه من الإدراك لها ، وبيانه في الحروف ، فإن الراء تدرك ملتبسة بالراء ومخالفة للزاي ، وقد بينا أن الإدراك يتناول أخص صفات الذات ، ولا يجوز وجود الصوت إلا في محل ، أما من أثبت حاجة جميع الأعراض إلى المحال من حيث كان عرضاً ، وأما من أجاز وجود بعض الأعراض في غير محل يدلالة أنه يتولد عن اعتماد الجسم ومصاكته لغيره ، ولأنه يختلف باختلاف حال محله ، فيتولد من الصوت في الطست خلاف ما يتولد في الحجر ، فيقول : قد ثبت وجود بعض الأصوات في غير محل ، فإذا ثبت ذلك في بعضه ثبت في جميعه ، لأن الأصوات متفقة في أنها لا توجب حالاً لمحل ولا جملة[2] .

---

(١) هو عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار الهمذاني – أبو الحسين – قاض ، اصولي ، لقب بقاضي القضاة ، وكان شيخ المعتزلة في عصره . ولي القضاء بالري ، ومات فيها . له تصانيف كثيرة منها : الأمالي ، والمجموع في المحيط ، وشرح الأصول الخمسة ، والمغني في أبواب التوحيد والعدل ، وتثبيت دلائل النبوة ، وتشابه القرآن . توفي بالري عام ١٠٢٥ ميلادية

(٢) في هذه العبارة تحريف لأن معناها غير ظاهر .

وقد ذهب أبو علي محمد بن عبدالوهاب الجُبّاني[1] إلى أن جنس الصوت يحتاج مع المحل إلى هيئة وحركة ، وقال أبو هاشم أخيراً : إنه لا يحتاج إلى المحل ، وعلى هذا القول أكثر أصحابه ، وله نصر الشريف المرتضى رضي الله عنه ، واستدلوا على نفي حاجته إلى غير المحل بأنه مما لا يوجب حالاً لغيره ، فجرى مجرى اللون في أنه لا يحتاج إلى سوى محله — وقالوا : إن الصوت من فعلنا إنما احتاج إلى الحركة لأنها كالسبب فيه ، من حيث كنا لا نفعله إلا متولداً عن الاعتماد على وجه المصاكّة ، والاعتماد يولد الحركة ، فلهذا جرى مجرى السبب ، فليس يمتنع أن يفعل الله تعالى الصوت مبتدأ من غير حركة ، كما يفعله غير متولد عن الاعتماد ، وكما يفعل ما وقع منا بآلة من غير آلة ، وجعلوا هذا هو العلة في انقطاع طنين الطست بتسكينه ، وأجازوا وجود القليل من الصوت مع السكون عند تناهيه وانقطاعه ، ومنعوا من وجوده من فعلنا مع السكون من فعلنا حالاً بعد حال[2] لما ذكرناه .

والأصوات تدرك بحاسة السمع في محالّها ، ولا تحتاج إلى انتقال محالها وانتقالها ، وكونها أعراضاً منع من انتقالها ، وقد استدل على ذلك بأنها لو انتقلت لجاز أن تنتقل إلى بعض الحاضرين دون بعض ، حتى يكون مع التساوي في القرب والسلامة يسمع الصوت بعضهم دون بعض ، وأن يجوز اختلاف انتقال الحروف حتى يدرك الكلام مختلفاً ، واستدل على ذلك أيضاً بأنه لو احتيج في إدراك الأصوات إلى انتقال المحال لما وقع الفرق مع السلامة بين جهة الصوت والكلام مكانهما ، كما أنه لا يعرف في أي جهة

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجباتي — أبو علي — ولد عام ٢٣٥ هجرية ، وهو من أئمة المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره . واليه نسبة الطائفة « الجبائية » له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب . نسبته الى جبن بجبى . له « تفسير » حافل مطول ، رد عليه الاشعري . توفي عام ٣٠٣ هجرية .

(٢) في هذه العبارة ارتباك ظاهر ، وهنا كما ورد في الأصل .

انتقل إلى محل ما يلاقيها من الأجسام التي يدرك منها الحرارة والبرودة ، وقد سئل على هذا المذهب عن العلة في مشاهدة القصّار من بعد يضرب الثوب على الحجر ، ثم يسمع الصوت بعد مهلة ، فيسبق النظر السمع ، وأجيب عن ذلك بأن الصوت يتولد في الهواء ، والبعد المخصوص مانع من إدراكه ، فإذا تولد فيما يقرب أدرك في محله ، وإن لم يتصل بحاسة السمع ، والذي يدرك بعد مهلة هو غير الصوت الذي تولد عن الصكة الأولى ، لأن ذلك إنما لا يدرك لبعده ، قيل : فكذلك يدرك الصوت في جهة الريح أقوى لأنه يتولد فيها حالاً بعد حال ، فيكون إلى إدراكه أقرب ، وإذا كانت الريح في خلاف جهة الصوت ضعف إدراكه وربما لم يدرك ، لأنه يتولد فيما يبعد عنه البعدَ المانع من إدراكه ، ولا يجوز البقاء على الأصوات ، أما من أثبت البقاء معنى — كالبغداديين من المعتزلة — فإنه يمتنع من بقاء جميع الأعراض ، لأن البقاء الذي هو عرض عنده لا يصح أن يحل العرض — وأما من لم يثبت البقاء معنى — وهو الصحيح — ويجوّز على بعض الأعراض البقاء ، ويقطع على بعض ، فإنه يعتل في المنع من بقاء الأصوات بأنها لو بقيت لاستمر إدراكنا لها مع السلامة وارتفاع الموانع ، ومعلوم خلاف ذلك ، ولو كان الصوت مدركاً على الاستمرار لم يقع عنده فهم الخطاب ، لأن الكلمة كانت حروفها تدرك مجتمعة ، فلا يكون زيد أولى من يَزْد أو غير ذلك مما ينتظم من حروف زيد . ولو كان الكلام أيضاً باقياً لكان لا ينتفي إلا بفساد محله ، لأنه لا ضد له من غير نوعه ، ولا تقع الأصوات من فعل العباد إلا متولدة ، ويدلك على ذلك أيضاً تعذر إيجادها عليهم إلا بتوسط الاعتماد والمصاكّة ، ولأنها تقع بحسب ذلك ، فيجب أن تكون مما لا يقع إلا متولداً كالآلام .

والصوت يخرج مستطيلاً ساذجاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً ، وسنبين ذلك .

فصل في الحروف

الحرف في كلام العرب يراد به حَدّ الشيء وحِدّته ، ومن ذلك حرف السيف إنما هو حده وناحيته ، وطعام حِريف : يراد به الحدة ، ورجل محارَف أي محدود عن الكسب ، وقولهم : انحرف فلان عن فلان ، أي جعل بينه وبينه حداً بالبعد .

وفسر أبو عبيدة معمر بن المثنّى[١] قوله تعالى : (ومنَ الناس مَنْ يعبدُ الله على حرف[٢]) أي لا يدوم ، وفسره أبو العباس أحمد بن يحيى[٣] أي على شك ، وكلا التأويلين على ما قدمناه ، لأن المراد أنه غير ثابت على دينه ، ولا مستحكم البصيرة فيه ، فكأنه على حرفه ، أي غير واسط منه .

وسميت الحروف حروفاً لأن الحروف حدّ منقطع الصوت ، وقد قيل : إنها سميت بذلك لأنها جهات للكلام ونواح ، كحروف الشيء وجهاته .

فأما قولهم في القراءة : حرف أبي عمرو من القرّاء وغيره ، فقد قيل فيه : إن المراد أن الحرف كالحد ما بين القراءتين ، وقيل أيضاً : إن الحرف في هذا القول المراد به الحروف ، كما قال الله تعالى : (والمَلَكُ على أرْجائها)[٤] أي والملائكة . وقولهم : أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم ، أي

---

(١) هو معمر بن المثنى التيمي ، ـ ابو عبيدة ـ النحوي المعروف ، من أئمة العلم بالادب واللغة . ولد بالبصرة سنة ١١٠ هجرية وتوفي فيها سنة ٢٠٩ هجرية . قال عنه الجاحظ : « لم يكن في الارض أعلم بجميع العلوم منة » . له نحو « ٢٠٠ » مؤلف منها : نقائض جرير والفرزدق ، ومجاز القرآن ، وأيام العرب ، ومعاني القرآن ... وغيرها كثير . ـ وهو من حفاظ الحديث ـ .

(١) سورة الحج ، الآية (١١) .

(٣) هو احمد بن يحيى بن زيد الشيباني ـ ابو العباس ـ المعروف بثعلب . امام الكوفيين في النحو واللغة ، وكان راوية للشعر ، مشهورا بالحفظ ولد ببغداد سنة (٢٠٠) هجرية . اصيب في اواخر عمره بالصمم ، توفي على اثر صدمة تلقاها من فرس سنة (٢٩١) هجرية . من كتبه : « قواعد الشعر » و « شرح ديوان زهير » و «الفصيح» و «مجالس ثعلب»

(٤) سورة الحاقة ، الآية (١٧) .

الدنانير والدراهم[١] ، والمعنى : أن القارئ يؤدي حروف أبي عمرو بأعيانها من غير زيادة ولا نقصان .

وقد اختلفوا في تسمية الناقة الضامر حرفاً ، فقال قوم : أي أنها قد حدّدت أعطافها بالضمر . وقال أبو العباس أحمد بن يحيى : لأنها انحرفت عن السمن ، وقال غيره : شُبّهت بحرف الجبل في الشدة والصلابة ، وزعم بعضهم أنها شبهت بحرف السيف في مضائه ، وقال آخرون : شبهت بالهاء من الحروف لدقتها وتقويسها ، وكل هذا راجع إلى ما تقدم .

ومنه سمي مكسب الرجل حرفة ، لأنه الجهة التي انحرف إليها ، وسموا الميل محرافاً لدقته ، وأنشد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد :

كما زلّ عن رأس الشجيج المحارفُ[٢]

والتحريف في الكلام الميل والانحراف ، قال الله تعالى : (يحرّفون الكلم عن مواضعه)[٣] .

أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني نحو – من ، وقد – حروفاً فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك لأنهـا تأتي في أول الكلام وآخره ، فصارت كالحروف والحدود له ، وقد قال بعضهم : إنما سميت حروفاً لانحرافها عن الأسماء والأفعال ، وهي عندنا نحن كلام ، لأنها منتظمة من حرفين فصاعداً .

وأما قولهم للحروف التي في لغة العرب – حروف المعجم – فليس بصفة للحروف ، لأن ذلك يفسد من وجهين : أحدهما امتناع وصف

---

(١) لان « أل » فيها للجنس .

(٢) المحارف جمع محراف ، وهو الميل الذي يسبر به الجراحات ، يقول : بلغ الميل العظم فزل عنه .

(٣) سورة النساء الآية (٤٦) .

النكرة بالمعرفة[1] ، والثاني إضافة الموصوف إلى صفته ، والصفة عند النحويين هي الموصوف في المعنى ، ومحال أن يضاف الشيء إلى نفسه[2] ، إلا أن أبا العباس المبرّد ذهب في ذلك إلى أن المعجم بمنزلة الاعجام كما تقول — أدخلته مدخلا — أي إدخالا ، وكما حكى أبو الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش أن بعضهم قرأ : (ومن يُهن الله فما له مِن مُكرَم)[3] بفتح الراء أي من إكرام ، فكأنهم قالوا — على هذا الوجه — حروف الإعجام — ولم يجز أبو الفتح عثمان بن جِنّي أن يكون قولهم — حروف المعجم — بمنزلة قولهم — صلاة الأولى ، ومسجد الجامع — قال : لأن معنى ذلك صلاة الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيما مقامهما ، وليس كذلك — حروف المعجم — لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، وليس يبعد عندي ما أنكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم ، لأن الخط العربي فيه أشكال متفقة لحروف مختلفة عُجِم بعضها دون بعض ليزول اللبس ، وقد يتفق في غيرها من الخطوط أن تختلف أشكال الحروف فلا يحتاج إلى النقط ، فوصف الخط العربي بأنه معجم لهذه العلة ، وقيل — حروف المعجم — أي حروف الخط المعجم ، كما يقال : — حروف العربي — أي حروف الخط العربي ، وليس يمكن أن يعترض على هذا القول بأن يدعي أن وضع كلام العرب قبل خطهم ، وأن التسمية كانت لحروفه بحروف المعجم من حين تكلم به ، لأن قائل هذا يحتاج إلى إقامة الدلالة على ذلك ، وهي متعذرة لبعد العهد ، وفقد الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة ذلك ، لاسيما إثبات التسمية لهذه الحروف بأنها حروف المعجم

---

(١) الممنوع نعت النكرة بالمعرفة وما هنا من باب الاضافة .

(٢) اضافة الموصوف الى صفته ليست من اضافته الشيء الى نفسه ، لما بينهما من المغايرة التي تجعل هذا موصوفا وذلك صفة .

(٣) سورة الحج ، الآية (١٨) .

قبل وضع الخط ، وكل ما يروى من ابتداء وضعه وأنه خرج على ما قيل من الأنبار وما يجري هذا المجرى فليس يثمر إلا الظن .

فإذا قيل — أعجمت الكتاب — فمعناه أزلت إبهامه ، كما يقال أشكيته إذا أزلت ما يشكوه ، لأن هذه اللفظة في كلام العرب للإبهام والخفاء ، ومنه — رجل أعجم — وقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « جرح العجماءُ جبَار[1] » يريد البهيمة ، وعَجَمُ الزبيب وغيره أي المستتر فيه ، وسموا صلاتي الظهر والعصر — عجماوين — لأنه لا يفصح بالقراءة فيهما .

والحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت ، حتى شبه بعضهم الحلق والفم بالناي ، لأن الصوت يخرج منه مستطيلاً ساذجاً ، فإذا وضعت الأنامل على خروقه ووقعت المزاوجة بينها سمع لكل حرف منها صوت لا يشبه صاحبه ، فكذلك إذا وقع الصوت في الحلق والفم بالاعتماد على جهـــات مختلفة سمعت الأصوات المختلفة التي هي حروف ، ولهذا لا يوجد في صوت الحجر وغيره لأنه لا مقاطع فيه للصوت ، وليس يحتاج إلى حصر الحروف التي يتعلق بها ، وإنما الغرض ذكر ما في اللغة العربية التي كلامنا عليها ، لأن في غيرها من اللغات حروفاً ليست فيها ، كلغة الأرمن وما جرى مجراها .

فحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً ، وهي : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين والظـــاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو ، فهذا ترتيبها في المخارج .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد[2] لا يعتد بالهمزة ، ويجعـــل

---

(١) اخرج البخاري الحديث بلفظ « العجماء جرحها جبار » .

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الثمالي الازدي — ابو العباس — المعروف بالمبرد . امام العربية ببغداد في زمنه . ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هجرية . وتوفى ببغداد سنة ٢٨٦ ←

الحروف ثمانية وعشرين حرفاً ، وقواه هذا عند النحويين مرفوض ، واعتلاله بأن الهمزة لا صورة لها مستكره غير مرضي[1] لأن الاعتبار باللفظ دون الخط وهي ثابتة فيه ، ولو أن العرب لا خط لها كغيرها من الأمم لم يمنع ذلك من الاعتداد بجميع هذه الحروف المذكورة .

فأما الألف التي هي ساكنة أبداً ، فقد قالوا : إن واضع الخط ـ و ، لا ، ى ، أتى بـ « لا » على وزن ـ ما ـ لأن الألف ساكنة لا يصح الابتداء بها ، فجاء بحرف قبلها ليمكن النطق بها ويقع تمثيل ذلك ، وليس غرضه أن يبين كيف يتركب بعض هذه الحروف من بعض ، كما يقول المعلمون : لام ألف ، ولو أراد أن يبين التركيب لبينه في سائر الحروف ولم يقتصر على الألف مع اللام .

وقد قال أبو الفتح عثمان بن جنّي[2] : إنهم إنما اختاروا لها حرف اللام دون غيره من الحروف ، لأن واضع الخط أجراه في هذا على اللفظ ، لأنه أصل للخط والخط فرع عليه ، فلما رآهم وقد توصلوا إلى النطق بلام التعريف بأن قدموا قبلها ألفاً . نحو ـ الغلام والجارية ـ لـمّا لم يمكن الابتداء باللام الساكنة ، كذلك أيضاً قدم قبل الألف في ـ لا ـ لاماً توصلا إلى النطق بالألف الساكنة ، وكان في ذلك ضرب من المعارضة بين الحرفين .

ويمكن عندي أن يعترض على هذا القول بأن يقال : إن التي مع اللام

هجرية . من كتبه المطبوعة : الكامل ، والمقتضب ، وشرح لامية العرب ، ومن كتبه المخطوطة : المذكر والمؤنث ، والتعازي والمراثي ، والمقرب .

(١) لا يخفى أن الهمزة لها صورة معروفة وان كانت لا تنفصل توضع فوقه أو تحته .

(٢) هو عثمان بن جنى الموصلي ـ ابو الفتح ـ من أئمة الادب والنحو ولد بالموصل ، وتوفي ببغداد . كان ابو مملوكا روميا لسليمان بن فهد الازدي الموصلي . من تصانيفه : رسالة في : « من نسب الى أمه من الشعراء ـ مخطوط » ومن كتبه المطبوعة : « شرح ديوان المتنبي » و « المبهج » في اشتقاق اسماء رجال الحماسة و « المحتسب » في شواذ القراءات و « المذكر والمؤنث » . وغيرها كثير .

في – الرجل والجارية – هي الهمزة ، وليست الألف الساكنة التي جاءت اللام معها في – لا – فكيف تجعل العلة في ورود اللام هنا مع الألف ورود الهمزة هناك مع اللام ، وليس بين الموضعين تناسب ولا معارضة كما ذكرت ؟ وهل يصح أن يقال : إن الألف الساكنة التي لا يمكن أن يبتدأ بها في النطق بل يحتاج إلى حرف قبلها يتوصل بها إلى النطق بلام التعريف التي هي ساكنة مثلها ، وكل من الحرفين يحتاج إلى ما يحتاج إليه الآخر ؟

فإن قيل : إن الهمزة التي مع اللام في – الرجل – هي ألف على الحقيقة ، وهي التي بعد اللام في قولهم – لا – وإن كانت ساكنة هنالك ، قيل له : فما وجه إنكارك وإنكار أصحابك على أبي العباس المبرّد أنه لم يعتد بالهمزة في الحروف بل جعلها ثمانية وعشرين حرفاً فقط[1] ؟ أوليس هذا منكم إنكاراً للهمزة رأساً ؟ وليس يحظر أن يجاب عن هذا الكلام إلا بأن كافة النحويين يطلقون على الهمزة التي مع لام التعريف أنها ألف ، ومثل هذا لا يقنع ، لأن التعليل فيما ذكره أبو الفتح إذا قصر على الشبه في الاسم ضعف جداً واطُّرح .

ثم الكلام عليهم أيضاً باق في قولهم إن الهمزة في نحو – الرجل – ألف على الاطلاق ، مع اعتقادهم أن الألف هي الحرف الساكن أبداً في نحو – كتاب وغيره – والهمزة حرف غيره ، وإنكارهم على أبي العباس المبرد ما ذكرناه .

فأما نحن إذا سئلنا عن العلة في إيراد اللام مع الألف للتوصل بحرف متحرك دون غيرها من الحروف ، فمن جوابنا أن الغرض كان إيراد حرف متحرك للتوصل به ، والعادة جارية في مثل الموضع بمجيء همزة الوصل ، كما جاءت في نحو – اذهب – وغيره – فمنع من ذلك ما ذكره أبو الفتح

---

(١) قد يجاب عن هذا بأنه خاص بهمزة الوصل ، فهي عليه الف على الحقيقة دون همزة القطع .

من أنها تأتي مكسورة ، ولو جاءت قبل الألف مكسورة لانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ، وانتقض الغرض ، فلما خرجت الهمزة بهذه العلة التي ذكرها كانوا في غيرها من الحروف بالخيار ، أي حرف متحرك ورد صح به الغرض ، فأتوا باللام لغير علة ، كما خص واضع الخط بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب ، وأمثال هذا الذي لا يعلّل كثيرة لا تحصى .

ويلحق هذه الحروف التي ذكرناها حروف بعضها يحسن استعماله في الفصيح من الكلام وبعضها لا يحسن ، فالتي تحسن ستة حروف : وهي النون الخفيفة التي تخرج من الخيشوم ، والهمزة المخففة ، وألف الإمالة ، وألف التفخيم ، وهي التي بها ينحى نحو الواو ، وذلك كقولهم في الزكاة — الزكاوة — والصاد التي كالزاي ، نحو قولهم في مصدر — مزدر — والشين التي كالجيم ، نحو قولهم في أشدق — أجدق .

والحروف التي لا تستحسن ثمانية : وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، نحو — كلهم عندك ، والجيم التي كالكاف نحو قولهم للرجل — ركل ، والجيم التي كالشين ، نحو قولهم — خرشت والطاء التي كالتاء ، كقولهم — طلب ، الضاد الضعيفة — كقولهم : في أثرد — أضرد — والصاد التي كالسين في قولهم — صدق — والظاء التي كالثاء ، كقولهم — ظلم — والفاء التي كالباء ، كقولهم — فرند[1] .

ومخارج هذه الحروف ستة عشر مخرجاً : ثلاثة في الحلق : فأولها من أقصاه ، مخرج الهمزة والألف والهاء وهذا على ترتيب سيبويه ، وزعم أبو الحسن الأخفش أن الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها ، ثم يليه من وسط الحلق ، مخرج العين والحاء ، ثم من فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والخاء ، ثم من أقصى اللسان ، مخرج القاف ، ومن أسفل ذلك وأدنى إلى

---

(١) في المخطوط رسم المؤلف فوق كل حرف ما يشبهه ، فجيما صغيرة فوق حرف الكاف في « كلهم وركل وخرشت » وتاء صغيرة كذلك فوق حرف الطاء « من طلب » وهكذا حتى آخر الأمثلة .

مقدم الفم مخرج الكاف ، ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء ، ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد ، ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون ، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان مخرج الراء ، ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والتاء والدال ، ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين ، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والثاء والذال ، ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء ، ومن بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو ، ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة .

ومن هذه الحروف المجهور والمهموس ، ومعنى الجهر في الحرف أنه أشبع الاعتماد في موضعه ومُنع النّفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت ، ومعنى الهمس فيه أن يضعف الاعتماد في الصوت حتى يجري معه النّفَس ، والحروف المهموسة عشرة أحرف : وهي الهاء والحاء والخاء والكاف والسين والصاد والتاء والشين والثاء والفاء ، ويجمعها في اللفظ — ستشحثك خصفه — وجمعت أيضاً — سكت فحثه شخص وما سوى هذه الحروف هو المجهور .

ومنها أيضاً الرخو ، والشديد ، والذي بين الشديد والرخو ، فالشديد الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه ، وهي ثمانية أحرف : الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء ، ويجمعها في اللفظ — أجدك قطبت — والتي بين الشديد والرخو ثمانية أحرف : وهي الألف والعين والراء واللام والياء والنون والميم والواو ، ويجمعها في اللفظ — لم يروعنا — والرخوة الحروف التي لا تمنع الصوت أن يجري فيها ، وهي ما سوى هذين القسمين المذكورين .

ومنها أيضاً المنطبقة والمنفتحة ، معنى الإطباق أن يرفع المتلفظ بهذه الحروف لسانه ينطبق بها الحنك الأعلى فينحصر الصوت بين اللسان والحنك ، وهي أربعة أحرف : الصاد والضاد والطاء والظاء، وما سواها من الحروف مفتوح غير منطبق .

ومن الحروف أيضاً حروف الاستعلاء وحروف الانخفاض، ومعنى الاستعلاء أن تصعد في الحنك الأعلى ، وهي سبعة أحرف : الخاء والغين والقاف والضاد والظاء والصاد والطاء ، وما سوى ذلك من الحروف منخفض .

ومنها حروف الذلاقة ، ومعنى الذلاقة أن يعتمد عليها بذلق اللسان ، وهو طرفه ، وذلَقُ كل شيء حده ، وهي ستة أحرف :اللام والراء والنون والفاء والباء والميم ، وما سواها من الحروف فهي المصمتة .

وللحروف أيضاً انقسام إلى الصحة والاعتلال والزيادة والأصل والسكون والحركة ، وغير ذلك مما أكثر علقته بالنحو ، ولو ذكرناه في هذا الكتاب أطلناه ، وعدلنا عن الغرض في تقريبه ، وإنما أردنا ذكر ما لا يستغنى عنه طالب معرفة الفصاحة التي لها يقصد ، واليها ينحو ، فأما ما سوى ذلك فاللمحة تقنع منه ، واللمعة تغنى فيه ، وفيما أوردناه من أقسام الحروف وأحكامها في هذا الفصل مقنع ، ولا يليق به الزيادة عليه والإسهاب ، لأنه كالطريق الذي يجتاز فيه إلى مرادنا ، ونتوصل بسلوكه إلى مقصدنا ، فاللبث به غير واجب ، والريث فيه غير محمود[1] .

---

(١) أخذ ابن الأثير في كتاب « المثل السائر » على المؤلف انه اكثر في كلامه ، من ذكر الأصوات والحروف والكلام عليها وان كان كتابه هذا جيدا .

فصل في الكلام

الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير ، وذكر السيرافي بأنه مصدر ، والصحيح أنه اسم للمصدر والمصدر التكليم ، قال الله تعالى : (وكلّم الله موسى تكليما)[1] ولعل أبا سعيد تسمح في إيراد ذلك وقاله مجازاً ، فأما الكَلِمُ فإنه اسم يدل على الجنس ، هذا مذهب أهل النحو في الأسماء التي يكون فيها الاسم على صورتين : تارة بالهاء وتارة بطرحها ، نحو — تمرة وتمر ، وبسرة وبسر — وما أشبه ذلك ، على أن بعضهم قد جعل الكلم جمع كلمة ، لكن الأحرى على مذهبهم ما ذكرناه .

والكلمات جمع كلمة ، وقد حكي كلمة وجمعها كلم ، وروى أبو زيد أن العرب تقول — الرجلان لا يتكالمان — يريد : لا يتكلمان[2] وقد استدل على أن الكلام ليس بمصدر بأن الفعل المستعمل منه إنما هو — كلّمت — وفعّلت يأتي مصدره في القياس على مثال التفعيل ، نحو : كسرت تكسيراً ، ولا يأتي على لفظ آخر .

والكلام عندنا ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها ، على ما بيناه من أننا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية دون غيرها من اللغات ، وحده ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة إذا وقع ممن تصح عنه أو من قبيله الإفادة ، وإنما شرطنا الانتظام لأنه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام ، وذكرنا الحروف المعقولة لأن أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف ولكنها لا تتميز وتتفصل كتفصيل الحروف التي ذكرناها ، واشترطنا وقوع ذلك ممن يصح منه أو من قبيله الإفادة لئلا يلزم عليه أن يكون مـــا

---

(١) سورة النساء ، الآية ١٦٤ .

(٢) مادة «تكالما» تدل على المشاركة بخلاف مادة «تكلم» ، فلا يجوز تفسير الأولى بالثانية .

يستمع من بعض الطيور كالببغاء وغيرها كلاماً ، وقلنا القبيل دون الشخص لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام ، وإن لم تصح منه الفائدة وهو بحاله ، لكنها تصح من قبيله ، وليس كذلك الطائر .

فأما الدليل على صحة هذا الحد فهو أن الشروط التي ذكرناها فيه متى تكاملت صحّ الوصف بأنه كلام ، ومتى اختلّ بعضها لم يوصف بذلك ، وفيما ذكرناه تسمح ، وهو قولنا – لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام – وكذلك النطق بحرف واحد متعذّر وغير ممكن ، إذ لا بد من الابتداء بمتحرك والوقوف على ساكن ، وما يمكن ذلك في أقل من حرفين : الأول منهما متحرك والثاني ساكن،وهو الذي يسميه العروضيون سبباً خفيفاً ، وبهذا أجاب أصحابنا من ألزمهم على هذا الحدّ الذي ذكرناه أن يكون «قِ» و «عِ» في الأمر ليس بكلام ، لأنه حرف واحدٌ ، وقالوا : إن المنطوق به في هذا القول حرفان ، والغُنّة التي وقف عليها عند السكت هي حرف[1] وإن لم تثبت في الخط ، وبينوا أن النطق بحرف واحد غير ممكن للعلة التي ذكرناها ، وبهذا الجواب غنُوا عما قاله أبو هاشم : من أن الأصل في هاتين اللفظتين عند الأمر «أوْقِ» و «أوْعِ» وإنما حذف ذلك لضرب من التصريف ، والمحذوف مقدّر في الكلام مراد ، فعاد الأمر إلى أن الحرف الواحد لا يفيد ، وإذا كنا قد بيّنا التّسمح فيما ذكرناه فوجه العذر فيه أنه لو أمكن فرضاً وتقديراً أن ينطق بحرف واحد لم يكن كلاماً ، وإن كان الصّحيح أن ذاك غير ممكن لما بيناه .

وقد ألزمنا على هذا الحد الذي ذكرناه أن يكون الأخرس متكلماً ، لأنه قد يقع منه حرفان ، والتزم أصحابنا ذلك وقالوا : إن الأخرس يمكن

---

(١) انظر ما هذه الغنة ، وانما هي هاء السكت .

أن يقع منه أقل قليل للكلام ، وفيهم من احترز من ذلك وقال في أصل الحد : ما انتظم من حرفين مختلفين ، وادّعى أن الأخرس لا يقع منه ذلك ، وطُعن على هذا القول بأنه غير ممتنع أن يقع من الأخرس حرفان مختلفان ، والمعتمد التزام ذلك ، والقول بجوازه .

وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيداً على ما يذهب اليه أهل النحو ومضى في بعض كلام أبي هاشم ، وذلك أنا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل ، والمهمل ما لم يوضع في اللغة التي أضيف أنه مهمل اليها لشيء من المعاني والفوائد ، والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة ، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين ، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد إسم الكلام رأساً ، لا أن يجعلوه أحد قسميه ، على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة ، وليس لها تأثير في كونه كلاماً ، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً ، وأي دليل على أن اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أوكد من تسميتهم للهذيان الواقع من المجنون وغيره كلاماً ، وليس يمكن دفع ذلك عنهم ولا إنكاره ، وقد وجدت أبا طالب أحمد بن بكر العبدي النحوي ينصر في كتابه الموسوم بالبرهان في شرح الإيضاح ما يذهب اليه النحويون في هذه المسألة ، فلما تأملته وأنعمت النظر فيه لم أجده معتمداً فيما ادّعوه ، وأنا أحكيه وأتبعه ببيان عدم الدلالة منه ، قال أبو طالب : وهذا اللفظ من الكلام فإنه يكون واقعاً على المفيد منه لا على غيره ، ألا ترى أن سيبويه رحمه الله قال : واعلم أن — قلت — إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً ، وفسر معنى هذا القول ، ثم قال : فإن قلت : ألست تقول لمن نطق وأظهر كلمة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ما ذكره جملة ؟ قيل : قال

أقول – تكلم – ولا أقول قال كلاماً ، لأن الكلام ما وقع على الجمل ، من حيث ذكرت أن – كلاماً – إنما وقع على أن يكون إسماً للمصدر ونائباً عنه – وذلك المصدر[1] موضوع للمبالغة والتكثير ، ألا ترى أنك تقول – فعلت كذا وكذا ولفظ كذا يحتمل أن يكون كثيراً وأن يكون قليلاً ، وبابه القلة ، وإذا قال – فعلت – بتشديد العين لم يكن إلا للتكثير ، وزال عنه معنى القلة من أجل التشديد ، فإذا كان الأمر على هذا وكان الكلام جارياً على أن لفظ – فعّل – للمبالغة وجب أن يراد به التكثير ، وأقلّ أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة ، فإن قيل : فإن الفعل المستعمل من هذا اللفظ لا يكون على وجهين : إذا أريد التقليل كان خفيفاً ، وإذا أريد التكثير ثُقّل ، كما نجد ذلك في – ضرب وضرّب – وذلك أنه لم يجيء فيه إلا – كلمت البتة ، قيل : أليس قد تقرر أن لفظ – فعّل – للتكثير والتكرير ، فينبغي أن توفى حق لفظها ، وكونها على حالة واحدة عندي أبلغ في المعنى ، حتى صارت عندهم لفظةً لا تستعمل إلا للمبالغة ، من حيث كان الكلام أجلّ ما يوصف به الإنسان حتى ، قال الشاعر :[2]

لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاده ... فلم يبق إلاّ صورة اللحم والدمِ

وقال قبل هذا البيت :

وكائن ترى من ساكتٍ لك معجبٍ ... زيادتــه أو نقصه في التكلّمِ

ولآخــر[3] :

وممّــا كانت الحكماء قــالــت ... لسان المرءِ منْ خدَمِ الفؤادِ

ويقال لأصل الدين والكلام عليه – فُلانٌ متكلم ، فلولا أنها شيمةٌ

---

(١) يعني التكليم .

(٢) هو زهير بن ابي سلمى ، والابيات من معلقته .

(٣) البيت لأبي تمام .

شريفةٌ ، وصفة مبالغة ، لما وصف بذلك ، ثم يقال للانسان الذي يورد ما تقلّ فائدته : هذا ليس بكلام ، فقد بان بما ذكرته موضع المبالغة في قولهم — فلان متكلم — وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنّ من البيان لسحراً » ، فأمّا ما جاء من قوله :

فصبّحتُ والطير لما تكلّمِ

وقولــه :

عجبتُ لها أنى يكون غناؤهـــا فصيحاً ولم تغفر بمنطقها فمـا

فمجاز لا حقيقة له ، كما قيل :

إلى ملكٍ أظلافه لم تَشقّقِ [1]

وكما أنشد سيبويه :

وداهيـــةٍ من دواهي المَنُـــو نِ ترهَبها الناس لا فا لها [2]

فجعل للداهية « فما » استعارة . وكشف هذا شاعر محدَث فقال [3] :

وسألتُ من لا يستجيب فكنت في اسْ تخباره كمجيب من لا يَســألُ

ويكشف هذا المعنى للمتأمّل أن العرب لشرف الكلام عندهم وأن القليل المفيد منه عندهم كثير يقولون : « وقال فلان في كلمته » يريدون القصيدة ، وكشف هذا المتأخّر ما أريد فقال :

---

(1) هذا عجز بيت للشاعر عقفان بن قيس بن عاصم وتمامه هكذا :

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها الى ملك أظلافه لم تشقق

(2) هذا البيت من رواية سيبويه ، والبيت للخنساء ، ومعنى — لافالها — لا مدخل الى معاناتها والتداوي منها ، أي هي داهية مشكلة .

(3) البيت للبحتري .

ورسائل قطـــع العـــداة سحاءها فرأوا قناً وأسنّـــةً وسَنَوَّرا[1]

وهل هو إلا كلام ، وقد ترى تفصيله إيّاه بالقنا والسنَّور ، وقـــد قال الأول :

والقول ينفذ ما لا ينفذ الإبر

وقال آخر[2] :

فإن القوافي يتّلجْنَ موالجـــاً تضايقَ عنها أنْ تولّجها الإبـــرْ

وهذا كله إنما أوردته نصراً لنطقهم بتكلّم مثقل العين على لفظ المبالغة ، ولم يستعملوه على وجهين محففاً ومثقلاً .

فيقال لأبي طالب : إن كنت أورت ما ذكرته عن سيبويه على وجه الاستدلال به فلا حجة فيه ، لأنا لسنا نخالفك في هذه المسألة وحدك ، وإنما نخالف فيها سيبويه وغيره من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هو المفيد دون غيره ، وكيف يكون قول خصومنا علينا حجة من غير أن يعتمدوا إلا على نفس الدعوى ؟ فإن ذهب إلى أن قول سيبويه وأمثاله في هذا حجة ، واستطرف الإفصاح بخلافه ، قلنا : إن كان هذا لحسن الظن به فذلك أليق بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق والكشف عن أسرار المعلومـــات وغوامض الأشياء ، وعللهم هي الصحيحة المستمرة الجارية على منهج واضح وسبيل مستقيم ،وإنما غيرهم بالإضافة إليهم خابط عشواء ، وحاطب ليل ، فإن جاز الاعتصام بتقليد سيبويه كان الاعتصام بالدخول في شعب هؤلاء أحرى وأولى ، وإن قيل : إن اتباع النحويين في مثل هذا الباب أسوغ ، لأنهم أهل هذا الشأن ، وأرباب هذه الصناعة ، قلنا : إنما يجب اتباعهم فيما

---

(٢) السحاء ما يشد به الكتاب والرسالة ، والسنور أي الدروع .

(٢) طرفة بن العبد .

يحكونه عن العرب ويروونه وليس هذه المسألة من قبيله ، بل العرب مجمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلام ، وليس يمكن جحد ذلك عنهم .

فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت معه إلا الفذّ الفرد ، بل ولا يثبت شيء ألبتة ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول — هكذا قالت العرب — من غير زيادة على ذلك ، فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدئ ، فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصّل ، على أنه قد يمكن أن يقال : إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سموا الجمل المفيدة كلاماً دون ما لم يفد ، لا أن ذلك على سبيل التحقيق ، كما أنهم سموا هذه الحوادث الواقعة — كضرب وقتل — أفعالاً ، ولو عدلنا إلى التحقيق ورفض عرفهم كانت أسماء لما وقع من الحوادث ، فأما تسليمه أنه كل من نطق بكلمة واحدة يقال له — تكلم — ولا يقال قال كلاماً ، واعتلاله بأن — كلاماً — وقع إسماً لمصدر ونائباً ، وذلك المصدر موضوع للتكثير فيجب أن يوفي حقه ، فمن طريف ما يعتمد عليه . وذلك أن التكثير موجود في لفظ — تكلم — وقد أجازه مع القلة ، فكيف لم يجز ذلك مع المصدر الذي ليس في لفظه التكثير ، وإنما هو نائب عن ذلك في لفظه ، فإذا جاز هذا في الأصل فهو فيما ينوب أسوغ وأليق .

وأما قوله إنهم لم ينطقوا في الكلام إلا بفعّل التي هي للتكثير لشرف الكلام عندهم ، فذلك هو الحجة في إطلاق لفظ الكلام وتكلّم على القليل الذي ليس بمفيد لما ذكره من الشرف والمبالغة .

وأما استدلاله على شرف الكلام عندهم بالأبيات التي ذكرها فمما يمكن إيراد مثله ، إلا أن ذكره :

وممـــا كانت الحكمـــاء قـــالت   لسان المرء من خَـدَمِ الفؤاد [1]

لا أعلم موقع الدلالة منه على شرف الكلام ، وهو بالدلالة على تشريف الفؤاد والوضع من اللسان بأنه خادمه أليق .

وأما قوله : إنهم يقولون للانسان الذي يورد ما تقل فائدته – هذا ليس بكلام – قلنا : ذلك وأمثاله إنما يورد على سبيـــل الجواز والإسراف في المبالغة ، كما يقال للرجل البليد – ليس بإنسان – وللفرس البطيء – ليس بفرس – لا أنّ ذلك على الحقيقة ، وهذا ممّا لا تدخل في مثله شبهة .

وأما قوله إن العرب لشرف الكلام عندهم وأن القليل المفيد منه كثير يقولون – قال فلان في كلمته – يريدون القصيدة ، فذلك كله وأمثاله هو الوجه في اقتصارهم على لفظ التكثير في الكلام ، أفاد أو لم يفد ، دون الألفاظ التي لم توضع للتكثير .

وقد حُدّ الكلام بحدود غير صحيحة ، كحد بعض النحويين له بأنه فعل المتكلم ، وذلك ينتقض بجميع أفعاله الحادثة منه في حال كلامـــه ، كالضرب وما أشبهه ، على أن من عقل كونه متكلماً عقل الكلام ولم يحتج إلى حده ، وكذلك حد بعض المتكلمين له بأنه ما أوجب كون المتكلم متكلماً ، وقول غيره ما يقوم بذات المتكلم ، لأن هذا كله فرع على عقل المتكلم وتحققه، وذلك لا يتم إلا بعد المعرفة بالكلام وما يقوم بذات المتكلم ينتقض بكل ما يقوم به من العلم والقدرة والحياة ، ثم السؤال فيه باق ، لأنه إذا قيل : فهذا الذي أوجب كون المتكلم متكلماً أو قام بذاته ما هو ؟ فلا بُدّ من الرجوع إلى ما قدّمناه من حده .

وإذا كان كلامنا مبنياً على أنّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، وكان أبو علي الجبّائي يذهب إلى أنّ جنس الكلام يخالف جنس الصوت ، فلا بد من بيان ما ذهبنا اليه وفساد ما عداه ، والذي يدل على أن

---

(١) هذا البيت لابي تمام كما سبق ذكره .

الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه أنه لو كان غيره لجاز أن يوجد أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجوه ، لأن هذه القضية واجبة في كل غيرين لا تعلق بينهما ، ولمّا استحال أن توجد الأصوات المقطعة على وجه مخصوص ولا تكون كلاماً ، أو الكلامُ من غير صوت مقطّع ، دلّ على أنه الصوت بعينه .

فأما من ذهب إلى أن الكلام معنى في النفس من المجبّرة فإن الذي حملهم على هذا المذهب الواضح الفساد ظهور أدلة نُظّار المسلمين[1] على حدوث هذا الكلام المعقول ، وتقديم بعض حروفه على بعض ، فلم يتمكنوا من الاعتراف بأنه من جنس الأصوات المتقطعة ، مع القول بأن كلام الله عزّ اسمه قديم ، فادعوا لذلك أن الكلام غير هذا الصوت المسموع ، وأنه معنى قائم في النفس ، ليسوغ لهم قدمه على بعض الوجوه ، فلجأوا من الاعتراف بالحق والانقياد بزمامه إلى محض الجهل وصِرْف الضلال ، ولو تُجنّبَ خطابهم على هذا القول وعُوّل في إفساده على حكاية مذهبهم لأغنى ذلك عند كافّة المحصّلين ، ولم يُفتقَر إلى استئناف دليل عليهم غير التأمل لمّا يدعونه ، والعجبِ مما يلتزمونه ويصرّحون به ، وحمد الله تعالى على ما أنعم به من الإرشاد ومنحه من الهداية ، لكن قد جرت عادة أهل العلم معهم بإيضاح الحق وإن كان غير خاف ، والتنبيه على الصواب وإن كان ليس بمشكل ، في جميع المذاهب التي تفرّدوا بها ، وإن جرت في البعد مجرى هذا المذهب ، فنحن نستدرك عليهم في هذه المسألة على طريقة أصحابنا ونذكر ما قالوه ، وإن كنا غير محتاجين إلى ذلك .

والذي يدل على أن الكلام ليس بمعنى في النفس أنه لو كان معنى زائداً على المعاني المعقولة الموجودة في القلب كالعلم وغيره ، لوجب أن يكون إلى معرفته طريق من ضرورة أو دليل ، ولو كان ضرورة لوجب اشتراك العقلاء

---

(١) يعنى أصحابه من المعتزلة القائلين بأن القرآن مخلوق وليس بقديم .

في المعرفة به ، ولم يحسن الخلاف بينهم فيه ، والمعلوم غير ذلك ، ولو كان عليه دليل لكان من ناحية حكم يظهر له ، ويتوصل به إلى إثباته ، كما يتوصل بأحكام الذوات إلى إثباتها ، ومعلوم أنه لا حكم يمكن أن يشار اليه في هذا الباب .

فإن قيل : الصّوت المسموع طريق إلى إثبات الكلام القائم في النّفس ، قلنا : ليس يخلو من أن يكون طريقاً اليه بأن يعلم عنده أو يستدل به عليه ، فإن كان الأوّل وجب أن يعلم كل من سمع الكلام الذي هو الصوت الواقع على بعض الوجوه شيئاً آخر عنده ، ومعلوم خلاف ذلك ، وإن كان يستدل به عليه ، فالكلام المسموع إنما يدل على ما لولاه لمّا حدث — وهو القدرة — أو ما لولاه لم يقع على بعض الوجوه — وهو العلم والإرادة — فأما ما سوى ذلك فلا دلالة عليه لنفي التّعلّق .

فإن قيل : كل عاقل يجد في نفسه عند الكلام أمراً يضايقه ويُدبر في نفسه ما يريد أن يتكلّم به ، حتى يخطب الخطبة وينشد القصيدة من غير أن يحرّك لشيء من ذلك جارحة بحال من الأحوال ، وذلك يبيّن أن الكلام معنىً قائم في النّفس ، قلنا : كل أمر يجده الانسان من نفسه عند الكلام معقول — وهو العلم بكيفية ما يوقعه منه ، أو الظّنّ له ، أو إرادة ذلك والداعي إلى فعل الكلام أو الفكر والروية في إيقاعه ، وكيفيّة فعله — فإن أشير إلى بعض ما ذكرناه بالكلام صحّ المعنى وعاد الخلاف إلى عبارة ، وإن أريد غيره فليس بمعقول ، وههنا جواب آخر : وذلك أن الإنسان يفعل كلاماً خفياً في داخل صدره ويقطّعه بالنفس فيكون كلاماً بالحقيقة ، وإن كان غير مسموُع له ، ثم إن أحدنا قد يحدث نفسه بنسج ثوب أو بناء دار ، فيظنّ أن ذلك مصور في نفسه قبل الفعل ، وليس يجب لذلك أن يكون البناء أو النساجة معنى في النفس ، بل ذلك علم بكيفية إيقاع كل واحد منهما حسب ما بيناه في الكلام ، فأما تعلقهم بحسن قول القائل — في نفسي

كلام — ففاسدٌ — لأنه توصّلٌ إلى إثبات المعاني بالعبارات ، ولا يعول على ذلك محصّل ، على أن من يطلق هذا القول لا يخلو من أن يكون أطلقه عن علم أو عن غير علم ، فإن كان أطلقه عن غير علم فلا حُجّة في إطلاقه ، وإن كان عن علم لم يخل أن يكون ضرورياً أو مكتسباً ، فإن كان ضرورياً وجب اشتراك العقلاء فيه ولم يحسن الخلاف بينهم ، وليس الأمر كذلك ، وإن كان مستدلاً عليه فالواجب إيراد الدليل الذي اقتضى إطلاق هذه العبارة ليقع النظر فيه .

وبعد : فإن الانسان قد يطلق أيضاً فيقول — في نفسي بناء دار ، ونسج ثوب — كما يقول — في نفسي كلام — فهل يدل ذلك على أن البناء والمناجة معنيان في النفس ، كما دلّ عندهم على أن الكلام معنى فيها ؟ ثم إنّ لقول القائل — في نفسي كلام — وجهاً صحيحاً ، وذلك أن المعنى أني عازمٌ عليه ومريدٌ له ، ولهذا لو أبدلوا هذا اللفظ مما ذكر لقام مقامه في الفائدة ، وأما تعلقهم بأن الساكت يقال فيه إنه متكلم فليس بصحيح ، لأن المراد بذلك إمكان الكلام منه ، أو إضافته اليه على طريق الصناعة ، كما يقال للصائغ في حالٍ هو لا يصوغ فيها — إنه صائغ — وكذلك سائر الصنّاع ، ثم هو مع ذلك استدلال بالمعاني على العبارات وقد بينا فساد ذلك فيما تقدم .

والكلام مما لا يوجب حالاً للمتكلم ، إذ لا طريق إلى إثبات ذلك من ضرورة أو استدلال ، ولا فرق بين من ادّعى في الكلام أنه يوجب حالاً وبين من ادّعى ذلك في جميع الأفعال كالضرب وغيره ، وأيضاً فإن الكلام يوجد في الصدى ونكون نحن المتكلمين به ، ومن شأن ما ينفصل عن الحي ألاّ يوجب له حالاً ، ولأن كل ما أوجب للحيّ حالاً لا يصح وجوده في محل لا حياة فيه كالعلم والقدرة ، والكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضعة لا لشيء من أحواله وهو قبل المواضعة إذ لا اختصاص له ، ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمّياته لاختلاف اللغات ، وهو بعد وقوع التواضع

يحتاج إلى قصد المتكلم له واستعماله فيما قررته المواضعة ، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها ، لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها ، وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور ، وتؤثر في كونه أمراً به ، فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات ، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد .

والكلام على ضربين : مهمل ومستعمل ، فالمهمل هو الذي لم يوضع في اللغة التي قيل له مهمل فيها لشيء من المعاني والفوائد ، والمستعمل هو الموضوع لمعنىً أو فائدة ، وينقسم إلى قسمين : أحدهما ما له معنىً صحيح وإن كان لا يفيد فيما سُمي به ، كنحو الألقاب ، مثل قولنا : زيد وعمرو ، وهذا القسم جعله القوم بدلاً من الإشارة ، والفرق بينه وبين المفيد أن اللقب يجوز تبديله بغيره وتغييره ، واللغة على ما هي عليه ، والمفيد لا يجوز ذلك فيه ، والقسم الثاني هو المفيد ، وهو على ثلاثة أضرب : أحدُها أن يبيّن نوعاً من نوع ، كقولنا : كونٌ ولونٌ . وثانيهما أن يبين جنساً من جنس ، كقولنا جوهرٌ وسوادٌ . وثالثها أن يبيّن عيناً من عينٍ ، كقولنا : عالم وقادر ، والمفيد من الكلام ينقسم إلى قسمين : حقيقة ومجاز ، فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ما وضع لإفادته ، والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته ، والكلام المفيد يرجع كله إلى معنى الخبر ، ومتى اعتبرت ضروبه وُجدت لا تخرج عن ذلك في المعنى ، أما الجحود والتشبيه والقسم والتّمنّي والتّعجّب فالأمر في كونها أخباراً في المعنى ظاهر ، وأما الأمر فيفيد كون الآمـر مريداً للفعل ، فمعناه معنى الخبر والنهي يفيد أنه كاره ، فهو أيضاً كذلك ،والسؤال والطلب والدعاء تجري هذا المجرى ، والعرْض فهو سؤال على الحقيقة ، فأما النداء فقد اختلف فيه ، فقيل : معنى ـ يا زيد ـ أدعو زيداً ، وهذا على الحقيقة خبر ، وقيل :

المراد به – أقبل يا زيد – وعلى هذا المعنى فهو داخل في قسم الأمر . وأما التحضيض فهو في معنى الأمر ، لأنه ينبئ عن إرادة المحضّض للفعل .

وإذا كنا قد بينا حد الكلام وحقيقته فينبغي أن نذكر حقيقة المتكلم فنقول : إن المتكلم من وقع الكلام الذي بيّنا حقيقته بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة اليه حقيقة أو تقديراً ، والذي يدل على ذلك أن أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنه متكلم ، ومتى لم يعلموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه ، فجرى هذا الوصف في معناه مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضارب ومحرك ومسكن وما أشبه ذلك من الأفعال ، ومن دفع ما ذكرناه في الكلام وإضافته إلى المتكلم تعذر عليه أن يضيف شيئاً على سبيل الفعليّة ، لأنّ الطريقة واحدة ، ولا يلزم على ما ذكرناه إضافة كلام النائم أو الساهي إليهما ، وإن لم يقع بحسب المقصود ، وذلك أننا لم نقتصر على ذكر المقصود والدواعي دون جملة الأحوال ، والكلام يقع من النائم والساهي بحسب قدرتهما ولغتهما واللثغة العارضة في لسانهما وغير ذلك من أحوالهما ، على أنا قد احترزنا بذكر التقدير في كلامنا ، لأن من المعلوم أن كلام النائم لو كان قاصداً لوقع بحسب قصده ، وإنه مخالف لكلام غيره ، ويدل على ما ذكرناه أيضاً أنهم يضيفون الكلام المسموع من المصروع إلى الجني ، لمّا اعتقدوا تعلقه بقصده وإرادته ، وهذا وإن كان خطأ منهم وجهلاً فلا يغير دلالتنا منه ، لأنا إنما استدللنا باستعمالهم على وجه لا فرق فيه بين الفاسد والصحيح ، لأن عبارتهم تابعة لاعتقاداتهم ، ولا فرق بين أن تكون تلك الاعتقادات علماً أو جهلاً ، كما يستدل على أن لفظة إله في لغتهم موضوعة لمن يحق له العبادة بوصفهم للأصنام بأنها آلهة ، لمّا اعتقدوا أن هذه العبادة تجب لها ، وإن كان هذا الاعتقاد منهم في الأصنام فاسداً ، فإن قالوا : إنهم إنما أضافوا الكلام المسموع من المصروع إلى الجني لما اعتقدوا أن الجني قد سلكه

وخالطه ، وأن الكلام حالٌّ في الجني دونه ، فيعود الأمر إلى أن المتكلم بالكلام من حلّه ، قلنا له : ليس يعتقدون أن آلة المصروع ولسانه قد صارا للجنيّ دونه ، لأنهم لا يضيفون إلى الجني كل كلام يسمع من المصروع ، كالتسبيح والقراءة وما يجري مجراهما مما يعتقدون أن الجني لا يقصده ، وإنما يضيفون اليه ما يعتقدون أنه لا يكون من مقصود غير الجني ، فدلّ هذا على أنهم لا يضيفون الكلام إلا إلى من وقع بحسب أحواله وقصوده على ما قدمناه ، ويدل أيضاً على ما ذهبنا إليه أن الكلام الذي يوجد في الصدى يستحيل أن يكون كلاماً له ، أو للقديم تعالى ، لأنه ربما كان كذباً أو عبثاً ، وهو عز اسمه ينزّه عن ذلك ، أو كلاماً لا لمتكلم به ، فيجب أن يكون كلاماً لمن فعل أسبابه ووجد بحسب دواعيه وقصوده ، وليس لهم أن يمتنعوا من وجود الكلام في الصدى ، لأنه عندهم معنى في النفس ، لأنّا قد بينا أن الكلام هو هذه الأصوات المخصوصة فيما تقدم ، ولا شبهة في وجودها في الصدى ، فأما حدهم للمتكلم بأنه من له كلام فإحالة على مبهم ، والسؤال باقٍ ، لأنه يقال : فكيف صار الكلام له ، أبأن حله أو بأن فعله ؟ فلا بدّ من التفسير ، وهذه اللفظة — أعني قولهم : إن له كذا — تحمل أموراً مختلفة المعاني : منها إضافة البعض إلى الكل ، كقولهم — له يد ورجل ، ومعنى الملك ، كقولهم — له دار وغلام ، ومعنى الفعليّة ، كقولهم — له إحسان ونعمة ، ومعنى الحلول ، كما يقال — له طعمٌ ولونٌ ، وما يحتمل أموراً مختلفة لا يجوز أن يحدّ به في الموضع الذي يقصد فيه التمييز وكشف الغ ض .

ولما كنا قد ذكرنا طرفاً من القول في حقيقة الكلام والمتكلم فيحتاج إلى نبذٍ من الكلام في الحكاية والمحكى ، ليكون هذا الفصل مقنعاً فيما وضع له ، والذي كان يذهب اليه أبو الهُذيل محمد بن الهذيل[1] وأبو علي

---

(1) هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي ، مولى عبد القيس ابو الهذيل العلاف : من أئمة المعتزلة . ولد بالبصرة سنة ١٣٥ هجرية ، اشتهر بعلم الكلام . قال عنه ←

محمد بن عبد الوهاب[1] أن الحكاية هي المحكى ، وأن التالي للقرآن يُستمَعُ منه كلام الله على الحقيقة ، وأن البقاء يجوز على الكلام ويوجد في الحال الواحدة في الأماكن الكثيرة ، فيوجد مع الصوت مسموعاً ، ومع الكتابة مكتوباً ، ومع الحفظ محفوظاً ، ويجري في وجوده في الأماكن الكثيرة مجرى الأجسام ، ويزيد على الأجسام بأنه يوجد في الأماكن الكثيرة في الوقت الواحد ، والأجسام إنما توجد في الأماكن على البدل ، ثم قال أبو علي بعد ذلك : إن التالي للقرآن يوجد مع تلاوته كلامان : أحدهما من فعله ، والآخر هو كلام الله تعالى ، والذي كان يقوله أبو هاشم — وقد ذهب اليه قبله جعفر بن حرب وجعفر بن مبشر — أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، ولا يجوز عليه البقاء ، ولا يوجد إلا في المحل الواحد ، والحكاية غير المحكي وإن كانت مثله ، والقارئ لا يُسمعُ منه إلا ما فعله ، والقراءة غير المقروء ، والكتابة غير الكلام ، وإنما هي إمارات للحروف ، والحفظ هو العلم بكيفية الكلام ونظمه ، وعلى هذا القول أكثر الشيوخ ، وهو الصحيح الذي لا شبهة فيه ، والذي يدل على أننا قد بينا فيما تقدم أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه بما لا فائدة في إعادته ، وأما الصوت فلا شبهة في أنه غير باق لما بيناه أيضاً ، وإذا كان الكلام هو الصوت — والصوت لا يجوز عليه البقاء — فكيف يقال إنه يوجد في قراءة كل قارئ ومع الكتابة وغيرها ؟ ويدل أيضاً على أن الكتابة لا يوجد معها كلام وإنما هي أمارات للحروف بالمواضعة أن الاستفادة بالكتابة كالاستفادة بعقدة الأصابع والإشارة وغيرهما من الأفعال التي تقع المواضعة عليها ،

→

المأمون : أطل أبو هذيل على الكلام كاطلال الغمام على الأنام . له مقالات في الاعتزال ومجالس ومناظرات . وكان حسن الجدل ، قوي الحجة . كف بصره في آخر عمره وتوفي بسامرا سنة ٢٣٥ هجرية .

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي — ابو علي — وردت ترجمته في الصفحات السابقة .

فلو كان لا بدّ من كلام يوجد مع الكتابة لأجل الفائدة الحاصلة بها لوجب ذلك في جميع ما ذكرناه ، وذلك محال لا يحسن الخلاف فيه ، ومما يدلّ على أن التلاوة للقرآن لا يوجد معها شيء آخر أن القائل : (بسم الله الرحمن الرحيم) متعوذاً بها غير قاصد إلى تلاوة القرآن يوجد الكلام من فعله ، فلو كان إذا قصد حاكياً لكلام الله تعالى وجد كلام آخر ، لكان إذا قصد حكاية كلام كل من تلا القرآن يوجد كلامهم أجمع عند قصده ، فيقوي إدراكنا للكلام من حيث نسمع كلاماً كثيراً في هذه الحال ، وفي غيرها شيئاً واحداً ، وهذا واضح ، وقد تعلق أبو عليّ وأبو الهذيل فيما ذهبنا اليه بأنه لو كان القارئ لا يسمع منه إلا ما فعله دون كلام الله تعالى لبطل التحدّي وخرج من كونه معجزاً ، لأنه لو كانت الحكاية غير المحكى — وهي مثله — لكان كل من فعل القرآن قد أتى مثله على الحقيقة ، والتحدي يضمن أنهم لا يأتون بمثله على الحقيقة ، والجوابُ عن هذا أن التحدي إنما وقع بفعل مثل القرآن على الابتداء دون الاحتذاء ، والتالي للقرآن قد أتى بمثله محتذياً ، فلا يكون بذلك معارضاً ، وعلى هذا أيضاً كان يقع التحدي من العرب بعضها بعضاً بالأشعار على سبيل الابتداء ، والأمر في هذا واضح .

وتعلق أبو علي فيما ذهب اليه ثانياً بأن القرآن ليس يقبح على وجه من الوجوه ، وقد ثبت أن قراءته تقبح من الجنبِ والحائض ، ودلّ ذلك على أن القراءة شيء ، والقرآن شيء ، والجوابُ عن هذا أن معنى قولنا — إن القرآن ليس يقبح بوجه من الوجوه — هو أن ما فعله تعالى وأنزله على رسول الله ﷺ هذه صفته ، ولا يمنع أن تكون التلاوة التي هي فعل التالي والحكاية التي هي فعل الحاكي — ويُسمّى بالتعارف قرآناً يقبح في بعض الأحوال ويرجع القبح إلى أفعال العباد دون القرآن على الحقيقة ، وقد اعتمد أبو الهذيل وأبو علي أيضاً على قوله تبارك وتعالى : (وإن أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ

فأجِرْه حتى يسمعَ كلامَ اللهِ)[1] ولا خلاف بين الأمّة أن المسموع في المحاريب كلام الله تعالى على الحقيقة ، والجواب عن هذا أن إضافة الكلام إلى المتكلم إن كان الأصل فيها أن يكون من فعله ، فقد صار بالتّعارف يضاف اليه إذا وردت مثل صورة كلامه ، ولهذا يقولون فيما نسمعه الآن . هذه قصيدةُ امرئ القيس — وإن كان الفاعل لذلك غيره ، وقد صار هذا بالتعارف حقيقةً ، حتى لا يقدم أحدٌ على أن يقول — ما سمعت شعر امرئ القيس على الحقيقة — وقد تُخطّى ذلك إلى أن صاروا يشيرون إلى ما في الدّفتر ويقولون — هذا علم فلان ، وهذا كلام فلان — لمّا كان مثل هذه الصورة[2] .

فصل في اللغة

اللغة عبارة عمّا يتواضع القوم عليه من الكلام ، أو يكون توقيفاً ، يقال في لغة العرب — إنّ السيف القاطع حسام — أي تواضعوا على أن سمّوْه هذا الاسم ، وتجمع لغة على لغات ، ولُغين ولُغون ، وقد قيل في اشتقاقها : إنها مشتقّة من قولهم — لغيت بالشيء — إذا أولعت به وأغريت به ، وقيل : بل هي مشتقّة من اللّغو ، وهو النّطق ، ومنه قولهم — سمعت لواغي القوم أي أصواتهم ، ولغوت أي تكلمت — وأصلة على هذا لُغوةٌ ، على مثال — فعله — فأما قولهم — في لغة بني تميم كذا ، وفي لغة أهل الحجاز كذا — فراجع إلى ما ذكرناه ، والمعنى أن بني تميم تواضعوا على ذلك ، ولم يتواضع أهل الحجاز عليه .

والصحيح أن أصل اللغات مواضعة ، وليس بتوقيف ، وإنما أوجب

---

(١) سورة التوبة الآية ٦ .

(٢) أطال هنا المؤلف في بيان حقيقة الكلام والمتكلم . مع ان هذا يظهر بوضوح براعته في الجدل وعلم الكلام .

ذلك لأن توقيفه تعالى يفتقر إلى الاضطرار إلى قصده ، والتكليف يمنع من ذلك ، وإنما افتقر إلى الاضطرار إلى قصده لأنه إنْ أحدث كلاماً لم يعلم أنه قد أراد بعض المسمّيات دون بعض ، ولو اقترن بهذا الكلام إشارة إلى مسمى دون غيره ، لأنا لا نعلم توجه الكلام إلى ما توجهت الإشارة اليه ، وإنما يعلم ذلك بعضنا من بعض بالاضطرار إلى قصده ، وتخصص الإشارة بجهة المشار اليه لا يعلم بها هل الاسم للجسم ، أو للونه ، أو لغير ذلك من أحواله ، وأما إذا تقدّمت المواضعة بيننا ، وخاطبنا القديم تعالى بها ، علمنا مراده ، لمطابقة تلك اللغة ، وقد يجوز فيما بعدُ أصل اللغات أن يكون توقيفاً منه تعالى ، لتقدم لغة عن التوقيف يفهم بها المقصود ، وقد حمل أهل العلم قوله تعالى : (وعلّم آدم الأسماء كلّها) [1] على مواضعة تقدمت بين آدم عليه السلام وبين الملائكة على لغة سالفة ممن خاطبه الله تعالى على تلك اللغة ، وعلّمه الأسماء ، ولولا تقدّم لغة لم يفهم عنه عزّ اسمه .

وقد ظن قوم أن المواضعة بيننا تحتاج إلى إذن سمعي ، ولا حاجة لهذا القول ، إذ الدواعي إلى التخاطب وتعريف بعضنا مراد بعض قوية ، والانتفاع بذلك ظاهر ، ولا وجه فيه من وجوه القبح فَيُقَبِّحُ حسنه ، كالتنفس في الهواء ، وكما تحسن من أحدنا الإشارة في بعض الأوقات إلى ما يريده من غير إذن سمعي ، فكذلك المواضعة على كلام يدل عليه ، ومن فرق بينهما فمقترح ، وإنما فزع العقلاء إلى الحروف في المواضعة لأنها أسهل وأوسع ، ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها .

فأما ما نحن بصدده من ذكر اللغة العربية فلا خفاء بميزاتها على سائر اللغات وفضلها ، أما السعة فالأمر فيها واضح ، ومن تتبع جميع اللغات لم يجد فيها — على ما سمعته — لغةً تضاهي اللغة العربية في كثرة الأسماء للمسمى الواحد ، على أن اللغة الرومية بالضد فإن الاسم الواحد يوجد فيها

(١) سورة البقرة ، الآية ٣١ .

للمسميات المختلفة كثيراً ، وقد كان بعض اللغويين حصر أسماء السيف والأسد في لغة العرب فكانت أوراقاً عدة ، وهي مع السعة والكثرة أخصر اللغات في إيصال المعاني ، وفي النقل اليها يبين ذلك ، فليس كلام ينقل إلى لغة العرب إلا ويجيء الثاني أخصر من الأول مع سلامة المعاني ، وبقائها على حالها ، وهذه بلا شك فضيلة مشهورة ، وميزة كبيرة لأن الغرض في الكلام ووضع اللغات بيان المعاني وكشفها ، فإذا كانت لغة تفصح عن المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصار فهي أولى بالاستعمال ، وأفضل مما يحتاج فيه إلى الإسهاب والإطالة ، وقد أخبرني أبو داود المطران — وهو عارف باللغتين : العربية والسريانية — أنه إذا نقل الألفاظ الحسنة إلى السرياني قبحت وخسّت ، وإذا نقل الكلام المختار من السّرياني إلى العربي ازداد طلاوةً وحسناً ، وهذا الذي ذكره صحيح ، يخبر به أهل كل لغة عن لغتهم مع العربية ، وقد حكى أن بعض ملوك الروم — وأظنه نقفور سأل عن شعر المتنبي فأنشد له :

كأن العيس كانت فوق جفني ... مُناخاتٍ فلما ثُرْنَ سالا[1]

وفُسّر له معناه بالرومية ، فلم يُعجبه ، وقال كلاماً معناه : ما أكذب هذا الرجل ! كيف يمكن أن يناخ جملٌ عن عين إنسان ؟ وما أحسب أنّ العلة فيما ذكرته عن النقل إلى غير اللغة العربية منها وتباين ذلك إلا أن لغتنا فيها من الاستعارات والألفاظ الحسنة الموضوعة ما ليس مثله في غيرها من اللغات ، فإذا نقلت لم يجد الناقل ما يتوصل به إلى نقل تلك الألفاظ المستعارة بعينها ، وعلى هيئتها ، لتعذر مثلها في اللغة التي تنقل اليها ، والمعاني لا تتغير ،

---

(1) هو من قصيدة له في مدح بدر بن عمار ، يقول : كنت لا أبكي قبل فراقهم ، فكأن ابلهم كانت تمسك دمعي عن السيلان ببروكها فوق جفني ، فلما فارقوني سال دمعي ، فكأنها ثارت الرحيل من فوق جفني فسال ما كانت تمسكه من دموعي ، وهو تخيل بديع ، ويعد من المبالغة المقبولة .

فنقلها ممكن من غير تبديل ، فكأن ما ينقل من اللغة العربية يتغير حسنه لهذه العلة ، وما ينقل اليها يمكن الزيادة على طلاوته ، لأن ناقله يجد ما يعبّر به في العربية أفضل مما يريد ، وأبلغ مما يحاول ، وهذا وجه يمكن ذكر مثله ، ويجب أن يتأمل وينظر فيه ، لأني لا أعرف لغةً سوى العربية ، وإنما ذهبت اليه ظناً وحدساً ، وقد تـُصرّف في هذه اللغة بما لم أظنه تصرف في غيرها من اللغات ، فلم توجد إلا طيّعة عذبة في كل ما ستعمل فيه نظماً ونثراً ، وهي إلى الآن لا تقف على غاية في ذلك ، ولا تصل إلى نهاية كما قال أبو تمام في هذا المعنى :

ولكنه صوْبُ العقول إذا انجلت سحائبُ منه أعقِبتْ بسحـــائبِ

وقد بيّنت فضلها بسعتها . وما فيها من الاختصار في العبارة عن المعاني ، وذكرت وجه التفضيل بالاختصار ، مما لا شبهة فيه .

فأما السعة فالأمر فيها أيضاً واضح ، لأن الناظم أو الناثر إذا حظر عليه موضع إيراد لفظة ، وكانت اللغة التي ينسج منها ذات ألفاظ كثيرة ، تقع موقع تلك اللفظة في المعنى ، أخذ ما يليق بالموضع من غير عنت ولا مشقة ، وهذا غير ممكن لولا السعة في كثرة الأسماء للمسمى الواحد ، وتلك فائدةٌ حاصلةٌ بلا خلاف ، على أنه ربما عرض في وضع الأسماء المشتركة فائدةٌ في بعض المواضع ، مثل أن يحتاج الناطق إلى كلام يؤثر أن يكنى فيه ولا يصرح ، فيقول لفظةً ويوهم بها معنى قد قصد غيره ، وهذا وإن قلّ الدّاعي اليه إلا في اليسير من المواضع ، فلم تجعل اللغة العربية خاليةً منها ، بل فيها أسماء مشتركة ، كقولهم — عين — وما أشبهها .

وههنا لها فضيلة أخرى ، وهي أن الواضع لها إن كانت مواضعةً تجنّبَ في الأكثر كل ما يثقل على الناطق تكلفه والتلفظ به ، كالجمع بين الحروف المتقاربة في المخارج ، وما أشبه ذلك ، واعتمد مثل هذا في الحركات أيضاً ،

فلم يأت إلا بالسهل الممكن ، دون الوعر المتعب ، ومتى تأملت الألفاظ المهملة لم تجد العلة في إهمالها إلا هذا المعنى ، وليس غيرها من اللغات كذلك كلغة الأرمن والزنج وغيرهم .

ومما يدل على فضل هذه اللغة العربية أيضاً ، وتقدمها على جميع اللغات ، أن أربابها وأصحابها هم العرب الذين لا أمة من الأمم تنازعهم فضائلهم ولا تباريهم في مناقبهم ومحاسنهم ، وإن كانوا تواضعوا على هذه اللغة فلم يكن تنتج أذهانهم الصقيلة ، وخواطرهم العجيبة ، إلا شيأً خليقاً بالشرف وأمراً جديراً بالتقدم ، وإن كانت توفيقاً من الله تعالى لهم ، ومنة منّ بها عليهم ، فلم يكن بدهم من العناية بشأنهم ، والتشييد من ذكرهم ، حتى ركّبهم على حميد الخلال ، وطبعهم على جميل الأخلاق إلا على غاية لا يُتعلق بشأوها ورُتبة يقصر الطالبون عن بلوغها ، ولست في هذه النتيجة ممن يدعي مقدمتها عصبيةً ، ولا يذهب اليها حميّةً ، بل سأبين في هذا الفصل صحة ما أقوله من تفضيل العرب بحسب ما يليق به ، ولا يفضل عن قدر الحاجة فيه ، فإني لو رمت إيضاح ذلك بجملته ، وإيراده بجميع أدلته ، خرجت عن المقصود في هذا الكتاب ، وأخذت في تفضيل العرب على الأمم ، وهو يحتاج إلى جزءٍ مميّزٍ ، وكتاب مفرد .

وجه تفضيل هؤلاء القوم على غيرهم

إن الخصال المحمودة توجد فيهم أكثر ، وفي غيرهم أقلّ ، وعلى هذا الحد يقع التمييز بين القبيلتين ، وأهل البلدين ، ومتى تأمل المنصف حال العرب علم ما ذكرته حقيقة .

أما الكرم فالأمر فيه واضح ، لأننا لم نجد أمة من الأمم ، ولا شعباً من الشعوب ، رأى قِرَى الضيف واجباً ، ومساواة الجار فريضة ، إلا هذه

الأمة من العرب ، حتى صرّحوا بذلك في أشعارهم ، ودوّنوه في المأثور عنهم ، وتساوى فيه موسرهم ومعسرهم ، وغنيهم وفقيرهم ، هذا وهم في الأكثر أهل جدب وفاقة ، وضيق وعسر ، ونَصَب في انتجاع الرزق ، وكد التعرض للكسب ، ثم بلغ من حبهم الجود ، وصبابتهم إلى جميل الذكر ، أن سمحوا بنفوسهم ، ورأوا البخل بها مذموماً ، كالبخل بأموالهم ، وكان من كعب بن مامة الإيادي في ذلك ما هو مشهورٌ معروف ، لا تزيد الأيام ذكره إلا بقاءً ، ولا يؤثر فيه بعد العهد إلا جدّه ووضوحاً ، ولم نر في الهند والزنج والحبش والترك من ادّعى مثل هذه السجية ،ولا انتسب إلى هذه الخلة ، فأما الفُرْس والروم فالبخل عليهم غالب ، وحبُّ الغنى مركز في طباعهم ، ليس عندهم في ذلك كبير عار ، ولا يلحقون أنفسهم بـه منقصة .

وأما الوفاءُ فمن دينهم الذي كانوا يرونه لازماً ، ومذهبهم الذي كانوا يعتقدونه حتماً ، حتى صار من تمسّك بجوارهم ، أو تعلق ببعض أطنابهم ، تبذل النفوس دونه ، وتراق الدماء في المنع منه ، فكم قتل الرجل منهم في ذلك أقرب الناس اليه نسباً ، وأمسّهم به رحماً ، وكم من وقعة عظيمة ، وحرب جليلة طويلة ، جرّها ضيم نزيل ، أو التعرُّض لسبّ جار ، كالحال في حرب البسوس التي ساقها ما عُلِمَ من قتل كُلَيب لناقة جاره جسّاس ، واستفحال ذلك وتماديه ، حتى شهدته الإجِنّة شيباً ، فأما السموءل ورضاه بقتل إبنه دون الدروع التي كانت وديعة عنده ، وأبو دُؤاد الإيادي في قَودَ ولده بجاره ، فمما هو متداول لاخفاء بتقصير جميع الأمم عنه .

وأما البأس والنجدة ، وطاعة الغضب والحميّة ، وإدراك الثأر ، وطلب الأوتار ، فأخبارهم بذلك معروفة ، وسيرهم فيه بذلك متداولة ، لا يخص به الرجل دون المرأة ، ولا الغلام دون الهم المسن ، بل يوجد عند نسائهم من الصبر والشجاعة والتحريض على الحرب والقساوة ما لا يساويه المذكورون

بالنجدة في غيرهم ، والمنسوبون إلى البأس من سواهم ، كأسماء (1) ومن يجري مجراها ، ممن خبره مشهور معروف ، هذا وفي طباع النساء اللين ، وشيمتهن الضعف ، وإليهن تنسب رقة القلوب ، وعنهن يؤخذ انتكاس العزائم .

ثم هم أصحاب السُّرى والتأويب ، وإليهم يُعزى جَوْب القفار ، وقطع المهامه ، والحروب عادتهم ، والغارة صناعتهم ، وبصيرتهم بها ، وآراؤهم فيها ، تدلُّك على اهتمامهم بهذا الشأن ، وإرهاف أفكارهم فيه ، وشحذ خواطرهم لتدبيرهم ، ولا حجة فيما ذكرناه أبين ، ولا دليلَ عليه أوضح ، من اجترائهم عن جميع المعايش غيره ، واقتصارهم من سائر المكاسب عليه ، إذ لم يرضوا شماسهم بذلة المِهَن ، ولا مرّنوا نخواتها على معاناة الحرف ، لا يسأل أحدهم الرزق إلا غرار سيفه ، ولا يستنجد على نفي الضّيم إلا بسنان رُمحه .

وأما العقول الصحيحة ، والأذهانُ الصافية ، فالأمر في تفضيلهم بها واضح ، وذلك أنهم لم يكونوا أهل تعليم ودرس ، ولا أصحاب كتب وصحف ، ولا يعرفون كيف التأديب والرياضة ، ولا يعلمون وجه اقتباس العلم والرواية ، وفي كلامهم من الحكم العجيبة ، والأمثال الغريبة والحث على محاسن الأخلاق ، والأمر بجميل الأفعال ، ما إذا تأملته غضّ عندك ما يروى عن حكماء اليونانيين ، وسهّل الأمر عليك فيما حكاه الناس عنهم ، ووجدت تلك الفصول اليسيرة ، والفقر القليلة ، تسند إلى جليل من الحكماء ، وتضاف إلى رئيس من العلماء ، وأمثالها وأضعافها في شعر راع جلف ، ومن كلام عبد غمر ، ينشئها طبعه بلا تثقيف ، ويسمح بها خاطره عن غير صقال .

---

(1) يريد أسماء بنت أبي بكر في تحريضها لابنها عبد الله بن الزبير على حرب بني أمية .

ثم لما صار هؤلاء القوم إلى الدين ، وتمسكوا بالشريعة ، وعادوا أصحاب كتاب يدرس ، ومذهب يروى ، ظهر لعمري من دقيق أفهامهم وعجيب كلامهم ما هو موجود ، لا يخفى على أحد جالس العلماء وخالط الكتب سبقهم إليه ، ومعجزهم فيه ، وأنهم فرعوا من المذاهب ، وولدوا من العلوم ، ما كأن من قبلهم كان ممنوعاً منه ، ومصروفاً عنه .

وأما حب الذكر ، وجميل الثناء ، والفَرَق من الذم ، وسوء القول فمما هو معلوم من عادتهم ، معروف من شيمتهم ، حتى كانوا إذا أسروا شاعراً شدوا لسانه بنِسْعة ، خوفاً من أن يسبقهم ببيت يشرد ، أو يعجلهم بقول يؤثر ، وقد قال أبو عثمان الجاحظ : لأمر ما قال حذيفة ابن بدر لأخيه ، والرماح شوارع في صدره : إياك والكلام المأثور ، وقال : هذا مذهب فرعت فيه العرب جميع الأمم ،وهو مذهب جامع لأصناف الخير .

وأما الغيرة ، والأنفة ، والصبر ، والجلد ، فمعلوم منهم حتى ، نُسبوا إلى الفظاظة ، وذكروا بالقساوه ، وعُلِل ذلك بإكثارهم أكل لحوم الإبل ، وإدمانهم التقوت بها ، وزعموا أن في طباعها قسوة القلوب ، ومن عادتها غلظ الأكباد ، هذا وهم متى هب في أحدهم نسيم الصبابة ، ودبت في مفاصله نشوة الهوى ، لانت تلك المعاطف ، ورقت تلك الشمائل ، وعاد ذلك العز ذلاً وفَرَقاً ، وصارت تلك النخوه توسلاً وخضوعاً ، لكنه مع العفاف من الريَب ، والبعد من التهم ، والمساواة بين الباطن والظاهر ، والإتفاق بين الغائب والبادي ، وأشعارهم وأخبارهم بهذا كله مملوءة ، حتى كان هذا الحي من عُذْرة (١) قوماً إذا نظروا عشقوا ، وإذا عشقوا ماتوا .

---

(١) قبيلة اشتهرت بالحب العذري .

وأما مراعاة الأنساب ولفظها ، وذكر الأصول والبحث عنها ، فباب تفردت به العرب ، فلم يشاركها فيه مشارك ، ولا ماثلها فيه مماثل وفوائده في الإنتصار للعشيرة والحمية للأهل وغير ذلك معروفة ، ليس هذا موضع ذكرها ، وتقصي الكلام عليها .

هذه شيمهم وأخلاقهم ، وفيهم من بعدُ كتاب الله خير الكتب ، ورسوله سيد الرسل ، ودينه ناسخ الأديان ، وفي جميع ما ذكرناه من أشعارهم ما يدل على صحته ، لكن المختار منه يأتي في الكلام على الفصاحة من هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى ، فلذلك لم نورده هنا خوفاً من الإعادة ، وفراراً من التكرار .

ونعود إلى الكلام في اللغة ، قالوا : مما اختصت به لغة العرب من الحروف وليس هو في غيرها حرف الظاء ، وقال آخرون : حرف الظاء والضاد ، ولذلك قال أبو الطيب المتنبي :

وبهم فخر كل من نطق الضاد

يريد وبهم فخر جميع العرب ، وقد ذهب قوم إلى أن الحاء من جملة ما تفردت به لغة العرب ، وليس الأمر كذلك ، لأني وجدتها في اللغة السريانية كثيراً ، وحكى أنها في الحبشية والعبرانية ، وأما الغين والصاد والطاء والثاء والقاف فقد تكلم بها غير العرب ، إلا أنها قليل .

وقد خلت اللغة العربية من حروف توجد في غيرها من اللغات ، لا سيما لغة الأرمن ، فإنها على ما قيل ستة وثلاثون حرفاً ، إلا أنك إذا تأملتها وجدت بعض الحروف التي فيها ينشابه ببعض كثيراً ، على حد تشابه الظاء والضاد في لغة العرب ، فإن هذين الحرفين متقاربان ، لأجل ذلك احتاج الناس إلى تصنيف الكتب في الفرق بينهما . ولم يتكلفوا ذلك في غيرهما من الحروف .

فأما الأعراب فقلّ من رأيت من فصائحهم اليوم من يفرق بينهما في كلامه ، وهذا يدلك على شدة التشابه ، وقوة التماثل ، ولست أقول هذا على وجه الإحتجاج بكلامهم فإنهم الآن محتاجون إلى اقتباس اللغة من الحضر وإصلاح المنطق بأهل المدر ، إلا أنهم قَلّما يتفق منهم العدول عن النطق بحرف من الكلام إلى حرف آخر إلا والشبه فيهما قوي ، على ما قدمت ذكره .

ووقوع المهمل من هذه اللغة — على ما قدمته لك — في الأكثر من اطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف ، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لحزونة ذلك على ألسنتهم ، وثقله ، وقد روى أن الخليل بن أحمد قال : سمعنا كلمة شنعاء وهي : الهُعْخع ، وأنكرنا تأليفها ، وقيل : إن أعرابياً سئل عن ناقته ، فقال تركتها ترعى الهعخع ، فلما كشف عن ذلك وسئل الثقات من العلماء عنه أنكروه ودفعوه ، وقالوا : نعرف الخعخع ، وهذا أقرب إلى تأليفهم ، لأن الذي فيه حرفان حسب ، وحروف الحلق خاصة مما قل تأليفهم لها من غير فصل يقع بينها ، كل ذلك اعتماداً للخفة ، وتجنباً للثقل في النطق ، فأما القاف والكاف والجيم فلم تتجاوز في كلامهم البتة ، لم يأت عنهم قج ، ولا جق ، ولا كج ، ولا جك ، ولا قك ، ولا كق وكل ذلك فراراً مما ذكرناه ، إلا أن هذه الحروف قد تكررت في بعض الكلام ، قال رؤبة بن العجّاج :

لو أحق الأقراب فيها كالمقق[1]

ونحو ذلك . والعلة فيه على ما ذكر أصحاب هذه الصناعة أن المكرر معرّض في أكثر أحواله للإدغام ، لأنك تقول فرس أمقُ ، والحرفان

---

(1) لواحق الاقراب خماص البطون قد لحقت بطونها بظهورها ، والمقق الطول .

المتجاوران لا يمكن إدغام أحدهما في الآخر ، حتى يتكلف قلبه إلى لفظه ثم يدغم ، فكانت المشقة فيه أغلظ ، فرفض لذلك ، وهذا وجه صالح .

وقد قسم تأليف الحروف ثلاثة أقسام : فالأول تأليف الحروف المتباعدة ، وهو الأحسن المختار ، والثاني تضعيف هذا الحرف نفسه ، وهو يلي هذا القسم في الحسن ، والثالث تأليف الحروف المتجاورة ، وهو إما قليل في كلامهم ، أو منبوذ رأساً ، لمَا قدّمناه ، والشاهد على ما ذكرناه الحسُّ ، فإن الكلفة في تأليف المتجاور ظاهـرة ، يجدهـا الإنسان من نفسه حال التلفظ ،ومن الحروف التي لم يتركب في كلامهم بعضها مع بعض الصاد والسين والزاي ، ليس في كلامهم العرب مثل ـ سص ، ولا صس ولا سز ، ولا زس ، ولا زص ، ولا صز ـ والعلة في هذا كله واحدة .

وهذه جملة مقنعة في هذا الفصل لمن وقف عليها بعون الله تعالى .

الكلام في الفصاحة

الفصاحة الظهور والبيان . ومنها أفصح اللبن إذا انجلت رغوته ، وفَصُح فهو فصيح ، قال الشاعر :

وتحت الرّغوة اللبنُ الفصيحُ

ويقال أفصح الصبح إذا بدا ضوءه ، وأفصح كل شيء إذا وضح ، وفي الكتاب العزيز : (وأخي هارون هو أفصحُ مني لساناً فأرْسلْهُ معي)[1] وفِصْح النصارى عيدهم ، وقد تكلمت به العرب ، قال حسان بن ثابت :

ودنا الفصح فالولائد ينظمـ ـن سراعـاً أكلّة المرجـان

ويجوز أن يكون ذلك لاعتقادهم أنّ عيسى عليه السلام ظهر فيـه

(١) سورة القصص الآية ٣٤ .

وسمى الكلام الفصيح فصيحاً كما أنهم سموه بياناً لإعرابه عما عُبِّر به عنه وإظهاره له إظهاراً جلياً ، روى عن النبي ﷺ أنه قال : « أنا أفصح العرب [1] بيد أني من قريش » .

والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني ، لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وإن قيل فيها فصيحة وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً ، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه .

وقد حدّ الناس البلاغة بحدود إذا حققت كانت كالرسوم والعلائم ، وليست بالحدود الصحيحة ، فمن ذلك قول بعضهم : لَمْحَةٌ دالّة ، وهذا وصف من صفاتها ، فأما أن يكون حاصراً لها وحداً يحيط بها فليس ذلك بممكن ، لدخول الإشارة من غير كلام يُتلفظ به تحت هذا الحد ، وكذا قال آخر : البلاغة معرفة الفصل من الوصل ، لأن الإنسان قد يكون عارفاً بالفصل والوصل ، عالماً بتمييز مختار الكلام من مطرحه ، وليس بينه وبين البلاغة سبب ولا نسب ، ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من تأليف غيره والحدود لا يحسن فيها التأول . وإقامة المعاذير ، وغرابة ألفاظ لا تدل على المقصود لأنها مبنية على الكشف الواضح ، موضوعة للبيان الظاهر ، والغرض بها السلامة من الغامض ، فكيف يُوقعَ في غامض بمثله ؟ وكذلك قول الآخر : البلاغة أن تصيب فلا تخطىء ، وتسرع فلا تبطىء لأن هذا يصلح لكل الصنائع ، وليس بمقصور على صناعة البلاغة وحدها ، ثم إنما سئل عن بيان الصواب في هذه الصناعة من الخطأ ، فجعل جواب السائل نفس سؤاله ، وبهذا أيضاً يفسد قول من ادعى أن حدها الإيجاز من غير عجز ، والإطناب من غير خطل ، وقول من قال : البلاغة اختيار الكلام

---

(١) بيد بمعنى غير او من اجل .

وتصحيح الأقسام ، لأن هذين إنما سئلا عن حد يبين الكلام المرفوض من المختار ، والخطأ من الصواب ، ويوضح كيف يكون الإيجاز مختاراً ومتى يقع الإطناب مرضياً محموداً ، فأحال على ما السؤال فيه باق ، وعدم العلم معه موجود حاصل .

وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو ، وإذا كانت الفصاحة شطرها وأحد جزءيها ، فكلامي على المقصود — وهو الفصاحة — غير متميز إلا في الموضع الذي يجب بيانه من الفرق بينهما على ما قدمت ذكره ، فأما ما سوى ذلك فعام لا يختص ، وخليط لا ينقسم ، وسأذكر بمشيئة الله ما يخطر لي ، ويسنح بفكري في موضعه .

وأقول قبل ذلك : إن الناس قد أكثروا من الدلالة على شرف الفصاحة وعظم قدر البيان والبلاغة ، ونبهوا بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة ، وقد قال عز إسمه : (الرحمنُ ، علّم القرآنَ ، خلق الإنسانَ ، علّمه البيان)[1] . ولم يكن تعالى يذكر البيان ها هنا إلا وهو من عظيم النعم على عبيده ، وجميل البلاء عندهم ، لا جرم قد قرن ذلك بذكر خلقهم فجعله مضافاً إلى المنة بخروجهم من العدم إلى الوجود ومن جانب النفي إلى الإثبات .

وأنا أقول قولاً مختصراً كافياً : قد ثبت أن الفرق الواضح بين الحيوان الناطق والصامت هو النطق ، وبه وقع التمييز في الحد المنسوب إلى الحكيم[2] وإن كان يفسره أصحابه بغير هذا الظاهر ، فالشرف منه يؤخذ ، والفضل به يقع ، ولا خلاف في أن الصمت أفضل من مطرح الكلام ومنبوذه ، وأوفق للسامع من كلف ذلك ، فقد صار مع هذا

---

(١) سورة الرحمن الآيات ١ — ٤ .

(٢) يشير المؤلف بلفظه « الحكيم » الى أرسطو الذي عرف الانسان بأنه حيوان ناطق.

التخريج الفصل المميز والفضل اللائح إنما هو للإفصاح والبيان والبلاغة وحسن النطق ، دون ما يسمى كلاماً فقط ، ووجب على من أراد أن يخرج من حيز ذلك الصامت الناطق[1] . سلوك الطريق الذي به توجد الفضيلة ، وعنه تدرك الميزة ، باجتهاده إن كان لا دربة له ، وتكلفه إن كان لا طبع عنده ، وليعلم أن من شارك الناطق بالصورة ، وخالفه بالمعنى الموجب للشرف ، أسوأ حالاً وأقبح صفة من الصامت المخالف في الأمرين معاً ، لأن هذا غريب في الموضع الذي وجد فيه آهلاً ، ووحيد في المكان الذي خلق به آنساً .

وما أحسن ما قال إبراهيم بن محمد المعروف بالإمام[2] : يكفي من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق ، ولا الناطق من سوء فهم السامع ، وهذا كلام مختار في تفضيل البلاغة .

وقال سهل بن هارون الكاتب[3] : العقل رائد الروح ، والعلم رائد العقل ، والبيان ترجمان العلم .

وأولى من هذا بالحجة قول النبي ﷺ للعباس وقد سأله فيم الجمال ؟ فقال : « في اللسان » .

---

(١) في نسخة اخرى « الناقص » .

(٢) هو ابراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب : زعيم الدعوة العباسية قبل ظهورها . أوصى له ابوه بالامامة ، هو الذي وجه أبا مسلم الخراساني واليا على دعاته وشيعته في خراسان . كان فصيح اللسان راجح العقل ، يروي الحديث والادب عرف باسم « ابراهيم الامام » توفي سنة ١٢١ هجرية .

(٣) هو سهل بن هارون بن راهبون (أو راهيون) ابو عمر الدستميساني : كاتب بليغ ، حكيم من واضعي القصص يلقب بـ « بزرجمهر الاسلام » اتصل بهارون الرشيد ، وارتفعت مكانته عنده ، حتى احله محل يحيى البرمكي صاحب دواوينه . ثم خدم المأمون فولاه رياسة « خزانة الحكمة » ببغداد له كتبا كثيرة منها : الاخوان ، والمسائل ، وتدبير الملك والسياسة ، والنمر والثعلب . وغيرها كثير .

وقالوا لما دخل ضمرة بن ضمرة[1] على النعمان بن المنذر احتقره لما رأى من دمامته، وقال: تسمع بالمُعَيْدِيّ[2] خير من أن تراه. فقال: أبيت اللعن، إن الرجال لا تكال بالقفزان، وليست تستقى فيها وإنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه، إن صال صال بجنان، وإن نطق نطق بلسان.

وأنشدوا لأبي الأعور السلمي:

كائنْ ترى من صامتٍ لك معجبٍ   زيادتُهُ أو نقصه في التكلمِ
لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤادهُ   فلم يبقَ إلاّ صورة اللحم والدمِ[3]

وهذان البيتان قد ذكرتهما فيما تقدم حكاية عن أبي طالب العبدي لكن هذا موضعهما..

وقيل لزيد بن علي عليهما السلام: الصمت أفضل أم الكلام؟ فقال: أخزى الله المساكتة، فما أفسدها للسان! وأجلبها للحصر، والله إن المماراة على ما فيها لأقل ضرراً من السكتة التي تورث أدواءً أيسرها العي.

وأنت إذا سمعتهم يمدحون الصمت، وينظمون القريض في مدحه ويذكرون جنايات اللسان وكلومه، ويروون عن النبي ﷺ أنه قال: «وهل يكبُّ الناس على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم» ويقولون: لو كان الكلام من فضة كان الصمت من ذهب، وأشباه هذا ونظائره.

(1) هو ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي من بني دارم، شاعر جاهلي، من الشجعان الرؤساء، وهو صاحب يوم «ذات الشقوق» من أيام العرب في الجاهلية، أغار فيه على بني أسد، وظفر بهم، في مكان يسمى «ذات الشقوق».

(2) المعيدي تصغير المعدي، خففت الدال استثقالا للتشديدين مع ياء التصغير.

(3) البيتان ينسبان ايضا لزهير بن ابي سلمى في معلقته.

فإنما يريدون الكلام الذي ليس بجميل ، واللفظ الذي لا يستحسن ، فأما أن يكون الحسن يتواتر حتى يصير قبيحاً ، والقبيح يتضاعف حتى يكون حسناً ، فهذا شيء خارج عن حد العقل ونظامه ، وليس هذا المذهب مما يمكن وقوع الخلاف فيه ، فيحتاج إلى إطالة في بيانه ، وقد أوردنا لمحة يُستدل بها على غيرها ، وإن المذكور في هذا النحو لا ينحصر ولا تستوفى غايته .

وأقول قبل كلامي في الفصاحة وبيانها : إنني لم أر أقلَّ من العارفين بهذه الصناعة ، والمطبوعين على فهمها ونقدها ، مع كثْرة من يدعي ذلك ويتحلى به ، وينتسب إلى أهله ، ويماري أصحابه في المجالس ، ويجاري أربابه في المحافل ،وقد كنت أظن أن هذا شيءٌ مقصورٌ على زماننا اليوم ، ومعروف في بلادنا هذه ،حتى وجدت هذا الدّاء قد أعيا أبا القاسم الحسن ابن بِشْر الآمدي ، وأبا عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قبله ، وأشكاهما حتى ذكراه في كتبهما ، فعلمت أن العادة به جارية ، والرَّزيّة فيه قديمة ، ولمّا ذكرته رجوت الإنتفاع به من هذا الكتاب ، وأمّلت وقوع الفائدة به ، إذ كان النقص فيما أبنته شاملاً ، والجهل به عاماً ، والعارفون حقيقته قُرْحَة الأدهم[1] بالإضافة إلى غيرهم ، والنسبة إلى سواهم .

ونبتدىء الآن بالكلام فيما أجرينا القول إليه ونقول : إن الفصاحة على ما قدمنا نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ ، وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف ، وبوجود أضدادها تستحق الاطراح والذم وتلك الشروط تنقسم قسمين : فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه ، والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض .

---

(١) الادهم الاسود من الخيل ، والقرحة بياض في وجهه دون الغرة .

فأما الذي يوجد في اللفظة الواحدة فثمانية أشياء .

الأول — أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج على ما ذكرناه في الفصل الرابع [1] ، وعلة هذا واضحة ، وهي أن الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر ، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ، ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ، لقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود ، وإذا كان هذا موجوداً على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة في العلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة ، وقد قال الشاعر في هذا المعنى :

فالوجه مثل الصبح مبيضٌ ... والفرع مثل الليل مسودُّ
ضدان لما استجمعا حَسُنا ... والضدُّ يُظهِرُ حسنه الضدُّ

وهذه العلة يقع للمتأمل وغير المتأمل فهمها ، ولا يمكن منازعاً أن يجحدها .

ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثير ، جُل كلام العرب عليه ، فلا يحتاج إلى ذكره ، فأما تأليف الحروف المتقاربة فقد قدمنا في الفصل الرابع مثالاً حكي منه وهو الهُعْخُع ، ولحروف الحلق مزية في القبح إذا كان التأليف منها فقط ، وأنت تدرك هذا وتستقبحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان ، وبعض النغم من الأصوات .

والثاني — أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حُسناً ومزية على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة ، كما أنك تجد لبعض النغم

(1) هو فصل في اللغة .

والألوان حسناً يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه ، كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه ، ومثاله في الحروف — ع ذب — فإن السامع يجد لقولهم — العُذَيب إسم موضع ، وعذيبة إسم امرأة ، وعَذْب وعذاب وعَذَبَ وعذبات — ما لا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف ، وليس سبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط ، ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ، ولو قدمت الذال أو الباء لم تجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال ، لضرب من التأليف في النغم يفسده التقديم والتأخير ، وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غصناً أو فنناً أحسن من تسميته عُسلوجاً ، وأن أغصان البان أحسن من عساليج الشّوحط[1] في السمع ، ويقال لمن عساه ينازعنا في ذلك : لو حضرك مغنيان وثوبان منقوشان مختلفان في المزاج ، هل كان يجوز عليك الطّرب على صوت أحد المغنيين دون صاحبه ؟ وتفضيل أحد الثوبين في حسن المزاج على الآخر ؟ فإن قال : لا يصح أن يقع لي ذلك ، خرج عن جملة العقلاء ، وأخبر عن نفسه بخلاف ما يجد ، وإن اعترف بما ذكرناه قيل له : فخبرنا ما السبب الذي أوجب عليه ذلك ؟ فإنه لا يجد أمراً يشير إليه إلا ما قلناه في تفضيل إحدى اللفظتين على الأخرى ، وقد يكون هذا التأليف المختار في اللفظة على جهة الإشتقاق فيحسن أيضاً ، كل ذلك لِمَا قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها ، ومثل ذلك مما يختار قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله : ورَعَوْا هشيماً تأنّفت روضه ، فإن — تأنفت — كلمة لا خفاء بحسنها ، لوقوعها الموقع الذي ذكرته ، وكذلك قول أبي الطيب المتنبّي :

إذا سارتِ الأحداج فوق نباتهِ   تفاوح مسك الغانيات ورنـدُهُ

(١) الشوحط نوع من الشجر يصنع منه القسي .

فإن — تفاوح — كلمة في غاية من الحسن ، وقد قيل : إن أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال ، وإن وزير كافور الأخشيدي سمع شاعراً نظمها بعد أبي الطيب ، فقال : أخذتموها ! .

ومثال ما يكره قول أبي الطيب أيضاً :

مباركُ الإسم أغرُّ اللقبْ ... كريم الجرشيّ شريف النسبْ[1]

فإنك تجد في — الجرشي — تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه .

ومثل ذلك قول زُهير بن أبي سُلمى :

تقيٍّ نقيٍّ لم يكثّر غنيمة ... بنهكة ذي قربى ولا بحقلّد[2]

الحقلد — كلمة توفي على قبح — الجرشي — وتزيد عليها .

والثالث — أن تكون الكلمة — كما قال أبو عثمان الجاحظ — غير متوعّرة وحشية ، كقول أبي تمام :

لقد طلعتْ في وجه مصر بوجهه ... بلا طالع سعد ولا طائر كهل

فإن كهلاً ها هنا من غريب اللغة ، وقد روي أن الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة وليست موجودة إلا في شعر بعض الهذليين[3] وهو قوله :

فلو كان سلمى جاره أو أجاره ... رياحُ بن سعد ردّه طائر كهل

---

(١) هذا البيت من قصيدة له في مدح سيف الدولة ، والجرشي بمعنى النفس .
(٢) الحقلد : البخيل .
(٣) هو : ابي خراش الهذلي ، ويقال : طار لفلان طائر كهل ، اذا كان له جد وحظ في الدنيا .

وقد قيل : إن الكهل الضخم ، وكهل لنفلة ليست بقبيحة التأليف لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعي .

ومن ذلك أيضاً ما يروى عن أبي علقمة النحوي من قوله : ما لكم تتكأكؤون عليّ تكأكؤكم على ذي جِنة ؟ إفرنقعوا عني . فإن — تتكأكؤون وافرنقعوا — وحشي ، وقد جمع لعمري العلتين مع قبح التأليف الذي يمجه السمع والتوعر ، وما أكثر ما تجتمع العلتان في هذا الجنس ، ومن الأمثلة قول أبي تمام :

بنداك يوسى كل جرح يعتـــلي   رأب الأساة بدردبيسٍ قنطرِ (١)

وكذلك قوله :

قدْكَ اتئدّ أربيت في الغلواء (٢)

فإن هذه الألفاظ كما ترى وحشية ، ويوجد هذا الجنس في شعر العجّاج وابنه رؤبة كثيراً ، ومنه قول بعضهم :

فَشَحا جحافلهُ جُرَاف هبلع (٣)

وقال الآخر :

غَرْباً جروراً وجُلالاً خُزَخِزْ (٤)

---

(١) الدردبيس ، والقنطر : الداهية .

(٢) الرواية المشهورة — قدك اتئب أربيت في الغلواء — وقدك بمعنى حسبك واتئب بمعنى استحى ، واربيت بمعنى زدت ، والغلواء المبالغة في العذل .

(٣) هو من قول جرير :

وضع الخزير فقيل اين مجاشع   فشحا جحافله جراف هبلع

وشحا فتح ، والجحافل جمع جحفلة وهي الشفة ولكنها في الاصل لغير الانسان والجراف الاكول ، والهبلع الواسع الحنجور .

(٤) الغرب الدلو العظيمة ، والجلال البعير العظيم ، والخزخز القوي الشديد .

وقال غيره في صفة اللبن :

وآخذ طعمَ السقاء سامِط   وخاثرٌ عجالـطِ عُكالط[1]

وقول الآخر :

يأكلن من قرّاصِ   وَحمَصيصٍ واصِ[2]

وفي هذه الألفاظ ما جمع الصفتين معاً على ما ذكرناه ، وقد روى أي أبا العتاهيةَ قال لمحمد بن مناذر : إن كنت أردت بشعرك شعر العجّاج ورؤبة فما صنعت شيئاً ، وإن كنت أردت أهل زمانك فما أخذت مأخذنا ، أرأيت قولك :

ومن عاداك لاقى المرمريسا[3]

أي شيء المرمريس ؟

ولهذا كله إعتمد الحذاق من الشعراء على اختيار أسماء المنازل والنساء في الغزل ، وتجنبوا ما لا يحسن لفظه ، للشروط التي ذكرناها ، وعابوا قول جرير بن عطية :

وتقول بَوْزع قد دببت على العصا   هلا هزئتِ بغيرنا يا بوزعُ

وذكروا أن الوليد بن عبد الملك قال له : أفسدت شعرك ببوزع ،

---

(١) السقاء جلد السخلة اذا أجذع يكون للماء واللبن ، والسامط اللبن تذهب حلاوته ، والخاثر اللبن الثخين ، والعجالط بمعناه ايضا ، وكذلك العكالط .

(٢) القراص : البابونج ، والحمصيص : بقلة رملية حامضة ، وواص اسم فاعل من وصى الارض اتصل نباتها .

(٣) المرمريس : الداهية .

وهجنوا أتباع الخليل بن أحمد[٤] له في هذا الإسم حين قال :

أم البنين وأسمـــا ء والرَّبـــاب وبوزع

واستقبحوا قول أبي تمام :

يقول أناسٌ في حبيناء عاينـــوا عمارة رحلى من طريف وتالد

وقالوا : ما الفائدة في ذكر حبيناء ؟ وليس أبو تمام مضطراً إلى ذكر الموضع الذي قيل له فيه هذا ، وقد ذكروا أن الفرزدق أنكر على مالك ابن أسماء بن خارجة وقد أنشده :

حبّذا ليلتي بتلّ بـوَنّى

وقال أفسدت شعرك بذكر – بونى – قال له : ففي بونى كان ذلك، قال : وإن كان . وأما قول أبي عُبادة البحتري :

وأنا الشجاع وقد رأيتَ مواقفي بعقـْرَقَس والمشرفيَّةُ شُهـّــدى

فله في ذكر – عقرقس – عذر واضح ، لأنه الموضع الذي شاهد الممدوح به قتاله ، وليس يحسن أن يذكر موضعاً غيره ولم يحمد فيه ، وهذا ليس بموجب حسن اللفظة ، ولكنه ببسط عذر ناظمها حسْبُ ، ومن هذه الألفاظ المذكورة قول عنترة :

---

(١) هو الخليل بن احمد الفراهيدي – ابو عبد الرحمن ، من ائمة اللغة والادب ، واضع علم العروض ، وهو استاذ سيبويه النحوي . ولد في البصرة سنة «١٠٠» هجرية وتوفي فيها سنة ١٧٠ هجرية . عاش فقيرا صابرا ، وكان شاحب اللون ، ممزق الثياب مغمورا في الناس لا يعرف .

من كتبه : «العين ، ومعاني الحروف ، وجملة آلات العرب ، وتفسير حروف اللغة».
هو الذي اخترع العروض واحدث انواعا من الشعر ليست من اوزان العرب .

شربتْ بماءِ الدُّحْرُضينِ فأصبحتْ
زوراء تنفر عن حِياضِ الدَّيلمِ[1]

ولعل عنترة أراد ذكر الماء المشروب على الحقيقة ، وإلا لو أمكنه أن يذكر إسم مورد من الموارد يجري هذا المجرى كان حسن وأليق ، وأمّا قول الكميت :

وادنين البُرود على خدود يُزيِّن الفداغم بالأسيل[2]

فإن الفداغم كلمة رديئة كما ترى .

ومن الوحشي قول امرىء القيس بن حُجُر :

وسن كسُنّيق سناءً وسُنّما[3]

فإن هذا على ما ذكر لم يعرفه الأصمعي ولا أبو عمرو ، وقال أبو عمرو : هو بيت مسجديٌّ ، يريد من عمل أهل المسجد ، وقال غيرهما : سنيق جبل ، وسنم هي البقرة ، فأما السن فالثور .

ومن هذا أيضاً قول العجّاج :

وفاحماً ومرسِناً مسرَّجا

فإن المرسن الأنف ، والمسرج لا يعرف ، حتى خرج له أنه أراد

(١) ضمير شربت للناقة ، والدحرضان ماءان ، وزوراء مائلة من النشاط ، والديلم ماء ببني سعد ، يعني انها تنفر عنها لأنها تخافها لعداوة او نحوها .

(٢) الفداغم جمع فدغم وهو الخد الحسن الممتلىء ، والاسيل الأملس يعني الوجه .

(٣) تمام البيت هو :

وسن كسنيق سناء وسنما ذعرت بمدلاج الهجير نهوض

بالمسرج المحدّد ، من قولهم للسيوف ـ السريجيّات ـ منسوبة إلى قين يعرف بسريج ، وهذا القصد على ما تراه وحشي غريب .

وما زال أهل العلم بالشعر يكرهون قول ذي الرُّمّة :

عصا عَسَطّوسٍ لينها واعتدالها

وفي عسطوس ضروب من العيوب المذكورة ، وقيل : إنه الخيزران ، وقد كان يمكن ذا الرُّمة أن يقول : عصا خيزران .

وإن كان هؤلاء الشعراء أرادوا الإغراب ، حتى يتساوى في الجهل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة . فما أقبح ما وقع لهم ! وقد رأيت أنا جماعة يتعمدون هذا فقلت لهم : إن سررتم بمعرفتكم وحشي اللغة فيجب أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة ، وجرى بين أصحابنا في بعض الأيام ذكر شيخنا أبي العلاء بن سليمان[1] فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة واستدل على ذلك بأن كلامه غير مفهوم لكثير من الأدبـاء ، فعجبنا من دليله ، وإن كنا لم نخالفه في المذهب ، وقلت اه : إن كانت الفصاحة عندك بالألفاظ التي يتعذر فهمها فقد عدلت عن الأصل المقصود أوّلاً بالفصاحة التي هي البيان والظهور ، ووجب عندك أن يكون الأخرس أفصح من المتكلم ، لأن الفهم من إشاراته بعيد عسير ، وأنت تقول كلما كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح ، وعارضه أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب وقال : صدقت ، إننا لا نفهم عنه كثيراً مما يقول ، إلا أنه على قياس قولك يجب أن يكون ميمون الزنجي الذي نعرفه أفصح من أبي العلاء ، لأنه يقول ما لا نفهمه نحن ولا أبو العلاء أيضاً ! فأمسك .

وأنا أكره من قول كُثيِّر بن عبد الرحمن صاحب عزّة :

---

(١) هو ابو العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان المتوفى سنة ٤٤٩ هـ المشهور .

وما روْضة ٌ بالحَزْنِ طيبةُ الثرى ... يمجُّ النّدى جثجاثُها وعرارُها

ذكر الجثجاث لأنه إسم غير مختار ، ولو أمكنه ذكر غيره كان عندي أليق وأوفق .

ولا أحب أيضاً تسمية أبي تمام صاحبه ـ علاثة ـ ونداءه بالترخيم في قوله :

قف بالطلول الدارسات عُلاثا ... أضحت حبال قطينهنّ رِثاثا

وإن كان الرّويّ قاده إلى ذلك ، فليت شعري من حظر عليه القوافي واقتصر به على الثاء دون غيرها من الحروف ؟ وليس يؤثر عنه إلا الشعر الحسن على أقرب الوجوه ، وأسهل السبل ، دون ما يتكلف المشقة في نظمه ، والعناء في تأليفه ، وليس يغفر للشاعر لأجل ما يُلتزم به نفسه ذنب ، ولا يغفل له عن خطأ ، إذ كان حظر المباح ، وجرم الحلام ، واعتمد تكلف النّصبَ طوعاً ، واختياراً وهوى وقصداً ، لكنه لعمري إذا أتانا بالسليم من الزلل ، البعيد من التكلف والخطل ، وكان ذلك في مأخذ صعب ، ومسلك وعر ، حمدناه الحمد الكامل ، ووصفناه الوصف التام .

ومن الألفاظ التي كرهناها قول أبي عُبادة البحتري :

فلا وصل إلا أن يطيف خيالُها ... بنا تحت جؤشوش من الليل مظلم (1)

فليس بقبيح جؤشوش خفاء ، هذا على ألتي لم أعرف شاعراً قديماً ولا حديثاً أحسن سبكاً من أبي عبادة ، ولا أحذق في اختيار الألفاظ وتهذيب المعاني .

---

(1) الجؤشوش : القطعة من الليل .

ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :

صهْصِلق في الصهيل تحسبُه ْ أشرج حلقومه على جرسِ

وقول القطامي :

إلى حَيزبونٍ توقد النار بعد ما تصوّبتِ الجوزاء قصد المغارب[1]

فهل تعرف أوعر من صهصلق أو حيزبون ؟

وعلى كل حال فالبدوي صاحب الطبع في هذا الفن أعذر من القروي المتكلف ، لأن هذا لا يعرف هذه إلا بعد البحث والطلب وتجشم العناء في التصفح ، وعلى قدر ذلك يجب لومه والإنكار عليه .

والرابع – أن تكون الكلمة غير ساقطة عاميّة ، كما قال أبو عثمان أيضاً . ومثال الكلمة العامية قول أبي تمام :

جليتَ والموت مبدٍ حُرَّ صفحته وقد تفرعن في أفعاله الأجلُ

فإن – تفرعن – مشتق من إسم فرعون ، وهو من ألفاظ العامة ، وعادتّهم أن يقولوا – تفرعن فلان – إذا وصفوه بالجبرية .

ومنه قول أبي نصر عبد العزيز بن نُباتة :

أقام قوامَ الدين زيغُ قناته وأنضج كيّ الجرح وهو فطيرُ

فتأمل لفظة فطير تجدها عامية مبتذلة ، وإن كانت لعمري قد وقعت

---

(١) الحيزبون العجوز .

هذا موقعاً لو كانت فصيحة هجنها ، وأذهب طلاوتها، كيف وهي على ما تراه ؟ فأما قول أبي الطيب المتنبي :

إني على شغفي بما في خُمْرِها   لأعفُّ عما في سراويلاتها

فلا شيء أقبح من ذكر السراويلات ، وما أعرف كناية — أشهد الله — أن التصريح أجمل منها ، ووصف عفة سلوك الرِّيَب والتهم أحسن من التلفظ بها ، إلا كناية أبي الطيب هذه ، ونعته عفافه هذا النعت.

ومن الألفاظ العامية أيضاً قوله :

خَلوقيةٌ في خلوقيها   سُوَيداءُ من عنبِ الثعلبِ[1]

فإن عنب الثعلب مما أقول إن العامة لو نظمت شعراً لترفعت عن ذكره .

وليس إيرادي هذه الأمثلة على جهة الطعن على هؤلاء الشعراء الفضلاء والغض منهم ، وكيف يكون ذلك وسأورد من غرائبهم وبدائع كلامهم ما يعلم معه أننا تحت تقصير عن شأوهم ، ويقع العجز عن إدراك القريب من غاياتهم ، لكني إذا احتجت إلى إيراد الأمثلة في المختار والمنبوذ ، والمحمود والمذموم ، فلا معدل لي عن أشعارهم وتصفح نظمهم ، وأخذ ما أريده منها وإيراده عنها في الصنفين معاً .

ومن الألفاظ العامية أيضاً قول أبي تمام في رواية أبي القاسم :

لو كان كلّفها عُبيدُ حاجةً   يوماً لزنّى شدْقماً وجَديلا[2]

---

(١) هو من قطعة له في وصف عين باز ، يقول : أن مقلته صفراء مثل لون الخلوق وهو ضرب من الطيب اصفر اللون ، وانسان عينه كأنه الحبة الصغيرة من عنب الثعلب .

(٢) الضمير في ـ كلفها ـ للناقة ، وعبيد اسم الراعي الشاعر ، وشدقم وجديل فحلان كانا للنعمان .

فزنى في القبح يوفي على كل قبيح .

فأما قول زهير بن أبي سُلمى في قصيدته المختارة :

وأقسمتُ جهداً بالمنازل من منىً وما سُحقتْ فيه المقادمُ والقملُ[1]

فإن القمل من الألفاظ التي تجري هذا المجرى .

وقول أبي تمام :

قـد قلت لمـا لجّ في صـدّه إعطف على عبدك يـا قابـري

غاية في السخافة ، لأن – قابري – من ألفاظ عوام النساء وأشباههن.

وليس لأحد أن يتخيل أن العذر في إيراد هذه الألفاظ وأمثالها تعذر ما يقع موقعها في النظم ، كما يظن ذلك بعض المتخلفين في هذه الصناعة وذلك أنه ليس يجب على الإنسان أن يكون شاعراً ولا كاتباً ولا صاحب كلام يؤثر ولفظ يروى ، ولا يجب عليه – لو وجب هذا – أن ينظم تلك القصيدة التي وردت فيها هذه اللفظة ولا البيت من القصيدة ، فكيف نعذره إذا أورد لفظة قبيحة جارية مجرى ما ذكرناه ، وهو قادر على حذف البيت كله وإطراح ذكر جميعه . إن لم يكن قادراً على تبديل كلمة منه .

ونعود إلى ذكر الألفاظ العامية ، ونقول من الأمثلة قول أبي نصر ابن نُباتة :

فقد رفعت أبصارَها كلُّ بلـدة من الشوق حتى أوجعتها الأخادعُ

فإن – أوجعتها – من أشد الألفاظ العامة ابتذالاً ، وإن كانـت – الأخادع – قبيحة ، ومنها قول أبي تمام :

(١) المقادم : مقادم الرأس ، والقمل : استعارة للشعر الذي يكون فيه .

ليزدْك وجداً بالسماحة ما ترى   من كيمياء المجد تغن وتغـنمِ

و ــ كيمياء ــ من ألفاظ العوام المبتذلة، وليست من ألفاظ الخاصة، ولا يحسن نظم مثلها ، وكذلك أيضاً قول أبي الطيب المتنبي :

تستغرق الكفُّ فوديه ومنكبه
وتكتسى منه ريحَ الجورب الخلِقِ[1]

و ــ الجورب ــ مما يكره إيراد مثله لما ذكرته .

وأمثال هذا كله في الأشعار المطرحة كثير ،ولو تأملت قصيدة واحدة من شعر من يدعي القريض في هذا العصر وجدت فيها عدة أمثلة لكل ما أكرهه وأنكره،إلا أني أعتمد على التمثيل بأشعار هؤلاء الفحول المتقدمين في هذه الصناعة لأمور : أولها صيانة هذا الكتاب عن تهجينه بذكـر غيرهم ، وثانيها أن اللفظة التي تكره في نظم هؤلاء الحذاق تقع فريدة وحيدة يظهر مباينتها لكلامهم ، فالعلم بها واضح ، وكشفها جلي، وقد قال حبيب بن أوس :

وكذاك لم تفرط كآبةُ عاطلٍ   حتى يجاورها الزمـان بحـالِ

وقال غيره قبله :

الجهل في الجاهل المغمور مغمورُ   والعيب في الكامل المذكور مذكورُ
كفوفةَ الظفر تخفى من مهانتـه   وبعضها في سواد العين مشهور[2]

وليس مكانها في أشعار غيرهم كذلك ، بل هي منظومة مع غيرها في القبح وأشكالها ، وثالثها إيثاري أن أعلمك أن مقدّمي الفصاحة سامحوا

(١) هذا البيت من قصيدة له في هجاء اسحق ابن كيغلغ .
(٢) الفوفة : بياض في الظفر .

نفوسهم ، وأصبحوا في طاعة أهوائهم ، ليتحقق أن الزلل في طباع البشر موجود ، والعصمة عن أكثرهم بائنة ، هذا على مالي في طلب ذلك من الكلفة والنصب ، إذ كان قليلاً في كلامهم ، مغموراً بمحاسنهم ، وكنت أفتقر إلى تأمل الديوان الكامل ، حتى أظفر منه بالكلمات اليسيرة فأوردها مثالاً .

فأما اقتصاري في أكثر ما أمثل به على المنظوم دون المنثور ، مع أن كلامي عليهما واحد ، فإنما أقصد ذلك لكثرة المنظوم واشتهاره،ورغبتي في أن يسهل الوزن عليك حفظ ما أذكره ، فإنه داع قوي ، وسبب وكيد .

والخامس — أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذّة ، ويدخل في هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة ، ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة ، وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية ، كما أنكروا على أبي الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيّف ريشَه ريبُ الزمـان تحيف المقراضِ

وقالوا : ليس المقراض من كلام العرب .

وتبعه أبو عُبادة فقال :

وأبتْ تركيَ الغَـديّات والآ صـال حتى خضبت بالمقراضِ

فعابوه عليهما معاً ، وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عُبر بها عن غير ما وضعت له في عرف اللغة ، كما قال أبو تمام :

حلت محلّ البكر من مُعْطىً وقد زُفّتْ من المعطى زِفاف الأيّمِ (١)

(١) ضمير — حلت — لصلة الممدوح ، وحلولها محل البكر عنده لانها كانت اولى صنائعه له ، ويعني بزفافها زفاف الايم من المعطى انه اعطى مثلها كثيرا لغيره .

وقال أبو عبادة :

ينشقُّ عليه الريحُ كل عشيَّـةٍ … جيوبَ الغمام بين بِكرٍ وأيِّمِ

فوضع الأيِّم مكان الثيب وليس الأمر كذلك ، ليس الأيم الثيب في كلام العرب ، إنما الأيم التي لا زوج لها ، بكراً كانت أو ثيباً ، قال الله عز وجل : (وانكحُوا الأيامى منكمْ والصالحين منْ عبادكـم وإمائكمْ)[1] . وليس مراده تعالى نكاح الثيبات من النساء دون الأبكار ، وإنما يريد النساء اللواتي لا أزواج لهن ، وقال الشمّاخ بن ضرار :

يقرّ بعيني أن أحدّثَ أنهـا … وإن لم أنلها أيم لم تزوّجِ

وليس يسرّه أن تكون ثيباً ، وقد حكي أن بعض كبار الفقهاء ـ وهو محمد بن إدريس الشافعي[2] ـ غلط في ذلك ، والصحيح ما ذكرناه .

ومثال هذا أيضاً قول أبي تمام :

ما مُقْرَبٌ يختال في أشطانـه … ملآنُ من صَلَفٍ به وتلهْوقِ[3]

يريد بالصلف هنا الكبر والتيه وهذا مذهب العامة في استعمال هذه

---

(١) سورة النور الآية ٣٢ .

(٢) هو محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي ـ ابو عبد الله ـ احد الائمة الاربعة عند اهل السنة ، واليه نسبة الشافعية كافة . ولد في غزة « بفلسطين » وحمل منها الى مكة وهو ابن سنتين ، ارتحل الى مصر سنة ١٩٩ وتوفي فيها . كان الشافعي اشعر الناس وآدبهم واعرفهم بالفقه والقراآت ، وكان ذكيا له تصانيف كثيرة اشهرها كتاب « الام » في الفقه ومن كتبه ايضا « المسند » في الحديث و « احكام القرآن » و « السنن » و « الرسالة » في اصول الفقه وغيرها كثير .

(٣) هو من قصيدة له يمدح فيها الحسن بن وهب ، ويصف فرسا حمله عليه ، وجملة « ما مقرب » مبتدأ وخبر على الاستفهام ، والمقرب الكريم على اهله ، ويختال في اشطانه أي يختال وان كان مشكولا ، والتلهوق التخلق ، يعني عزة نفس الفرس .

اللفظة ، وأما العرب فتقول صَلفت المرأة عند زوجها إذا لم تحظ عنده ، وصلف الرجل أيضاً كذلك إذا كرهته ، قال جرير :

إني أواصل من أردت وصالَهُ بحبال لا صَلِفٍ ولا لـوّامِ

والصَّلفُ الذي لا خير عنده ، ومن أمثالهم : رُبَّ صَلفٍ تحت الراعدة[1] .

ومن ذلك أيضاً قول أبي عبادة :

شرطيَ الإنصافُ إن قيل اشترطْ وصديقي من إذا صافى قسَطْ

وأراد بقسط عدل ، لأن الأمر عليه ، وليس الأمر كذلك ، وإنما يقال — أقسط إذا عدل ، وقسط إذا جار — قال الله تعالى : (وأمّا القاسطون فكانُوا لجهنّم حَطباً)[2] .

وقد يكون ما ذكرناه على جهة الحذف من الكلمة ، كما قال رؤبة ابن العجّاج :

قواطناً مكة من وُرْق الحما

يريد — الحمام — كقول خُفَاف بن نُدْبة :

كنواح ريش حمامة نجديّـةٍ ومسحتِ باللثتين عصفَ الإثمدِ[3]

يُريد — كنواحي — وكما قال غيره — هو مُضرس بن رِبْعي :

وطرتُ بمُنصُلي في يَعمـلاتٍ دوامي الأيد يخبطن السريحـا[4]

---

(١) الصلف قلة الخير ، والراعدة السحابة ذات الرعد ، يضرب للبخيل مع الغنى والسعة .

(٢) سورة الجن الآية ١٥ .

(٣) شبه شفتى المراة بنواجي ريش الحمامة في رقتهما . والاثمد : الكحل ، وعصفه ما سحق .

(٤) المنصل السيف ، واليعملات النوق المطبوعة على العمل ، والسريح السير الذي يشد على رجلها ، يعنى عقره لها بسيفه .

والوجه الأيدي .

ومن ذلك قول النجاشي :

فلست بآتيـــه ولا أستطيعـــه ولاكِ اسقني إن كان ماؤكَ ذا فضل

أراد – ولكن اسقني ، وقال الآخر :

أو مُعبَّر الظهر يُنبي عن وليّته ما حجَّ ربه في الدنيا ولا اعتمرا[1]

يُريد – ما حج ربه ، وقال مالك بن حُريم الهمداني :

فإن يك غثاً أو سميناً فإنني سأجعل عينيه لنفسه مقنعاً

يريد لنفسه ، وقال أبو الطيب المتنبي :

تعثّرتْ به في الأفواه ألسُنُها
والبُرْدُ في الطرْق والأقلامُ في الكتبِ[2]

وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة ، مثل أن يشبع الحركة فيها فتصير حرفاً ، كما قال :

وأنت على الغواية حين تُرْمـي
وعن عيب الرجال بمنتـزاح[3]

أي بمنتزح ، وقال غيره :

---

(١) المعبر الظهر : الكثير وبره ، والولية : البرذعة .

(٢) هذا البيت من قصيدة في رثاء اخت سيف الدولة. والبرد جمع بريد ، اي الرسول.

(٣) هذا البيت لابن هرمة يرثي ولده ، «وعن عيب الرجال بمنتزاح» اي بعيد عنه.

وأنني حيثُما يَسْري الهوى بصري من حيثُما نظروا أدنو فأنظورُ[1]

يريد — أدنو فأنظر — وقال الآخر :

تنفي يداها الحصا في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف[2]

يريد الدراهم والصّيارف .

وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذ القليل ، وهو أردأ اللغات فيها لشذوذه ، والكثير أبداً خفيف ، كما يقول النحويون في خفة الأسماء لكثرتها ، ومن هذا قول البُحتريّ :

متحيرين فباهت متعجّبٌ ممّا يرى أو ناظرُ متأمّـــلُ

فقوله — باهت — لغة رديئةٌ شاذة ، والعربيّ المستعمل — بُهتَ الرجل يُبهتَ فهو مبهوت ، ومنه قول المتنبي :

وإذا الفتى طرح الكلام معرضاً في مجلس أخذ الكلام اللذْعنا[3]

فإن — اللذ — في — الذي — لغة شاذة قليلة ، ومنه قوله أيضاً :

أيفطمُهُ التّوْرابُ قبل فطامـــه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل[4]

فالتوراب لغة في التراب شاذة غير كثيرة .

---

(١) هذا البيت للفراء .

(٢) هو للفرزدق ، والضمير في — يديها — للناقة .

(٣) هو من قصيدة له في مدح بدر بن عمار والاعتذار اليه عن تخلفه عنه .

(٤) هذا البيت للمتنبي ايضا ، وهو في رثاء ابن سيف الدولة .

وقد يكون لأن الكلمة بخلاف الصيغة في الجمع أو غيره ، كما قال الطِّرِمّاح :

وأكره أن يعيب عليَّ قومي هجاي الأرذلين ذوي الحنات

فجمع إحنة على غير الجمع الصحيح ، لأنها إحنةٌ وإحنٌ ، ولا يقال — حنات .

وقد روى أبو بصير أن عبد الملك بن قُرَيب الأصمعيّ قال : كنا نظن أن الطرماح شيء حتى سمعنا قوله هذا البيت ، وكما قال الآخر :

من نسج داود أبي سَلاّم

يريد — أبا سليمان .

ومن هذا الفصل أيضاً أن يبدل حرف من حروف الكلمة بغيره ، كما قال الشاعر — هو رجل من بني يشكر :

لها أشاريرُ من لحم متمّرةٌ من الثعالي ووَخزٌ من أرانيها[1]

يريد — من الثعالب وأرانبها ، وقال الآخر :

ومنهل ليس به حوازقُ ولِضفادي جَمّة نَقانِقُ

يريد — ولضفادع .

ومنه أيضاً إظهار التضعيف في الكلمة ، مثل قول الشاعر — هو قعنب ابن أم صاحب[2] .

---

(١) يصف الشاعر في هذا البيت عقاباً ، الاشارير : جمع اشرارة وهي قطعة اللحم .
(٢) الشاعر هو قعنب بن ضمرة ، وهو في الاصل منسوب لامه .

مهلا أعاذل قد جربتِ من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضنِنـوا

وأما صرف ما لا ينصرف كقول حسان بن ثابت :

وجبريلٌ أميـن الله فينـا وروح القُدْس ليس له كفاءُ

ومنع الصرف مما ينصرف ، كما أنشدوا قول العباس بن مرداس:

ومـا كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مِرْداسَ في مجمع

وكما قال البُحتُريّ :

هَزِج الصهيلِ كأنّ في نغْماته نبرات مَعْبدَ في الثقيل الأولِ

فمنعا الصرف عن مرداس ومعبد .

وقصر الممدود كقول الآخر :

والقارحَ العدا وكل طِمِـرَّة ما إن تنال يد الطويل قذالها[1]

ومد المقصور على ما روى بعضهم :

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناءُ

وحذف الإعراب للضرورة ، مثل قول امرىء القيس بن حُجُر :

فاليوم أشرب غير مستحقِب إثمـاً مـن الله ولا واغـلِ

وتأنيث المذكر على بعض التأويل ، كقول الشاعر :

وتشرَقُ بالقول الذيقد أذعته كما شرِقتْ صدر القناة من الدم

---

(١) هذا البيت للاعشى ، والطمرة : الفرس الكريم .

وتذكير المؤنث ، كما قال الآخر ــ هو عامر بن جُوَيْن الطائي :

فلا مزنةٌ ودقتْ ودقها ... ولا أرضَ أبقل إبقالها

فإن هذا وأشباهه وما يجري مجراه ــ وإن لم يؤثر في فصاحة الكلمة كبير تأثير ــ فإنني أوثر صيانتها عنه ، لأن الفصاحة تنبىء عن اختيار الكلمة وحسنها وطلاوتها ، ولها من هذه الأمور صفة نقص ، فيجب إطراحها ، على أن ما ذكرته يختلف قبحه في بعض المواضع دون بعض على قدر التأويل فيه وحكمه .

فأما إدخال الألف واللام على الفعل في نحو قول الشاعر[1] :

يقول الخنا وأبغض العُجْم ناطقاً ... إلى ربنا صوت الحمار اليُجدعُ

وتشديد الكلمة المخففة ، مثل قول الشاعر :

كأن مهواها على الكلكلّ[2]

وقول الآخر ــ هو رؤبة :

ضخم يحبُّ الخُلق الأضخمّا

وتحريك الياء التي تقع قبلها كسرة في الرفع والجر ، مثل قول الشاعر :

ما إن رأيت ولا أرى في مدتي ... كجواريٍ يلعبن في الصحراء

فإن هذا كله داخل في باب الزيادة التي ذكرناها وأشرنا إليها ، وهي مكروهة على ما تقدم .

(١) هو لذي الخرق الطهوي .
(٢) الكلكل : الصدر .

والسادس — ألاَّ تكونَ الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره، فإذا أوردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت وإن كملت فيها الصفات التي بيناها ، ومثال هذا قول عرْوة بن الورد العبسي :

قلتُ لقوم في الكنيف تروَّحوا　　　عشيّة بتنا عند ماوانَ رُزَّحِ[1]

والكنيف أصله الساتر ، ومنه قيل للترس كنيف ، غير أنه قد استعمل في الآبار التي تستّر الحدث وشهر بها ، فأنا أكرهه في شعر عروة ، وإن كان ورد مورداً صحيحاً ، لموافقة هذا العرف الطارىء ، على أن لعروة عذراً وهو جواز أن يكون هذا الإستعمال حدث بعده ، بل لا أشك أنه كذلك ، لأن العرب أهل الوبر لم يكونوا يعرفون هذه الآبار ، فهو وإن كان معذوراً وغير ملوم فبيته مما يصح التمثيل به .

ومنه عندي قول الشريف الرضى رحمه الله :

أعْزِزْ عليَّ بأن أراكِ وقد خلتْ　　　من جانبيكِ مقاعــد العـوَّادِ

فإيراد — مقاعد — في هذا البيت صحيح ، إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشأن ، لا سيما وقد أضافه إلى من يحتمل إضافتــه إليهم وهم العود ، ولو انفرد كان الأمر فيه سهلاً ، فأما إضافته إلى ما ذكره ففيها قبح لا خفاء به .

ومن هذا النحو قول أبي تمام :

متفجرٌ نادمتــه فكأنــني　　　للدَّلو أو للمـرْزمينَ نــديمُ[2]

---

(١) « ماوان » قرية من ارض اليمامة ، وقوم رزح : صعاليك .

(٢) المرزمان : نجمان من نجوم المطر .

فالدلو ها هنا أحد البروج ، ولا أختاره لموافقته إسم الدلو المعروف .

وأنت تجد بأقرب تأمل فرق ما بين قول القائل لمن يمدحه ــ أنت المرزم جوداً ، والجُنة لمن تقصده الأيام عزاً ــ وبين قوله ــ أنت الدلو كرماً ، والكنيف لطريد الدهر سعة ــ والمعنيـــان صحيحان ، وحسن أحدهما وقبح الآخر ظاهر لا خفاء به ، ولولا ما ذكرته ونبهت عليه لم يكن لذلك وجه ولا علة .

ومن هذا أيضاً قول أبي صخر الهُذلي :

قد كان صرمٌ في الممـــات لنـــا فعجلتِ قبل الموت بالصرام[1]

وإنما أنكرت هذا لموافقته إيراد العامة هذه اللفظة على هذه الصيغة بالصاد فيما هي بالسين فكان إيثاري تجنبها لذلك .

فأما قول عمرو[2] :

وكم من غائط من دون سلمـــى قليل الأنس ليس به كتيـــعُ

فجار هذا المجرى ، والغائط البطن من الأرض ، إلا أنه يُستعمل الآن في الحدث على ذلك الأصل ، فذكره قبيح على ما تقدم ، لكنْ عمرو معذور كعروة ، لأنه على ما ذُكر عُرف حَدث ، فلعل عمراً قبله .

ومما يوضح ما ذكرته لك ويبينه أنك تجد ــ تصرم ــ في قول أبي عُبادة :

(١) الصرم : القطيعة .

(٢)هو عمرو بن معد يكرب .

تصرَّم الدهر لا وصل فيطمعني   فيما لديك ولا يأس فيُسليني

مختاراً مرضياً ، وكذلك – يتصرم – في الشعر المنسوب إلى يزيد ابن معاوية ، وهو :

خذوا بنصيب من نعيم ولذة   فكلٌ وإن طال المدى يتصرَّمُ

ولا يقبحان لمخالفتهما الإسم الذي ذكرته في اللفظ ، وهو قبيح في بيت الهذلي للموافقة ، لا علة غير ما أعلمتك به .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

وعزائماً في الرَّوع معتصميّةٌ   ميمونة الإدبار والإقبال

فالإدبار من الألفاظ المكروهة لِما ذكرته .

وكذلك قوله :

يضحكن من أسف الشباب المدبرَ   يبكين من ضحكات شيب مقمرِ

لأن المدبر ها هُنا مثل الإدبار في البيت الأول ، والكلمة الفصيحة غيرهما على ما بين .

ومنه قول الشريف الرضى رحمه الله :

سلامٌ على الأطلال لا عن جنابة   ولكنَّ يأساً حين لم يبق مطمعُ

فإن جنابة هنا لفظة غير مرضية للوجه الذي ذكرته ، وإن كانت لولا ذلك فصيحة مختارة لخلوها من العيوب غيره .

والسابع – مما قدمناه أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف

فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة ، ومن ذلك قول أبي نصر بن نُباتة . :

فإياكمُ أن تكشفوا عن رؤوسكم ألا إن مغناطيسهنَّ الذوائبُ

فمغناطيسهنَّ كلمة غير مرضيّة لما ذكرته ، وإن كان فيها أيضاً عيوب أخر مما قدمناه .

ومن هذا النوع أيضاً قول أبي تمّام :

فلأذْربيجانَ اختيالٌ بعد ما كانت معرَّس عبرةٍ ونكالِ
سمُجت ونبّهنا على استسماجها ما حولها من نضرةٍ وجمالِ

فقوله — فلأذربيجان — كلمة رديئة لطولها وكثرة حروفها وهي غير عربيّة ، ولكن هذا وجه قبحها ، وكذلك قوله في البيت الثاني — استسماجها — رديءٌ لكثرة الحروف ، وخروج الكلمْة بذلك عن المعتاد في الألفاظ إلى الشاذ النادر .

ونحو من هذا قول أبي الطيب المتنبي :

إن الكريم بلا كرامٍ منهمُ مثل القلوب بلا سُويداواتها

فسويداواتها كلمة طويلة جداً ، فلذلك لا أختارها .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

أنِلْه باستماعكَهُ محلاً يفوتُ علوُّهُ الطرْفَ الطموحا

فليس بقبح قوله — باستماعكه — خفاءٌ ، لكثرة الحروف على ما ذكرناه لا غير .

وكذلك قوله أيضاً :

العيس تعلم أن حَوْباواتها ريحٌ إذا بلغتك إنْ لم تُنحرِ[1]

وحوباواتها كلمة طويلة .

ومنه قوله أيضاً — وليس في كل الروايات :

وإلى محمد ابتعثتُ قصائدي ورفعت للمستنشدين لوائي

فالمستنشدين كلمة كثيرة الحروف على ما تراه ، وهذا قد يستدل به على غيره ، وإن أمثاله كثيرة .

والثامن — أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك ، فإني أراها تحسن به ، ويجب ذكره في الأقسام المفصلة ، ولعل ذلك لموقع الإختصار بالتصغير ومثال ذلك قول الشريف الرضي رحمه الله :

يولّع الطل بُرْدينا وقد نسمتْ
رُوَيْحةُ الفجر بين الضَّالِ والسّلم[2]

فلما كانت الرّيح المقصودة هناك نسيماً مريضاً ضعيفاً حسنت العبارة عنه بالتصغير ، وكان للكلمة طلاوة وعذوبة .

ومثاله أيضاً قول أبي العلاء صاعد بن عيسى الكاتب :

إذا لاح من برق العقيق وَميضةٌ تدقُّ على لمح العيون الشوائمِ

---

(١) حوباوات جمع ومفردها الحوباء بمعنى النفس .
(٢) يولع : يبيض .

أفلا تراه لما أراد أنها خفية تدق على من ينظرها حسن التصغير في العبارة عنها .

وكذلك قول شيخنا أبي العلاء بن سليمان :

إذا شَربتْ رأيت الماء فيها   أزَيْرق ليس يستره الجِران[1]

لما كان ماءً قليلاً يلوح ودونه حائل من أعناق الإبل وساتر على كل حال حسن وروده مصغراً .

وكذلك قول الرضي رحمه الله :

زال وأبقى عند وَرّاثه   جُنَيْم مال عرَّقته الحقوقُ

فصغر لما أراد القلة .

وأما قول المخزومي :

وغاب قمير كنت أرجو طلوعه   وروّح رُعيان ونوّم سُمّرُ

فإنما جعله قميراً لأنه كان هلالاً غير كامل . ويمكن الدلالة على ذلك بقوله — إنه غاب في أول الليل وقت نوم السمر — والقمر إذا كان هلالاً غاب في ذلك الوقت بلا شك ، وهذا تصغير مختار في موضعه ، فأما الأسماء التي لم ينطق بها إلا مصغرة كاللجين والثريا وما أشبههما فليس للتصغير فيهما حسن يذكر ، لأنه غير مقصود به ما قدمناه ، ولذلك لا أختار التصغير في قول أبي الطيب :

---

(١) الجران : باطن عنق البعير .

إذا عذلوا فيهـــا أجبت بأنّه حُبيّبتا قلبي فؤادي هيّا جمْلُ[1]

لأنه عار من الوجه الذي ذكرته ، فأما ما يذهب إليه من التصغير بمعنى التعظيم في مثل قول الشاعر :

وكل أناس سوف يدخل بينهم دُوَيْهيّة تصفرُّ منها الأناملُ

فقد حكي أن أبا العباس المبرّد كان ينكره ، ويزعم أن التصغير في كلام العرب لم يدخل إلا لنفي التعظيم ، ويتأول — دويهية — وما يجري مجراها بأن يقول : أراد خفاءها في الدخول فصغرها لهذا الوجه وهو ضد التعظيم المذكور ، ويقوّي عندي ما ذهب إليه أبو العباس المبرد أنهم إذا وضعوا التصغير أمارة للتحقير والتعظيم معاً فقد زالت الفائدة به ولم يكن دليلاً على واحد منهما ، بل يرجع إلى المقصود باللفظة ، ويلتمس بيان ذلك من جهة المعنى دون اللفظ ، فليس للتصغير تأثير ، وعلى كلا القولين فليس التصغير عندي وجهاً من وجوه الفصاحة إلا في الموضع الذي ذكرته ، دون ما يسمونه تصغيراً في التعظيم ، وعلى هذا أحمل قول المتنبي :

احـــادٌ أم سداسٌ في أحـــادٍ لُيَيْلتنا المنوطـــة بالتنـــادِ

فلا أختار التصغير في — لييلتنا — لأنه تصغير تعظيم — وليس على الوجه الذي ذكرته .

فأما قول أبي نصر بن نُباتة يصف الحية :

ففي الهضبة الحمراء إن كنت سارياً أُغيبر يأوى في صُدوع الشواهقِ

فإن تصغيره ها هنا مرضي على ما ذكرته ، لأن الحية توصف بأنها لا تغتذي إلا بالتراب ، فقد جف لحمها وذهبت الرطوبة منها ، ألا ترى إلى قول النابغة :

---

(1) جمل : اسم محبوبته .

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ ... من الرُّقْش في أنيابها السمُّ ناقعُ

فوصفها بأنها ضئيلة لما ذكرته :

وأما قول أبي الطيب :

ظَلِلت بين أُصيحابي أكفكفــه ... وظل يسفح بين العذر والعذَل [1]

فالتصغير فيه مختار ، لأن العادة جارية في قلة عدد من يصحب الإنسان في مثل هذه المواضع ، ولذلك كانوا في الأكثر ثلاثة ، وجرى ذكر الصاحبين والخليلين في الشعر كثيراً لهذا السبب ، كما قال امرؤ القيس :

خليليَّ مرَّا بي على أم جُنْــدبِ ... نقضِّ لبانات الفؤاد المعــذَّبِ

وقال أبو نصر بن نُباتة :

قِفا فاقضياني لذةً من حديثــه ... علانيــة إن الجسرار مريبــةٌ

وأمثال هذا يعرفها كل أحد ،وهي أكثر من أن يحاط بها أو يحصى .

فهذه الأقسام الثمانية هي جملة ما يحتاج إلى معرفته في اللفظة المفردة بغير تأليف ، فتأملها وقس عليها ما يرد عليك من الألفاظ ، فإنك تعلم الفصيح منها من غيره إن شاء الله تعالى .

الكلام في الألفاظ المؤلفة

وإذا كنا قد تكلمنا على الكلمة المفردة ، وقلنا فيها ما يستدل به على غيره ، فلنذكر الآن ما يحضرنا من القول في الكلام المؤلف ، وهو القسم الثاني مما ابتدأنا بذكره أولاً ، ونقول قبل ذلك :

---

(١) العذل : اللوم .

إن كل صناعة من الصناعات فكمالها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء : الموضوع ، وهو الخشب في صناعة النجارة ، والصانع ، وهو النجار ، والصورة ، وهي كالتربيع المخصوص إن كـــان المصنوع كرسياً ، والآلة – مثل المنشار والقدّوم وما يجري مجراهما ، والغرض ، وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما يصنعه .

وإذا كان الأمر على هذا ولا تمكن المنازعة فيه وكان تأليف الكلام المخصوص صناعة وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام فنقول :

إن الموضوع هو الكلام المؤلف من الأصوات على ما قدمته ، وقد ذكرت فيه ما يقنع طالب هذا العلم ، وشرحت من حال اللفظة بانفرادها وما يحسن فيها ويقبح ما اعتمدت في تلخيصه وإيضاحه ، على أنني لم أرجع فيه إلى كتاب مؤلّف ، ولا قول يروى ، ولا وجدت ما ذكرته مجموعاً في مكان ، وإنما عرفته بالدَّربة وتأمل أشعار الناس ، وما نبّه أهل العلم في إثباتها ولهذا لست أدعي السلامة من الخلل ، ولا العصمة من الزلل ، وأعترف بالتقصير ، وأسأل من ينظر في كتابي هذا بسط عذري ، والصفح عما لعله يثيره عليّ ، فإني سلكت فيه مسلكاً صعباً ، وألفت منه تأليفاً مقتضباً ، يجب على المنصف الإعراض عما يجدني أشير فيه إلى التجاوز عنه والتغمد له[1] .

فأما الصانع المؤلف فهو الذي ينظم الكلام بعضه مع بعض ، كالشاعر والكاتب وغيرهما ، وسأذكر بعون الله في موضع من هذا الكتاب ما يفتقر المؤلف إلى معرفته ويحتاج إلى علمه .

وأما الصورة فهي كالفصل للكاتب والبيت للشاعر ، وما جرى مجراهما .

---

(١) التغمد له : التغاضي عنه .

وأما الآلة فأقرب ما قيل فيها إنها طبع هذا الناظم ، والعلوم التي اكتسبها بعد ذلك ، ولهذا لا يمكن أحداً أن يعلّم الشعر من لا طبع له وإن جهد في ذلك ، لأن الآلة التي يتوصل بها غير مقدورة لمخلوق ، ويمكن تعلم سائر الصناعات لوجود كل ما يحتاج إليه من آلاتها .

وأما الغرض فبحسب الكلام المؤلف ، فإن كان مدحاً كان الغرض به قولاً ينبىء عن عظم حال الممدوح ، وإن كان هجواً فبالضد ، وعلى هذا القياس كل ما يؤلف ، وإذا تأملته وجدته كذلك .

وقد ذهب أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب[1] إلى أن المعاني في صناعة تأليف الكلام موضوع لها ، وذكر ذلك في كتابه الموسوم بنقد الشعر ، وقال في كتابه في الخراج وصناعة الكتابة عند كلامه على البلاغة : إن اللغة تجري مجرى الموضوع لصناعة البلاغة ، وهذان القولان على ما تراه مختلفان ، والصحيح منهما ما قدمناه وذكره في كتاب الخراج ، ويجب أن يقال له إذا ذهب إلى أن المعاني هي الموضوع : خبّرنا عن الألفاظ التي أخذها هذا الصانع المؤلف فألفها إذا لم تكن عندك موضوعاً لصناعة فما منزلتها من الأقسام التي اعتبرها الحكماء في كل صناعة ؟ والتأمل قاض بصحتها ، ونحن نرى الألفاظ تأثيرها في هذه الصناعة التي كلامنا عليها تأثير بين في الحسن والقبح ، ولا يجوز أن تكون مع هذه العُلقة الوكيدة غريبة منها ، فإن قلت : إنها الآلة ، قلنا لك : وأيّ صناعة من الصناعات تصاحبها الآلة بعد فراغ الصانع منها حتى تصير أصلاً والمصنوع تابعاً لها ؟ فإنا نجد الألفاظ على هذه الصفة ، فبطل هذا الوجه أن تكون آلة ، وفساد أن تكون الألفاظ هي الصانع المؤلف أو

---

(1) هو قدامه بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي ، ابو الفرج : كاتب من البلغاء الفصحاء المتقدمين في علم المنطق والفلسفة ، يضرب به المثل في البلاغة ، توفي ببغداد سنة ٣٣٧ هجرية من كتبه : « الخراج » و « نقد الشعر » و « جواهر الالفاظ » وغيرها كثير .

الصورة المصنوعة أو الغرض المقصود ظاهر لا يخفى على أحد ، فمتى أخرجت الألفاظ من أن تكون موضوعاً لصناعة التأليف أخرجتها من جملة الأقسام المعتبرة في كل صناعة ، ونحن نجد تعلقها ظاهراً ، فإن قال لنا : ما تقولون أنتم في المعاني مع أن عُلقتها أيضاً وكيدة ؟ قلنا : المعاني وتأليف الألفاظ هي صناعة هذا الصانع التي أظهرها في الموضوع ، وهي التي تكمل الأقسام المذكورة ، فأما الألفاظ فليست من عمله ، وإنما له منها تأليف بعضها من بعض حَسْب ، وقد وقفت في بعض المواضع على كلام في هذه الصناعة — لا أعلم الآن صاحبه قُدامة أو غيره ، لأني قد أنسيت الكتاب الذي وجدته فيه — يدل على أن الألفاظ موضوعٌ كما قلنا ، إلا أنه يدعي أن الناظم متى ألف لفظة رديئة فليس ذلك بعيبٍ عليه ، كما أن النّجار إذا صنع كرسياً من خشب رديء فليس بعيب في صناعته — وقد أحكمتها — كونُ الموضوع الذي هو الخشب رديئاً ، وهذا الذي ذكره هذا القائل فاسد ، وذلك أن النجار يعاب إذا كان قليل البصيرة بموضوع صناعته ، ولو تمكن من عمل ذلك الكرسي الذي مَثّل به من خشب مرضّى فعدل عنه إلى خشب رديء جهلاً منه بالمختار من هذا الجنس كان معيباً عند أهل صناعته ، وإنما يتوجه له العذر إذا سلم إليه خشب رديء لتظهر صناعته فيه ، فإنه عند ذلك لا يعاب لأجل الخشب ، فأما ناظم الكلام فقادر على اختيار موضوعه ، غير محظور عليه تأليف ما يؤثره منه ، فمتى عدل عن ذلك جهلاً أو تسمحاً توجه الإنكار واللوم عليه ، وكان أهلاً له وجديراً به ، على أن كلامنا في الصورة نفسها ، ولا شبهة في قبح صورة الكرسي المصنوع من رديء الخشب ، وإن كان النجار قد أحكم عمله .

ومع هذا البيان كله فالفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار ، فإذا كنت قد ذكرت الموضوع والوجه في اختياره وعلى أي

صفة يكون المرضي منه والمكروه بما فيه مقنع أو كفاية ، ثم شرعت الآن في الكلام على التأليف بحسب ذلك ، وبينت منه الوجوه التي بها يحسن أو يقبح — كان الكلام في معرفة الفصاحة وحقيقتها واضحاً جلياً ، وأمكن من لم تكن له بها دربة ولا معرفة الفرقُ بين فصيح الكلام وغيره باعتبار الصفات التي ذكرتها ، وكانت منزلة هذا الكتاب لمن لا يعرف البلاغة وطُلاوة الكلام منزلة العَروض لمن لا ذوق له يميزه به بين صحيح النظم وفاسده ، والنحو لمن لا يعرف طبعاً وعادة ، وإنما يتكلف ويتصنع ، وليس يمكن إيضاح الفصاحة لمن يجهلها إلا بهذا السبب ، وعلى هذا النحو ، لأن من له بها معرفة وسابق علم إنما حصل له ذلك بالمخالطة والمناشدة وتأمل الأشعار الكثيرة والكلام المؤلف على طول الوقت وتراخي الأزمنة ، وليس يمكنه أن يحضر لمن أراد تعليمه كل بيت سمعه ، وفصل تأمله ، ولفظة كرهها ، ومعنى حكم بفساده أو بصحته ، لأن هذا يحتاج إلى الزمان الطويل والأيام الكثيرة ، بل ولا يمكن حصوله البتة ، فلا طريق إلى العلم بما شرحته إلا من هذا النحو الذي قصدته ، والطريق الذي سلكت فيه .

فأما من يفرق بين الكلام المختار وغيره فإنه وإن كان غير مفتقر إلى كتابي هذا كافتقار العاري من هذه الصناعة الراغب في اقتباسها ، فهو محتاج إليه من وجه آخر منزلته أيضاً منزلة العَروض والنحو لصاحبي الذوق والطبع ، لأن العالم بالفصاحة إذا قطع على فصاحة بيت من قصيدة أو فصل من رسالة أو كلمة أو ما أشبه ذلك وفضّله على غيره لم يمكنه أن يبين من أين حكم ، ولا لأيِّ وجه فضل ، بل إنما يفزع إلى مجرد دعواه ومحض قوله ، فإذا عرف ما بينته وفصلته في هذا الكتاب علل واستدل ، وذكر الوجوه والأسباب ، كما أن العارف صحيح النظم بذوقه والمعرب بطبعه وعادته إذا وقف على علم العروض والنحو علل

في البيت الموزون والكلمة المعرَّبة ، وقال : هذا إنما كان صحيح الوزن لأنه من الدائرة الفلانية ، والبحر الفلاني ، وضربه كذا وعَروضه كذا وعدد أجزائه كذا ، وذكر ما يحسن فيه من الزحاف ويقبح ، وفصّل ما يفصله العروضيون ، وقال في الكلمة المعربة : إنما كانت مثلاً مرفوعة لأنها فاعلة والفاعل في كلام العرب مرفوع ، وما يجري هذا المجرى ، وعلى مثل هذا النحو يقول في الفاسد الذي ينفر منه ذوقه أو يكرهه طبعه ، ويعلله على حد هذا التعليل الذي ذكرته .

ونبتدىء الآن بالقول في تأليف الكلام على ما قدمناه من أن القسم الثاني من الفصاحة صفات توجد في التأليف ، ونعتبر ما يتفق فيه من الأقسام الثمانية المذكورة في اللفظة المفردة ، فنقول :

إن الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج وهذا بعينه في التأليف ، وبيانه أن يجتنب الناظم تكرر الحروف المتقاربة في تأليف الكلام ، كما أمرناه بتجنب ذلك في اللفظة الواحدة ، بل هذا في التأليف أقبح ، وذلك أن اللفظة المفردة لا يستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثل ما يستمر في الكلام المؤلف إذا طال واتسع .

وما زال أصحابنا يعجبون من البيت :

لو كنتُ كنتُ كتمت الحب كنت كما
كنا نكون ولكن ذاك لم يكن

وليس يحتاج إلى دليل على قبحه للتكرار أكثر من سماعه .

وقد روي أن أبا تمام لما أنشد أحمد بن أبي دُؤاد قوله :

فالمجد لا يرضى بأن ترضى بأنْ يرضى المؤمِّل منك إلا بالرضى

قال له إسحاق بن إبراهيم الموصلي : لقد شققت على نفسك يا أبا تمام والشعر أسهل من هذا .

وكنت حاضراً عند شيخنا أبي العلاء – وقد قرئت عليه قصيدة لأبي الطيب – فلما وصل القارىء إلى هذا البيت :

ولا الضِّعف حتى يبلغ الضعف ضعفَهُ
ولا ضعف ضعف الضعف بل مثله ألفُ

قال : هذا والله شعر مدبر[1] وكان من العصبية لأبي الطيب على الصفة التي اشتهرت عنه .

فأما قول الآخر :

وقبر حرب بمكان قَفْرُ وليس قُرْبَ قبر حربٍ قبرُ[2]

فمبنى من حروف متقاربة ومكررة ، ولهذا يثقل النطق به ، حتى يزعم بعض الناس أنه من شعر الجن ، ويختبر المتكلم بإنشاده ثلاث مرات من غير غلط ولا توقف .

وكذلك قول الآخر :

لم يضرْها والحمـد لله شيء وانثنتْ نحو عزف نفس ذَهُولِ

فإن المصراع الثاني من هذا البيت يثقل التلفظ به وسماعه ، لما فيه من تكرر حروف الحلق .

---

(١) ربما الأصح كما في نسخ أخرى « مدين »
(٢) زعم ان هذا البيت لبعض الجن ، وكان قد صاح على حرب بن امية في فلاة فمات بهـا .

وقد ذهب أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمّاني[1] إلى أن التأليف على ثلاثة أضرب : متنافر ، ومتلائم في الطبقة الوسطى ، ومتلائم في الطبقة العليا ، قال : والمتلائم في الطبقة الوسطى كقول الشاعر :

رمتني وستر الله بيني وبينها عشيّة آرام الكناس[2] رميمُ
ألا رُبَّ يوم لو رمتني رميتها ولكن عهدي بالنضال قديم

قال : والمتلائم في الطبقة العليا القرآن كله ، وذلك بين لمن تأمله ، والفرق بينه وبين غيره من الكلام في تلاؤم الحروف على نحو الفرق بين المتنافر والمتلائم في الطبقة الوسطى ، وهذا الذي ذكره غير صحيح ، والقسمة فاسدة ، وذلك أن التأليف على ضربين : متنافر ، ومتلائم ، وقد يقع في المتلائم ما بعضه أشد تلاؤماً من بعض على حسب ما يقع التأليف عليه ، ولا يحتاج أن يجعل ذلك قسماً ثالثاً ، كما يكون من المتنافر ما بعضه أشد في التنافر وأكثر من بعض ، ولم يجعل الرُّماني ذلك قسماً رابعاً ، فأما البيتان فليسا في هذا الموضع بأحق من غيرهما ، وأما قوله — إن القرآن من المتلائم في الطبقة العليا وغيره في الطبقة الوسطى — وهو يعني بذلك جميع كلام العرب ، فليس الأمر على ذلك ، ولا فرق بين القرآن وبين فصيح الكلام المختار في هذه القضية ، ومتى رجع الإنسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب ما يضاهي القرآن في تأليفه ، ولعل أبا الحسن يتخيل أن الإعجاز في القرآن لا يتم إلا بمثل هذه الدعوى الفاسدة ، والأمر بحمد الله أظهر

(١) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، أبو الحسن الرماني . باحث معتزلي مفسر . من كبار النحاة ، اصله من سامراء ، ولد ببغداد سنة ٢٩٦ هجرية وتوفي فيها سنة ٣٨٤ هجرية . وله نحو مئة مصنف منها : « الاكوان » و « المعلوم والمجهول » و « الاسماء والصفات » و « التفسير » وغيرها كثير .

(٢) هما لابي حية النميري والكناس موضع في بلاد عبد الله بن كلاب ، ويقال له أيضا رمل الكناس .

من أن يعضده بمثل هذا القول الذي ينفر عنه كل من شدا من الأدب شيئاً ، أو عرف من نقد الكلام طرفاً .

وإذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته، بأن سلبوا العلوم التي بها كانوا يتمكنون من المعارضةفي وقت مرامهم ذلك ، وإذا كان الأمر على هذا فنحن بمعزل عن ادعاء مـــا ذهب إليه من أن بين تأليـــف حروف القرآن وبين غـــيره من كلام العرب كما بين المتنافر والمتلائم ، ثم لو ذهبنا إلى أن وجه إعجاز القرآن الفصاحة ، وادعينا أنه أفصح من جميع كلام العرب بدرجة ما بين المعجز والممكن ، لم يفتقر في ذلك إلى ادعاء ما قاله من مخالفـــة تأليـــف حروفه لتأليف الحروف الواقعة في الفصيح من كلام العرب ، وذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحاً، وإنما الفصاحة لأمور عدة تقع في الكلام ، من جملتها التلاؤم في الحروف وغيره ، وقد بينا بعضها ، وسنذكر الباقي ،فلم يُنكر على هذا أن يكون تأليف الحروف في القرآن وفصيح كلام العرب واحداً ؟ ويكون القرآن في الطبقة العليا لِمَا ضامّ تأليف حروفه من شروط الفصاحة التي التأليف جزء يسير منها ، فقد بان أن على كلا القولين لا حاجة بنا إلى ادعاء ما ادعاه، مع وضوح بطلانه وعدم الشبهة فيه ، ثم يقال له : أليس التلاؤم معتبراً في تأليف حروف الكلمةالمفردة على ما ذكرناه فيما تقدم؟فلا بدمن نَعمْ ، فيقال له : فما عندك في تأليف كل لفظة من ألفاظ القرآن بانفراده ؟ أهو مُتلائم في الطبقة العليا أم في الطبقة الوسطى ؟ فإن قال : في الطبقة العليا ، قيل له : أوليس هذه اللفظة قد تكلمت بها العرب قبل القرآن وبعده ؟ ولولا ذلك لم يكن القرآن عربياً ، ولا كانت العرب فهمته ، فقد أقررت الآن أن في كلام العرب ما هو متلائم في الطبقة العليا ،وهو الألفاظ المفردة،ولم يتوجه عليك في ذلك ما يفسد وجه إعجاز القرآن،

فهلا قلت في كلامهم المؤلف من الألفاظ ما هو أيضاً كذلك ، فإن علم الناظر بأحدهما كالعلم بالآخر ، وإن قال : إن كل لفظة من ألفاظ القرآن متلائمة في الطبقة الوسطى ، قيل له أوّلاً : إن مشاركة القرآن لطبقة ألفاظهم على هذا الوجه أيضاً باقية ، ثم ما الفرق بينك وبين من ادعى أن التلاؤم بين ألفاظ القرآن في الطبقة الوسطى ، فإن أحد الموضعين كالآخر ، على أن اللفظة المفردة يظهر فيها التلاؤم ظهوراً بيناً بقلة عدد حروفها واعتبار المخارج إذا كانت متباعدة كان تأليفها متلائماً ، وإن تقاربت كان متنافراً ، ويلتمس ذلك بما يذهب إليه من اعتبار التوسط دون البعد الشديد والقرب المفرط ، فعلى القولين معاً اعتبار التلاؤم مفهوم وليس ينازعنا في كلمة من كلم القرآن إذا أوضحنا له تأليفها ويقول ليس هذا في الطبقة العليا إلا وتقول مثله في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض ، لأن الدليل على الموضعين واحد ، فقد بان أن الذي يجب اعتماده أن التأليف على ضربين : متلائم ومتنافر وتأليف القرآن وفصيح كلام العرب من المتلائم ، ولا يقدح هذا في وجه من وجوه إعجاز القرآن ، والحمد لله .

وقد ذهب علي بن عيسى أيضاً إلى أن التنافر أن تتقارب الحروف في المخارج أو تتباعد بعداً شديداً ، وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد ، ويقال : إنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطَّفْر ، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المقيد ، لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه وكلاهما صعب على اللسان ، والسهولة من ذلك في الإعتدال ، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال ، والذي أذهب أنا إليه في هذا ما قدمت ذكره ، ولا أرى التنافر في بعد ما بين مخارج الحروف ، وإنما هو في القرب ، ويدل على صحة ذلك الإعتبار ، فإن هذه الكلمة — ألم — غير متنافرة ، وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج ، لأن الهمزة

من أقصى الحلق ، والميم من الشفتين ، واللام متوسطة بينهما ، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافراً لأنه على غاية ما يمكن من البعد ، وكذلك — أم وأو — لأن الواو من أبعد الحروف من الهمزة ، وليس هذان المثلان مثل — عح ولا سز — لما يوجد فيهما من التنافر لقرب ما بين الحرفين في كل كلمة ، ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لم تر للبعد الشديد وجهاً في التنافر على ما ذكره ، فأما الإدغام والإبدال فشاهدان على أن التنافر في قرب الحروف دون بعدها ، لأنهما لا يكادان يردان في الكلام إلا فراراً من تقارب الحروف ، وهذا الذي يجب عندي اعتماده ، لأن التتبع والتأمل قاضيان بصحته ، وإذا ثبت ما ذكرناه فقد بان أن تكرر الحروف والكلام يذهب بشطر من الفصاحة ، وقد كان بعض العلماء بالشعر يعيب في قول أبي تمام :

كريم متى أمدحْهُ أمدحه والورى   معي ومتى ما لُمته لمته وحدي

تكرُّر حروف الحلق ، على سلامة المعنى واختيار الألفاظ .

فأما قول أبي الطيب :

العارضُ الهَتِنِ ابنُ العارضِ الهتن ابـ   ـنِ العارضِ الهتنِ ابنِ العارضِ الهتنِ [1]

فمن أقبح ما يكون من التكرار وأشنعه ، وإذا كان يقبح تكرار الحروف المتقاربة المخارج فتكرار الكلمة بعينها أقبح وأشنع .

وأما قوله أيضاً :

وأنت أبو الهيجا بن حمدانَ يا ابنَهُ   تشابهَ مولودٌ كريمٌ ووالدُ
وحمدانُ حمدونٌ وحمدونُ حارثٌ   وحارثُ لقمانٌ ولقمانُ راشدُ [2]

---

(١) هذا البيت من قصيدة له في مدح محمد بن عبد الله الخصيبي ، والعارض : السحاب ، والهتن : الكثير الصب ، يعنى انه جواد ابن أجواد .

(٢) هذا البيت موجه لسيف الدولة ، وقوله حمدان وحمدون ، اشارة الى آباء سيف الدولة .

فليس هذا التكرار عندي قبيحاً، لأن المعنى المقصود لا يتم إلا به، وقد اتفق له أنْ ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا تكلف ، لأن أبا الهيجاء هو عبدالله بن حمدان بن حمدون بن الحارث ابن لقمان بن راشد ، ولو ورد هذا الكلام نثراً لم يرد إلا على هذه الصفة ، فلما عرض في هذا التكرار معنى لا يتم إلا به سهل الأمر فيه ، وكان البيت مرضياً غير مكروه ، وعلى ذلك يجب أن يحمل كل تكرار يجري هذا المجرى .

وقيل : أذّن أبو مهدية الأعرابي يوما فقال — أشهد أن لا إله إلا الله — مرة ، فقيل له : خالفت السنة ، إنما هو — أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله — فقال : أوليس المعنى واحداً، ونربح التكرار[1] الذي هو عي .

وأجاز لنا في بعض الأيام شيخنا أبو العلاء بن سليمان قول الشاعر :

ألآ طرقتنا بعد ما هجعوا هندُ ... وقد سرن خمساً واتلأبَّ بنا نجدُ
ألا حبذا هند وأرض بها هنـد ... وهند أتى من دونها النأي والبعد[2]

وقال : من حبه لهذه المرأة لم ير تكرير اسمها عيباً ، ولأنه يجـد للتلفظ باسمها حلاوة ، فلم ير من الإعتذار للتكرير إلا هذا العذر .

فأما قول أبي الطيب :

لك الخير غيري رام من غيرك الغنى ... وغيري بغير اللاذقيّة لاحقُ[3]

(١) الظاهر — ونزيل التكرار — وقد أخطأ ابو مهدية في دعواه ان هذا من التكرار المعيب.
(٢) البيتان للحطيئة ، ويقال اتلأب الامر استقام وانتصب ، والطريق استقام وامتـد ، والحمار اقام صدره ورأسه .
(٣) هو من قصيدة له في مدح الحسين بن اسحاق التنوخي .

فلا خفاء بقبحه التكرار ، وكذلك قوله :

ومنْ جاهل بي وهو يجهل جهله ويجهل علمي أنــه بيَ جاهــلُ

لأنه ذكر الجهل خمس مرات ، وكرر — بي — فلم يبق من ألفاظ البيت ما لم يُعده إلا اليسير ، وأما قوله أيضاً :

فقلقلتُ بالهمِّ الذي قلقل الحشا قلاقلَ عيس كلهن قلاقلُ[1]
غَثاثةُ عيشي أن تَغثَّ كرامتي وليس بغثٌ أن تغثَّ المآكــل

فقد اتفق له أن كرر في البيت الأول لفظة مكررة الحروف ، فجمع القبح بأسره في صيغة اللفظة نفسها ، ثم في إعادتها وتكرارها ، وأتبع ذلك بغثاثة في البيت الثاني ، وتكرار — تغث — فلست تجد ما تزيد على هذين البيتين في القبح .

ولم يزل الناس على وجه الدهر منكرين قول امرىءالقيس بن حجُر :

ألا إنني بالٍ على جمــلٍ بــالِ يقودُ بنا بالٍ ويتبعنــا بــالِ

وهو لعمري قبيح ، وإن كان بيت هذا الفن الذي لا غاية وراءه في القبح قول مسلم بن الوليد الأنصاري :

سُلّت وسلتْ ثم سُلَّ سليلُها فأتى سليلُ سليلهــا مسلــولا[2]

ولولا أنّ هذا البيت مرويٌّ لمسلم وموجودٌ في ديوانه لكنت أقطع على أن قائله أبعد الناس ذهناً ، وأقلهم فهماً ، وممن لا يعد في عقلاء العامة فضلاً عن عقلاء الخاصّة ، لكني إخال خطرة من الوسواس أو شعبة من البرسام عرضت له وقت نظم هذا البيت ، فليته لما عاد إلى صحة مزاجه

---

(١) قلقلت : حركت ، وقلاقل العيس : النوق الخفيفة ، وقلاقل الثانية : جمع قلقلة بمعنى الحركة .

(٢) يشير الشاعر في بيته هذا الى الخمر .

وسلامة طباعه جحده فلم يعترف به ، ونفاه فلم ينسب إليه ، وما أضيفُ هذا وأمثاله إلا إلى عوز الكمال في الخلقة ، وعموم النقص لهذه الفطرة .

وأما قول أبي الطيِّب :

قَبيلٌ أنت أنت وأنتَ منهـــمْ وجَدُّك بِشرٌ الملك الهمـــامُ

فقبيحٌ للتكرار وقد زاده قبحاً وقوعه بغير فصل .

والحروف التي تربط بعض الكلام ببعض وتدل على معنى في غيرها – كما يقول النحويون – يقبح تكررها في الكلام وإن اختلفت ألفاظها ، وذلك لأنها جنس واحد ومشتركة في المعنى ، وإن تميزت فائدة بعضها من بعضٍ ، ومما يسهل الأمر فيها قليلاً وقوع الفصل بينهما بكلمة من غيرها ، فإما أن ترد على نحو ما قال أبو الطيب :

وتُسعدني في غمرة بعد غمـــرة سَبُوحٌ لها منها عليها شواهدُ[1]

فذلك العيب الذي لا يتوجه عذر فيه .

وقد أنكر أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب ما ذكرناه من قبح تكرر حروف الرباطات ، وقال في كتابه – في الخراج وصناعة الكتابة : فأما – له منه ، أو منه عليه ، أو به له ، أو ما جرى هذا المجرى – ففيه قبح ، وسبيل ذلك إذا وقع أن يحتال في فصل ما بين الحرفين بكلمة ، مثل أن يأتي ما يحتاج إلى أن يقال فيه : أقمت شهيداً به عليه ، فيقال – أقمت عليه شهيداً به – ثم قال بعد أوراق يسيرة : وبلغني أن المأمون أمر عمرو بن مسعدة يوماً أن يكتب لرجل له به عناية ، فأنسى أبو الفرج ما قدمه ، وسها عما أنكره ، وقد كان يمكنه أن يعبر عما قاله أوَّلا ، فيقول – لرُجل له عناية به – ويجب أن يُجعل هذا الزَّلل عذرنا فيمـــا

(١) الغمرة : الشدة ، والسبوح : الفرس السريعة .

لعلنا نأتي به في هذا الكتاب من لفظة قد أنكرناها وأمرنا بتجنبها ، فإن الإنسان عمٍ عن عيبه ، ولنا بمن ذكرناه أسوةٌ .

وهذا الذي أنكرناه من تكرار الألفاظ فن قد أولعَ به الشعراء والكتاب من أهل زماننا هذا ، حتى لا يكاد الواحد منهم يغفل عن كلمة واحدة فلا يعيدها في نظمه أو نثره ، ومتى اعتبرت كلامهم وجدته على هذه الصفة ، وما أعرف شيئاً يقدح في الفصاحة ويُغض من طُلاوتها أظهْر من التكرار لمن يؤثر تجنبه ، وصيانة نسجه عنه ، إذ كان لا يحتاج إلى كبير تأمل ، ولا دقيق نظر ، وقلما يخلو واحد من الشعراء المجيدين أو الكتاب من استعمال ألفاظ يديرها في شعره ، حتى لا يخلّ في بعض قصائده بها ، فربّما كانت تلك الألفاظ مختارة ، يسهل الأمر في إعادتها وتكريرها ، إذا لم تقع إلا موقعها ، وربما كانت على خلاف ذلك .

وقد كان أبو الحسن مهيار بن مرزويه(1) ممن غُرِيَ بلفظة طين وطينة ، فما وجدت له قصيدة تخلو من ذلك إلا اليسير ، حتى وضع هذه اللفظة تارة في غير موضعها ، ومستعارة لما لا يليق بها ، وأقرها مقرها في بعض الأماكن ، ووافق بينها وبين ما ألفت معها ، وذلك موجود في شعره لمن يتتبعه ، فهذا وإن لم يكن محموداً عندي ، فهو أصلح من التكرار في القصيدة الواحدة أو البيت الواحد .

فأما قول بعضهم :

ولولا دموعي كتمتُ الهوى ولولا الهوى لم تكن لي دموعُ

(1) هو مهيار بن مرزويه ، ابو الحسن (او ابو الحسين) الديلمي ، شاعر كبير ، في اسلوبه قوة ، وفي معانيه ابتكار . جمع بين فصاحة العرب ومعاني العجم .
ولد في الديلم جنوب جيلان على بحر قزوين ، كان مجوسيا واسلم ، واستخدم في بغداد للترجمة عن الفارسية ، اسلم سنة ٣٩٤ هجرية على يد الشريف الرضي ، وعليه تخرج في الشعر والادب ، له ديوان شعر ـ اربعة اجزاء ـ توفي سنة ٤٢٨ هجرية .

فليس من التكرار المكروه ، لما قدمته في بيت أبي الطيب[1] وذلك أن المعنى مبني عليه ، ومقصورٌ على إعادة اللفظ بعينه ، وهذا حد يجب أن تراعيه في التكرار ، فمتى وجدت المعنى عليه ولا يتم إلا به لم تحكم بقبحه ، وما خالف ذلك قضيت عليه بالإطراح ،ونسبته إلى سوء الصناعة.

وقال أبو الفتح بن جنّي : قلت لأبي الطيب المتنبي : إنك تكرر في شعرك — ذا ، وذي — كثيراً ، ففكر ساعة ثم قال : إنّ هذا الشعر لم يعمل كله في وقت واحد ، فقلت : صدقت ، إلا أنّ المادة واحدة ، فأمسك .

وأما القسمُ الثاني من الثمانية المذكورة أوّلاً ، وهو أن تجد للفظة في السمع حسناً ومزية على غيرها ، لا من أجل تباعد الحروف فقط ، بل لأمر يقع في التأليف ، ويعرض في المزاج ، كما يتفق في بعض النقوش على ما بيّنّاه فيما تقدم ، فإنّ هذا إنمــا يكون في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة ، فيوجد الحسن فيه أكثر ، وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات إلا القليل ، وهذا لعمري إنما يرجع إلى اللفظة بانفرادها ، وليس للتأليف فيه إلا ما أثاره التواتر والترادف .

وكذلك الثالث والرابع من الأقسام ، وهما أن تكون الكلمة غــير وحشيّة ولا عاميّة ، لأن هذين القسمين أيضاً لا عُلقة للتأليف بهما ، وإنما يقبح إذا كثر فيه الكلام الوحشي أو العاميُّ ، على حد ما يحسن إذا كثر فيه الكلام المختار ، فهو يرجع إلى اللفظة المفردة كما قلناه، وعُلقة التأليف ما قدمناه من حكم الإسهاب في إيراد المحمود والمذموم ، إلا

---

(1) يعني قوله :

وحمدان حمدون وحمدون حارث   وحارث لقمان ولقمــان راشــد

أن يتفق لفظة لم تبتذلها العامة بانفرادها ،وإنما تستعملها مضافةإلى غيرها، فيكون التأليف على هذا الغرض عامياً ، بحكم ما أفادته الإضافة لتلك اللفظة ، وإذا اتفق هذا وجب تجنبها مضافة ، والإحتراز من الصيغة التي تعرض فيها بعض الوجوه المذمومة .

وأمّا الخامس – وهو أن تكون الكلمة جارية على العُرْف العربي الصحيح فللتأليف بهذا القسم عُلقة وكيدة ، لأنّ إعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام ، وعلى حكم الموضع الذي وردت فيه ، ولهذه الجملة تفصيل طويل إذا ذكرناه عدلنا عن الغرض المقصود بهذا الكتاب ، وشرعنا في صريح النحو ، ومحض علم الإعراب ،ولذلك كتب موضوعة له ومقصورة عليه ، تغني الناظر فيها عما تذكره في كتابنا هذا ، ويجد ما يبتغيه هنالك مستوفىً مستقصىً ، فإن قال لنا قائل : إني إذا أمعنت النّظر ، وأحسنت الفكر ، واعتبرت قول حسّان :

يُغشونَ حتّى ما تَهِرُّ كلابهم لا يسألون عن السواد المقبلِ

وغيرت الإعراب عن وجهه، فرفعت المخفوض،وخفضت المرفوع وأتيت بما لا يُسيغه تأويل ، ولا يتوجه في مثله عذر ، وجدت فصاحة هذا البيت على ما كانت عليه وهو جار على القانون العربي ، ومتى اعتبرت باقي الأقسام وجدت الأمر فيه على ما ذكرتموه ، ومخالفة لحكم هذا النوع ، لتأثيرها في الفصاحة ورونق الكلام ، وهذا يوجب عليكم الإمتناع من إيراد هذا القسم في الجملة ، والإقتصار على ما تشهد النفوس بصحته ، ويقضي التأمل بتقبله ، قيل له : إننا لا ننكر أن يكون بعض ما ذكرناه من الأقسام أظهر من بعض ، وتأثيرها في الفصاحة أوضح وأجلى من غيره ،لكنّا على كل حال لا نرضى بالقطع على اختيار الكلام العربي المؤلف والشهادة بحسنه وهو مخالف لما تلفظت به العرب وتواضعت عليه

إن كان مواضعة وفيه وجه آخر من وجوه القبح عندهم ، ولا يكون حسناً حتى تنتفي عنه وجوه القبح في مثله ، على أننا نجد في تغير الكنايات وعدول الضمائر عن النسق في إيرادها ما يزيل شطراً من الفصاحة ، وطرفاً من الرونق ، ومن تأمل قول عُبيد الله بن قيس الرقيّات :

فتاتان أمّا منهما فشبيهة الـ ـهلال وأخرى منهما تشبه الشمسا
فتاتان بالنجم السعيد وُلدتما ولم تلقيا يوماً هَواناً ولا نحسا

علم أن بين قوله — ولدتما ، وولدتا — فرقاً واضحاً ، ومزية بينة[1] ووجد الكلام الثاني كالمنقطع من الأول .

وكذلك قول المتنبي :

قومٌ تفرستِ المنايا فيكُم فرأت لكم في الحرب صبر كرامِ

لأن وجه الكلام — قوم تفرست المنايا فيهم فرأت لهم .

فهذا وما يجري مجراه في جانب التأليف مذكور ، وفي شُعبه معدود ، واتّباع العرف في إيراد الظاهر المعروف دون الشّاذ النادر واجبٌ لمن آثر مشاركتهم في فصاحة النظم ، وسلامة النسج ، فإنما بهم يقتدى ، وعلى منارهم يهتدى ، ثم يقال لمن عساه يمنع أن يكون إعراب الكلام شرطاً في فصاحته : هل يجوز عندك أن يكون عربياً وإن استعمل كل إسم منه لغير ما وضعته له العرب ؟ فإن قال : نعم ، لزمه أن يكون متكلّماً باللغة العربية إذا سمى الفرس إنساناً والسواد بياضاً والموجود معدوماً وغير ذلك من الكلام ، وهذا حد لا يذهبُ إليه محصّل ، وإن قال : لا يكون عربياً حتى يضع كل إسم في موضعه ، ويلفظ به على حدّ ما يلفظ به أهله ، قلنا : فقد دخل في هذا إعراب الكلام ، لأن

(١) لان في قوله — ولدتما — انتقالا من الغيبة الى الخطاب .

معانيه تتعلق به ، وهو الدليل على المقصود منها ، وبه يزول اللبس والجواز فيها ، وإذا ثبت أنه لا يكون عربياً حتى يجري على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط في فصاحته تبعهم فيما تكلموا به ، ولا نجيز العدول عنه ، لأن كلامنا إنما هو في فصاحة اللغة العربية ، ومتى خرج الكلام عن كونه عربياً لم يتعلق قولنا به ، كما لا يتعلق بغيره من اللغات ، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه في الفصاحة صحيح لازم ، وتفصيل هذه الجملة يوجد في كتب النحو ، ولا يليق بكتابنا هذا ذكره ، لأنه علم مفرد ، وصناعة متميزة .

وأما السادس مما ذكرناه — وهو أن تكون الكلمة قد عُبِّر بها عن أمر آخر يكره ذكره — فللتأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى غيرها ، فإن القبح يختلف بحسب ذلك ، كما قلنا في قول الشريف الرضى :

أعززْ عليَّ بأن أراكِ وقد خلتْ من جانبيكِ مقاعدُ العوادِ

لأن — مقاعد — لما أضيف إلى — العواد — زاد قبح الكلام ، ولو قال قائل — مقاعد الجبال — على وجه الإستعارة أو غير ذلك لكان الأمر أسهل وأيسر ، فبهذا ونحوه يتعلق التأليف بهذا القسم .

وأما السابع — وهو اجتناب الكلمة الكثيرة الحروف — فلا علقة للتأليف بهذا ، إلا أن ظهور قبحه أجلى إذا ترادفت فيه الكلمات الطوال على حد ما قلناه في الكلمة الوحشية .

وأما الثامن — وهو التصغير — فلا علقة للتأليف به ، إذ كان لا يتعدى الكلمة بانفرادها ، لكني أقول : إن تكرار التصغير والنداء والترخيم والنعت والعطف والتوكيد وغير ذلك من الأقسام والإسهاب في إيرادها معدود في جملة التكرار ، ويجب التوسط فيه ، فإن لكل شيء حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه ، ولا يحمد تعديه .

فإن قيل : كيف تحمدون التصغير في الكلمة على ما قدمتموه ، فإذا انضاف إليه تصغير آخر قبح ، وكل واحد منهما حسن في نفسه ؟ قلنا : إن التصغير المحمود معنى واحد وغير مختلف ولا متباين ، فنحن نكره تكراره كما نذم تكرار الكلمة الواحدة بعينها ، وإن كانت مرضية غير ذميمة ، والعلة في الجميع واحدة .

فهذا ما يتعلق بالأقسام المذكورة في الكلمة بانفرادها قد أوضحناه وبيناه ، ونعود إلى ما يختص بالتأليف وينفرد له ، ونقول :

إن أحد الأصول في حسنه وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا ينكره الإستعمال ولا يبعد فهمه وهذه الجملة تحتاج إلى تفصيل نحن نذكره ونشرحه ونبين أمثلته ، ليقع فهمه والعلم به .

فمن وضع الألفاظ موضعها ألاّ يكون في الكلام تقديم وتأخير ، حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعرابه في بعض المواضع ، أو سلوك الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله في لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما ، ولهذا أمثلة :

منها قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن إسماعيل خال هشام بن عبد الملك :

وما مثلُهُ في الناس إلا مملّكـا أبو أمه حـيٌّ أبوه يقاربُـهُ

ففي هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه لأن مقصوده — وما مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملكاً أبو أمه وأبوه ، يعني هشاماً لأن أبا أمه أبو الممدوح .

ومن هذا أيضاً قول عُروة بن الورد العبسي :

قلتُ لقوم في الكنيف تروَّحـوا عشيةَ بتنـا عند ماوانَ رُزَّحِ

تنالوا الغنى أو تبلغوا بنفوسكم ... إلى مستراح من حِمام مبرح[1] .

لأن تقديره : قلت لقوم رزح في الكنيف عشية بتنا عند ما وان تروحوا تنالوا الغنى – ففصل بين الصفة والموصوف والأمر وجوابه .

فأما قول أبي الطيب :

المجد أخسر والمكارم صفقة ... من أن يعيش لها الهمام الأروع[2]

فجار هذا المجرى ، وفيه تقديم وتأخير وفصل بين الصلة والموصول وتقديره : المجد والمكارم أخسر صفقة .

وأما قول الفرزدق :

فليست خُراسانُ التي كان خالدٌ ... بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرُهــا

فإن جماعة النحويين قالوا : إنه يمدح خالداً ويذم أسداً ، وكانا واليين بخراسان وخالد قبل أسد. وتقدير البيت – فليست خراسان بالبلدة التي كان خالد فيها سيفاً إذ كان أسد أميرها ، ويكون رفع أسد بكان الثانية وأميرها نعت له و – كان – في معنى وقع أو يكون في – كان – ضمير الشأن ويكون أسد وأميرها مبتدأ وخبراً في موضع خبر الضمير ، وقال أبو سعيد السيرافي : إن تقدير البيت عنده أن يجعل أسداً بدلاً من خالد ، ويجعله هو خالداً على سبيل التشبيه له بالأســد ، فكأنه قال : فليست خراسان التي كان بها أسد إذا كان سيفاً أميرها ، ويجعل سيفاً خبراً لكان الثانية ويجعل أميرها الإسم ، وعلى التأويلين معاً فلا خفاء بقبح البيت والتعسف فيه ووضع الألفاظ في غير موضعها، والفرزدق أكثر

(١) قوله : او تبلغوا بنفوسكم الى مستراح بمعنى او تقتلوا .
(٢) هذا البيت من قصيدة له في رثاء ابي شجاع فاتك .

الشعراء استعمالاً لهذا الفن ، حتى كأنه يعتمده ويقصده ويعتقد حسنه ، ومن ذلك قوله أيضاً :

وترى عطيّةَ ضارباً بفنائه ... ربقين بين حظائر الأغنام
متقلداً لأبيه كانت عنــده ... أرباق صاحب ثلّة وبهام[1]

يريد : متقلداً أرباق ثلة وبهام كانت لأبيه عنده .

ومن التقديم والتأخير أيضاً قول الشاعر :

صددتَ فأطولتَ الصدودَ وقلما ... وصال على طول الصدود يدومُ[2]

يريد : وقلما يدوم وصال على طول الصدود .

وكذا قول الآخر :

لما رأتْ « ساتيد ما » استعبرتْ ... لله درُّ اليــومَ مــن لامهــا[3]

أي لله در من لامها اليوم .

وعلى هذا قول المتنبي :

جفختْ وهم لا يجفخون بها بهم ... شيمٌ على الحسب الأغر دليل[4]

يريد : جفخت بهم وهم لا يجفخون بها .

وكذلك قوله :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمُهُ ... بأنْ تسعدا والدمع أشفاه ساجمُهُ

---

(١) يهجو الشاعر في هذين البيتين عطية والد جرير ؛ الربق : حبل فيه عدة عرى ، والبهام : اولاد البقر والمعز الضأن .
(٢) هو للمرار بن سعيد الاسدي .
(٣) هو لعمرو بن قميئة .
(٤) جفخت : فخرت وتكبرت .

لأن تقديره : وفاؤكما بأن تسعدا كالربع أشجاه طاسمه ، ففصل وقدم وأخر .

وكذلك قول أبي عدي القرشي :

خيرُ راعي رعيةٍ عمره اللّـــــهُ هشامٌ وخيرُ مأوىً طريـــد

أي خير راعي رعية هشام عمره الله .

وقول الآخر :

لعمرِ أبيها لا تقـــول خليلـــتي ألا فرّ عني مالكُ بن أبي كعبِ

يريد : لعمر أبي خليلتي .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألاّ يكونَ الكلام مقلوباً ، فيفسد المعنى ويصرفه عن وجه ، ولذلك أمثلة مذكورة .

منها قول عروة بن الورد العبسي :

فلو أني شهـــدتُ أبـــا سعـــادٍ غداةَ غدا لمهجته يفـــوقُ

فديتُ بنفسه نفسي ومـــاليَ وما آلوك إلا مـــا أطيـــق

يريد أن يقول : فديت نفسه بنفسي .

ومنه قول خِداش بن زهير :

وتركب خيل لا هوادةَ بينهـــا وتشقى الرماحُ بالضياطرة الحمرِ

والضياطرة هي التي تشقى بالرماح .

وكذلك قول الفرزدق :

وأطلسَ عسالٍ وما كان صاحباً رفعتُ لناري مَوْهنـــاً فأتاني

وإنما النار هي المرفوعة للذئب .

ومن المقلوب أيضاً قول الآخر :(١)

---

(١) النابغة الجعدي .

كانت فريضة ما تقـول كمـا　　　كان الزناء فريضة الرجم[1]

وإنما الرجم فريضة الزناء .

وعلى هذا حمل أبو القاسم الآمدي قول الطائي الكبير :

طَلَلَ الجميع لقد عفوتَ حميداً　　　وكفى على رُزئي بذاك شهيداً[2]

قال : لأنه يقول : مضى حميداً شاهداً على أني رزئت ، ووجه الكلام أن يقول: وكفى برزئي شاهداً على أنه مضى حميداً من الطلل قد مضى وليس بمشاهد معلوم ، ورزؤه بما أظهره من تفجعه مشاهد معلوم ، فلأن يكون الحاضر شاهداً على الغائب أولى من أن يكون الغائب شاهداً على الحاضر ، وهذا الذي ذكره الشيخ أبو القاسم رحمه الله قول مثله ممن يتقدم الناس في هذا العلم ودقيق النظر فيه وكشف سرائره .

وقد حمل بعضهم قول أبي الطيب :

وعذلتُ أهل العشق حتى ذقتُهُ　　　فعجبت كيف يموتُ مَن لا يعشقُ

على المقلوب ، وتقديره عنده : كيف لا يموت من يعشق ؟ وقال غيره : إن الكلام جار على طريقته ، والمراد به : كيف تكون المنية غير العشق؟أي أن الأمر الذي يقدَّر في النفوس أنه في أعلى مراتب الشدة هو الموت ، ولما ذقت العشق فعرفت شدته عجبت كيف يكون هذا الأمر الصعب المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز ألاَّ تعمَّ علته حتى تكون منايا الناس كلهم به ، وكان هذا أشبه بمراد أبي الطيب من حمل الكلام على القلب :

---

(١) الزناء بالمد أصله الزنا بالقصر ، ففيه شاهد لمد المقصور ايضا .

(٢) هو لابي تمام . وانما وصفه بالطائي الكبير لانه كان اقدم من البحتري وهو من طيء ايضا .

فأما قول الله تعالى : (ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة)[1] فليس من هذا بشيء ، وإنما المراد والله أعلم أن المفاتح تنوء بالعصبة أي تميلها من ثقلها ، وقد ذكر هذا الفراء وغيره ، وكذلك قوله عز إسمه : (وإنه لحبّ الخير لشديد) ليس - على ما يزعم بعضهم - المراد به وإن حبه للخير لشديد ، بل المقصود به أنه لحب المال لبخيل ، والشدة البخل ، أي من حبه للمال يبخل .

فأما قول الحُطيئة :

فلما خشيت الهُونَ والعَيرُ مُمسك على رغمه ما أمسك الحبلَ حافره[2]

فقد قيل فيه : إن الحبل إذا أمسك الحافر فالحافر أيضاً قد شغل الحبل ، فعلى هذا ليس بمقلوب .

وكذلك قول أبي النجم :

قبل دُنوّ الأفق من جوزائه

لأن الجوزاء إذا دنت من الأفق فقد دنا منها .

وقد حملَ أبو الفتح عثمان بن جنيّ قول أبي الطيب :

نحن ركبٌ ملجِنٌ في زي ناسٍ فوق طير لها شخوص الجمال

على المقلوب ، وقال تقديره : نحن ركب من الإنس في زي الجن فوق جمال لها شخوص طير ، وهذا عندي تعسف من أبي الفتح لا تقود إليه ضرورة ، ومراد أبي الطيب المبالغة على حسب ما جرت به عادة الشعراء

(١) سورة القصص الآية ٧٦ .

(٢) يقول : ما دام الحمار مقيدا فهو ذليل معترف بالهوان .

فيقول : نحن قوم من الجن لجوبنا الفلاة والمهامه والقفار التي لا تسلك ، وقلة قرقنا فيها ، إلا أننا في زي الإنس ، وهم على الحقيقة كذلك ، ونحن فوق طير من سرعة إبلنا ، إلا أن شخوصها شخوص الجمال ، ولا شك أيضاً في ذلك .

فأما قول قَطَرِيِّ بن الفُجاءة المازني :

ثم انصرفتُ وقد أصبتُ ولم أُصَبْ   جَذَعَ البصيرة قارحَ الإقدامِ

فقد حملوه على المقلوب، وقالوا : يريد قارح البصيرة جذع الإقدام كما يقال : إقدام غِرٌ ورأي مجرَّب ، وقد كان أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب أجازني في بعض الأيام هذا البيت ، وقال : ما المانع من أن يكون مقصوده لم أصب أي لم ألفَ على هذه الحال ، بل وُجدت على خلافها جذع الإقدام قارح البصيرة ، ويكون الكلام على جهته غير مقلوب ، وتمكن الدلالة على أن قوله – لم أصب – في البيت بمعنى لم ألف دون ما يقولون من أن مراده به لم أجرح بقوله قبله :

لا يركنن أحد إلى الإحجام   يوم الوغى متخوفاً لحمام
فلقد أراني للرماح دريئةً   منْ عَنْ يميني تارةً وأمامي
حتى خضبت بما تحدّر من دمي   أكنافَ سرجي أو عِنان لجامي

فكيف يكون لم يصب وقد خضب هذا بدمه ؟ فأما قولهم : إنه أراد من دمي أي من دم قومي وبني عمي فمبالغة منهم في التعسف والعدول عن وجه الكلام ، ليستمر لهم أن يكون فاسداً غير صحيح ، وهذا الذي ذكره أبو العلاء وسبق إليه له وجه يجب تقبله واتباعه فيه ، وفحوى كلام قطري يدل على أنه أراد أنه جرح ولم يمت إعلاماً أن الإقدام غير علة في الحِمام ، وحثاً على الشجاعة ونهياً عن الفرار .

ومن طريف التفسير للشعر أن يتأوّل ليقع الفساد فيه ، ولو حمل على ظاهره كان صواباً صحيحاً ، وما أعرف أعجب من حمل كافة المفسرين قول الفرزدق :

إن الذي سمك السماء بنى لنـا بيتاً دعائمه أعـز وأطـول

على وجهين : أحدهما أن يكون أعز وأطول بمعنى عزيزة طويلة ، والثاني أعز وأطول من بيتك يا جرير ، فيتعسفون في التأويل ، ومراد الشاعر أوضح من أن يخفى ، وأشهر من أن يجهل ، وهو أعز وأطول من السماء التي ذكرها في أول البيت ، وإنما جاء بها لهذا الغرض ، وهذه مبالغة في الشعر معروفة مستعملة ، وليست بالمكروهة ولا الغريبة .

ومن وضع الألفاظ في موضعها حسن الإستعارة ، وقد حدها أبو الحسن علي بن عيسى الرماني فقال : هي تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة وتفسير هذه الجملة أن قوله عز وجل : (واشتعلَ الرأسُ شيباً)[1] . استعارة ، لأن الإشتعال للنار ، ولم يوضع في أصل اللغة للشيب ، فلما نقل إليه بأن المعنى لما اكتسبه من التشبيه ، لأن الشيب لمّا كان يأخذ في الرأس ويسعى فيه شيئاً فشيئاً حتّى يحيله إلى غير لونه الأول ، كان بمنزلة النار التي تشتعل في الخشب وتسري حتى تحيله إلى غير حاله المتقدمة ، فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة في الوضع للبيان ، ولا بد من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها ، لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى ، لأنها الأصل والإستعارة والفرع ، وليس يخفى على المتأمل أن قوله عز إسمه : (واشتعل

(١) سورة مريم الآية ٤ .

الرأس شيباً)[1] . أبلغ من – كثر شيب الرأس – وهو حقيقة هذا المعنى. وقول امرىء القيس – قيد الأوابد – أبلغ من –مانع الأوابد عن جريها– والأصل في ذلك ما أفاده التشبيه في الإستعارة من البيان .

فإن قال قائل : فما الفرق بين الإستعارة والتشبيه إذا كان الأمر على ما ذكرتم ؟ قيل : الفرق بينهما ما ذكره أبو الحسن ، وهو أن التشبيه على أصله لم يغير عنه في الإستعمال ، وليس كذلك الإستعارة ، لأن مخرج الإستعارة مخرج ما ليست العبارة له في أصل اللغة ، على أن الرماني قال في كلامه : إن التشبيه في الكلام بأداة التشبيه ، وهو يعني – كأنَّ والكاف وما جرى مجراهما – وليس يقع الفرق عندي بين التشبيه والإستعارة بأداة التشبيه فقط ، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعة له ويكون حسناً مختاراً ، ولا يعده أحد في جملة الإستعارة لخلوه من آلة التشبيه ، ومن هذا قول الشاعر :

سفرْن بدوراً وانتقبن أهلةً ومِسنَ غصوناً والتفتن جآذرا[2]

وقول الآخر :

وأسبلت لؤلؤاً من نرجس فسقتْ ورداً وعضتْ على العنّاب بالبَرد[3]

وكلاهما تشبيه محض وليس باستعارة ، وإن لم يكن فيهما لفظ من ألفاظ التشبيه ، وإنما الفرق بين الإستعارة والتشبيه ما حكيناه أوّلاً .

---

(١) سورة مريم الآية ٤ .

(٢) هو لابي القاسم الزاهي ، وانما شبههن بالاهلة عند لبس النقاب لظهور حواجبهن مقوسات فوقه والجاذر : اولاد البقر الوحشي .

(٣) هو للواواء الدمشقي ، شبه الدمع باللؤلؤ ، والعين بالنرجس ، والخد بالورد ، والانامل بالعناب ، والسن بالبرد . وما في البيت استعارة .

ولا بدّ للإستعارة من حقيقة هي أصلها : وهي مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له ؛ فالمستعار لفظ الإشتعال فيما مثّلنا به ، والنار مستعار منه ، والشيب مستعار له ؛ ولها تأثير في الفصاحة ظاهر وطلقة ، وكما أن البعيد منها يقضي باطراح الكلام ، ويذهب طلاوته ورونقه ، ولأجل هذا أحتاج إلى إيضاحها ووصف ما يحسن منها ويقبح ، والإكثار من الأمثلة التي تدل على ما أريده .

وهي على ضربين : قريب مختار ، وبعيد مطرّح ، فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قويّ وشبه واضح ، والبعيد المطرّح إما أن يكون لبعده مما استعير له في الأصل ، أو لأجل أنه إستعارة مبنية على استعارة فتضعف لذلك ، والقسمان معاً يشملهما وصفي بالبعد ، لكن هذا التفصيل يوضح ، وإذا ذكرت الأمثلة بأن القريب في الإستعارة من البعيد ، وعرف المرضي منها والمكروه ، وتنزلت الوسائط بينهما بحسب النسبة إلى الطرفين .

وهذا الفن قد أورده المحدثون كثيراً ، وإن كان المتقدمون بدؤوا به ، وممن أكثر استعماله أبو تمام حبيب بن أوس ، فأورد منه في شعره الجيد المحمود ، والرديء الذي هو الغاية في القبح ، وسأذكر في شعره خاصة ما يستدل به على ذلك ، وقد خرّج علي بن عيسى ما ورد في القرآن من الإستعارة ، فكان من ذلك قوله تعالى : (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثورا)(1) . لأن حقيقته – عملنا – لكن (قدمنا) أبلغ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم يقدم من سفر ، لأنه من أجل إمهاله لهم عاملهم كما يفعل الغائب عنهم إذا قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم به ، وفي هذا تحذير من الإغترار بالإمهال ، وقوله تعالى : (إنّا

---

(1) سورة الفرقان الآية ٢٣

لـمّا طغى الماءُ حملناكمْ في الجارية)[1] . ، لأن حقيقة (طغى) علا ، والإستعارة أبلغ ، لأن – طغى – علا قاهراً ، وكذلك : (ريحٍ صَرْصَرٍ عاتيةٍ)[2] . لأن حقيقة (عاتية) شديدة ، والعتو أبلغ لأنه شدة فيها تمرد. وقوله عز إسمه : (وآيةٌ لهمُ الليل نسلخُ منه النهار) [3] . لأن انسلاخ الشيء عن الشيء هو أن يتبرأ منه ويزول عنه حـــالاً فحالا ، وكذلك انفصال النهار عن الليل ، والإنسلاخ أبلغ من الإنفصال لِـمَـا فيه من زيادة البيان ، وقوله عز وجل : (والصُّبحِ إذا تنفّس)[4] . لأن تنفسه هنا مستعار ، وحقيقته بدأ انتشاره ، و (تنفس) أبلغ لِـمَـا فيه من التّروح عن النفس ، وقوله تعالى : (ولا تجعلْ يدكَ مغلولةً إلى عنقكَ ولا تبسطْها كلَّ البسطِ)[5] . وحقيقته لا تمنع نائلك كل المنع ، والإستعارة أبلغ ، لأنه جعل منع النائل بمنزلة غلّ اليد إلى العنق ، وحال المغلول أظهر ، وأمثال هذا في كتاب الله كثيرة ، وهو جار على عادة العرب المعروفة في الإستعارة .

ومنه قول طُفَيل الغَنَوي :

وجعلتُ كُوري فوق ناجيةٍ   يقتاتُ شحم سنامها الرَّحلُ[6]

فإن استعارة هذا البيت مرضية عند جماعة العلماء بالشعر ، لأن الشحم لـمّا كان من الأشياء التي تُقتات ، وكان الرحل يتخوّنه ويذيبه ، كان ذلك بمنزلة من يقتاته ، وحسنت استعارته القوت للقرب والمناسبة والشبه الواضح .

---

(١) سورة الحاقة الآية ١١ .

(٢) سورة الحاقة الآية ٦ .

(٣) سورة يس الآية ٣٧ .

(٤) سورة التكوير الآية ١٨ .

(٥) سورة الاسراء الآية ٢٩ .

(٦) الكور : رحل البعير ، والناجية الناقة السريعة .

وكذلك قول ذي الرُّمّة في إحدى الروايات :

أقامت به حتى ذوى العود والثرى ... ولفّ الثريّا في ملاءته الفجرُ

لأن الفجر لما غطى الليل ببياضه وشمل الأرض عند طلوعه حسنت استعارة الملاءة له لتضمنها هذا المعنى ، وعبر بطلوع الثريا وقت طلوع الفجر بأنه لفها في ملاءته ، وتلك أحسن عبارة وأوضح استعارة .

وقد اختار أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي الكاتب من جملة الإستعارة قول امرىء القيس :

فقلت لــه لمّـــا تمطى بصلبـــه ... وأردف أعجازاً وناء بكلكل (١)

وقال : إن هذه الإستعارة في غاية الحسن والجودة والصحة ، لأنه إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل ، فذكر امتداد وسطه وتثاقل صدره للذهاب والإنبعاث وترادف أعجازه وأواخره شيئاً فشيئاً ، قال : وهذا عندي منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئاته ، وذلك أشد ما يكون على من يراعيه ويترقب تصرّمه ، فلما جعل له وسطاً يمتد وأعجازاً رادفة للوسط استعار له إسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، لأن قولهم تمطى وتمدّد بمنزلة واحدة ، وصلح أن يستعير للصدر إسم الكلكل من أجل نهوضه ، وهذه أقرب الإستعارات من الحقيقة ، لملاءمة معناها لمعنى ما استعيرت له .

وهذا الذي قاله أبو القاسم لا أرضى به غاية الرضى ، ولو كنت أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة أو أجنح إلى اتباع مذهبه من غير نظر وتأمل لم أعدل عما يقوله أبو القاسم ، لصحة فكره ، وسلامة نظره ، وصفاء ذهنه وسعة علمه ، لكنني أغلب الحق عليه ، ولا

---

(١) هذا البيت من معلقته المشهورة .

أتبع الهوى فيما يذهب إليه ، وبيت امرىء القيس عندي ليس من جيد الإستعارة ولا رديئها ، بل هو من الوسط بينهما ، وبيتا الغنوي وذي الرمّة أحمد في الإستعارة ، وأشبه بالمذهب الصحيح منها ، وإنما قلت ذلك لأن أبا القاسم قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل لليل وسطاً وعجزاً استعار له إسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، وذكر الكلكل من أجل نهوضه ، فكل هذا إنما يحسن بعضه لأجل بعض ، فذكر الصلب إنما حسن لأجل العجز ، والوسط والتمطّي لأجل الصلب ، والكلكل لمجموع ذلك ، وهذه الإستعارة المبنية على غيرها ، فلذلك لم أر أن أجعلها من أبلغ الإستعارات وأجدرها بالحمد والوصف ، وكانت استعارة طفيل وذي الرمة عندي أوفق وأصح ، لأنها غنية بنفسها ، غير مفتقرة إلى مقدمة جلبتها .

وقد اختار الآمدي أيضاً قول زهير :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطلُهْ   وعُرّي أفراس الصبا ورواحلُــــهْ

وقال : لما كان من شأن ذي الصبا أن يوصف أبداً بأن يقال — ركب هواه ، وجرى في ميدانه ، وجمح في عنانه ، ونحو هذا — حسن أن يستعار للصبا اسم الأفراس ، وأن يجعل النزوع عنه بأن تُعرّى أفراسه ورواحله ، وكانت هذه الاستعارة من أليق شيء بما استعيرت له ، وعندي أن الاستعارة في بيت طفيل أليق منها في هذا البيت ، والعلة ما ذكرته في بيت امرئ القيس ، وذلك أن الاستعارة في بيت زهير مبنية على قولهم — ركب هواه وجرى في ميدانه — على نحو ما قاله أبو القاسم ، وتلك استعارة بغير شك ، وقد بنى عليها ، وبيت طفيل أقرب وأحسن لغناه بنفسه .

وقد كنت مثّلت في بعض المواضع الاستعارة المحمودة والمذمومة ببيتين :

أحدهما قول أبي نصر بن نُباتة :

حتى إذا بهر الأباطح والربا نظرتْ إليك بأعين النوارِ

فنظر أعين النوار من أشبه الاستعارات وأليقها ، لأن النوار يشبه العيون ، وإذا كان مقابلا لمن يجتاز فيه ويمر به كان كأنه ناظر اليه ، وهذه الاستعارة الصحيحة الواضحة التشبيه .

والبيت الثاني قول أبي تمام :

قرّتْ بقُرّانَ عينُ الدين وانشترت بالأشترين عيونُ الشرك فاصطلما[1]

وقرة عين الدين وانشتار عيون الشرك من أقبح الاستعارات ، لعدم الوجه الذي لأجله جعل للدين والشرك عيوناً ، ومع تأمل هذين البيتين يفهم معنى الاستعاره ، لأن النوار والشرك لا عيون لهما على الحقيقة ، وقد قبحت استعارة العيون لأحدهما وحسنت للآخر ، وبيان العلة فيه أن النوار يشبه العيون ، والدين والشرك ليس فيهما ما يشبهها ولا يقاربها ، وهذه طريقة متى سلكت ظهر المحمود في هذا الباب من المذموم .

وأما قول الشريف الرضي :

والحب داء يضمحل كأنما ترغو رواحله بغير لُغام[2]

فقريب من قول زهير — أفراس الصبا ورواحله — لكنه أبعد منه ؛ لأنه بنى عليه أمراً آخر غير قريب ، وهو قوله — إن رواحل الصبا ترغو ولا لغام لها — وهذا المذهب الرديء في الاستعاره على ما قلناه .

---

(1) قران علم ، والاشتران تثنية الاشتر علم ايضا ، وانشترت مطاوع شطر العين قلب جفنها وشتر الشيء قطعه ، واصطلم استؤصل ، والبيت مع غثاثة لفظه وسوء التجنيس فيه يؤخذ عليه ان انشتار العين لا يوجب الاصطلام .

(2) الرواحل : الابل السائرة ، اللغام : الزبد الذي يخرج من افواه الابل .

وقد أعاد أبو نصر بن نُباتة قوله – نظرت إليك بأعين النوار – في موضع آخر فقال :

إذا نظرتْ أرضُ الخليج بأعين من النّوْر قامتْ للصوارم سوقُ

وكلاهما واحد .

فأما قول الرضى :

رسا النسيم بواديكم ولا برحتْ حوامل المزْن في أجداثكم تضع
ولا يزال جنين النبت تُرْضِعهُ على قبوركم العُراضةُ الهمعُ(1)

فمن أحسن الاستعارات وأليقها ، لأن المزن تحمل الماء ، وإذا هملت وضعته ، فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين من أقرب شيء وأشبهه ، وكذلك قوله – جنين النبت – لأن الجنين المستور مأخوذ من الجُنّة ، وإذا كان النبت مستوراً والغيث يسقيه كان ذلك بمنزلة الرضاع ، وكانت هذه الاستعارات من أقرب ما يقال وأليقه .

وأما قول أبي ذُؤيب الهذلي :

وإذا المنيّة أنشبتْ أظفارها ألفيتَ كل تميمة لا تنفعُ

فليس من أحسن الاستعارات ولا أقبحها ، ولا أراه نظير ما اختّرته من قول طفيل وذي الرمة وابن ُنباتة والشريف الرضي ، ولا الأمثلة البعيده التي ذكرتها ، بل هو وسط وإن كان إلى الاختيار أقرب ، لما جرت به العاده من قولهم : علقت به المنية ونشبت وما أشبه ذلك ، ولأجل كثره هذا حسن ، ولأنه مبنيّ على غيره لم أجعله من أبلغ الاستعارات على ما قدمت ذكره .

---

(1) العراضة : السحاب العريض ، والهمع : الماطر .

وأما قولي أبي تمام :

أيامنــا مصقولــة أطرافُهـــا ... بك والليــالي كلهــا أسحــارُ

فمن الاستعاره المختاره ، لأنه لما أراد الايام المحمودة الصافية مــن الكدر والقذى جعلها مصقولة على وجه الاستعاره ، وهذا تشبيه ظاهر .

وأما قوله :

يــا دهرُ قوّمْ مــن أخدعيك فقــد ... أضججْتَ هذا الأنامَ من خرقك[1]

وقوله :

فضربتَ الشتــاء في أخــدعيــه ... ضربةً غادرته عَوْداً ركوبا[2]

وقولـــه :

سأشكر فرجــة اللبَــب الــرّخى ... ولين أخادع الدهرَ الأبــي[3]

فإن أخادع الدهر والشتاء من أقبح الاستعارات ، وأبعدها مما استعيرت له ، وليس بقبح ذلك خفاء ، ولا يعرف أبو تمام الوجه الذي لأجله جعل للشتاء والدهر أخادع إلا سوء التوفيق في بعض المواضع .

وأما قول أبي الطيب :

---

(١) الأخدعان : عرقان في صفحتي العنق قد خفيا وبطنا ، والخرق : الحمق

(٢) العود : المسن من الابل .

(٣) هو من قصيدة له في مدح الحسن بن وهب ، واللبب : المنحر .

مسرهٌ في قلوب الطيب مفْرِقها وحسرهٌ في قلوب البَيْضِ واليَلبِ[1]

فمن أبعد ما يكون في هذا الباب ، ولا عذر يتوجه له في الاستعارة للطيب والبيض واليلب قلوباً تسر وتتحسر .

وذكر القاضي أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز الجرجاني[2] صاحب كتاب — الوساطة بين المتنبي وخصمه — أن بعض أصحابه جاراه أبياتاً أبعد أبو الطيب فيها الاستعاره ، وخرج عن حد الاستعمال والعادة ، وكان منها هذا البيت الذي ذكرناه ، وقوله أيضاً :

تجمّعتْ في فؤاده هِمَمٌ ملءُ فؤاد الزمان إحداها

قال : فقلت له : هذا ابن أحمر يقول :

ولِهتْ عليه كلّ مُعْصِفةٍ هوْجاء ليس لِلُبّها زَبْرُ[3]

فما الفصل بين من جعل للريح لباً ومن جعل للبيض واليلب قلوباً ، وهذا الكُميت يقول :

ولمّا رأيت الدهر يقْلبُ ظهره على بطنهِ فِعلَ المعّك بالرملِ[4]

وهذا ابن رميلة[5] يقول :

هُم ساعدُ الدهر الذي يُتقّى به وما خير كف لا تنوء بساعدِ

---

(١) البيض : مفردها بيضة وهي الخوذة ، واليلب : الدروع ، يعني ان الطيب يسر باستعمالها اياه ، والبيض واليلب يتحسران لانهما من ملابس الرجال .

(٢) هو علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني — ابو الحسن — قاضي من العلماء بالادب . ولد بجرجان وولي قضاءها ، ثم قضاء الري ، فقضاء القضاة . وتوفي سنة ٣٩٢ هجرية في نيسابور . من كتبه « الوساطة بين المتنبي وخصومه » و « وتفسير القرآن » و « تهذيب التاريخ » .

(٣) الزبر : الرأي .

(٤) المعك : من التمعك وهو التمرغ .

(٥) هو الاشهب بن رميلة منسوب الى امه .

وذكر أبياتاً من هذا النحو ، ثم قال : فكيف أنكرت على أبي الطيب أن جعل له فؤاداً ؟ قال : فلم يُحِر جواباً غير أن قال : إذا استبرت نفسي (١) وجدت بين استعارة ابن أحمر للريح لباً واستعارة أبي الطيب للطيب قلوباً بوناً بعيداً ، وربما قصّر اللسان عن مجاراة الخاطر ، ولم يبلغ الكلام مبلغ الهاجس ، ثم قال القاضي أبو الحسن : وقد أجد لهذا الفصل الذي تحيل له بعض البيان ؛ وذلك أن الريح لما خرجت بعصوفها عن الاستقامة وزالت عن الترتيب شُبّهت بالأهوج الذي لا مُسكة في عقله ، ولا زَبْر للبّه ، ولما كان مدار الهوج على الالتياث في العقل حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح عقلاً ، فأما الدهر فإنما يراد بذكره أهله ، فإذا جعل الممدوح للدهر ساعداً وعضداً ومنكباً فقد أقيم أهله مقام هذه الجوارح من الانسان وليس للطيب والبَيْض واليَلَب ما يشبه القلب ، ولا ما يجري مع هـذه الاستعارة في طريق ، ثم قال ابن عبد العزيز : وإنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدَثين وكلام المولّدين زائلاً عن السَّنن على وجوه تقربهم من الإصابة ، وتقيم لهم بعض العذر ، وتلك الوجوه تختلف بحسب اختلاف مواضعه ، وتتباين على قدر تباين المعاني المتضمنة له ، فإذا قال أبو الطيب :

مسرّة في قلوب الطيّب مفرقها

فإنما يريد أن مباشرة مفرقها شرف ، ومجاورته له زين ومفخرة ، وأن التحاسد يقع فيه ، والحسرة تعظم عليه ، فلو كان الطيب ذا قلب لسرّ كما لو كانت البَيْض ذوات قلوب لأسفت ، وإذا جعل الزمان فؤاداً ملأته هذه الهمة فإنما أورده على مقابلة اللفظ باللفظ ، فلما افتتح البيت بقوله :

تجمعت في فؤاده همم

(١) اذا استبرت نفسي : بمعنى سبر الشيء واختبره .

ثم أراد أن يقول إحداها تشغل الزمان وأهله ، ترخص بأن جعل له فؤاداً ، وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحل إلا الفؤاد ، وسهله ما تقدم من تسامح الشعراء في نعوت الدهر ، وتوسعهم في استعارة الأوصاف له ، وإذا قال أبو تمام :

يا دهر قوم من أخدعيك

فإنما يريد ــ أعدلْ ولا تجُرْ ، وانصف ولا تحِفْ ، لكنه لما رآهم قد استجازوا أن ينسبوا اليه الجور والميل ، وأن يقذفوه بالعسف والظلم ، وبالخُرْقِ والعنف ، وقالوا : قد أعرض عنا ، وأقبل على فلان ، وقد جفانا وواصل غيرنا ، وكان الميل والإعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وازورار المنكب ، استحسن أن يجعل له أخدعاً ، وأن يأمره بتقويمه ، وهذه أمور حتى حملت على التحقيق وطلب فيها محض التقويم أخرْجت عن طريقة الشعر ، ومتى اتبع فيها الرخص وأجريت على المسامحة أدت إلى فساد اللغة واختلاط الكلام ، وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعُرِف ، والاقتصار على ما ظهر ووضح ، وهذه حكاية كلام القاضي أبي الحسن .

ونحن نذكر ما عندنا في كل فصل منه ، والانتفاع به في فهم الاستعارة ظاهر .

أما الذي أنكر على أبي الطيب استعارته فلم يضع يده إلا على ما تشهد الأفهام له ، وتقطع العقول على صحته ، وأما اعتذار القاضي له بالأبيات التي ذكرها ، فإن كان قصد بذلك التنبيه على أن أبا الطيب غير مبتدع لهذا الزلل ولا مخترع ، بل هو مشارك فيه مماثل له ، وقد تقدمه من سلك هذا الطريق ، ونحا هذا النحو ، فإن وجب اطراح شعر أبي الطيب لهذا السبب وجب إطراح الأشعار كلها ، لأن العلة واحدة ، فعلى هذا الوجه الكلامُ

في موضعه ، وإن كان القصد بذلك إقامة العذر للمتنبي وترك الإنكار عليه ، إذ كان النهج الذي سلك فيه مطروقاً ، فليس هذا الرأي من محققه بصواب ، لأن القول في استعارة أبي الطيب إذا كانت بعيدة غير مرضية ، كالقول في كل استعارة كذلك سواء كانت لمتقدم أو لمتأخر ، وليس يتميز قبحها باضافتها إلى رجل من الرجال ، ولا زمان من الأزمنة ، وإنما هذا شيء يقع للعامة وأشباههم من أغمار الادباء ، فيتخيلون أن للحسن والقبح حكماً يرجع إلى التاريخ ، ويتعلق بالإضافة ، ولا بد لنا من الكلام على هذا المذهب الفاسد فيما يأتي من هذا الكتاب في موضع مفرد يليق به ، وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لمحصّل ، ومن لم يعلم الصواب فيه ابتداء من نفسه فأجدر به ألا يعرف مواقع الأدلة عليه والحجج فيه ، لكنا نذكره هناك على كل حال مستوفىً مستقصى ، فعلى ما قلناه ليس قول ابن أحمر حجة لأبي الطيب ، لأنا نقول لهما جميعاً أخطأتما منهج الاستعاره ، وعدلتما عن الغرض المختار فيها .

وأما قول القاضي — إن الفصل الذي يتخيل بين استعارة أبي الطيب للطيب قلوباً ، واستعارة ابن أحمر للريح لباً ، إنما هو أن الريح لما خرجت بعصوفها عن الاستقامة شبهت بالأهوج الذي لا مُسكة في عقله ، ثم لما كان مدار الهوج على الالتياث في العقل حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح عقلاً — فلعمري إن الأمر على ما ذكره ، وقد سهل بيت ابن أحمر بهذا التخريج الذي جرت به العادة ، وإن لم يكن حسناً ولا محموداً ، لكنه أصلح من قلوب الطيّب ، لأن تلك الاستعارة لا وجه لها من عادة ولا غيرها ، وكذلك ما قاله في ساعد الدهر ، لأنه تأويل لا يستمر لأبي الطيب مثله .

فأما قوله — إنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المولّدين زائلاً عن السّنن على وجوه تقربهم من الإصابة وتقيم لهم بعض العذر — فكأنه بهذا القول يخص المحدثين من المتقدمين ، وليس بينهم من هذا الوجه فرق .

وكما يلتمس من المتأخر الحسن الصحيح كذلك يلتمس من المتقدم ، ومن عدل منهما كان التأويل له واحداً ، بحيث يمكن ولا يبعد ، ولم يقع بينهما تمييز فيما يوجبه النظر ، ويقتضيه الفحص ، وما أحسب أن أحداً ممن ينسب إلى العلم ويتميز بصحة الفهم يحتاج في اختيار الاستعارة إلى معرفة صاحبها وزمانه ، حتى يكون حكمه على من تقدم مولده يخالف حكمه على من قرب عهده ، فلعل من يجدنا نستدل بكلام العرب المتقدمين على لغتهم ولا نستدل بكلام المتأخرين يتخيل أن هذا شيء يرجع إلى الزمان ، وليس الأمر كذلك ، وإنما العرب الأول لما كثر الاسلام واتصلت الدعوة وانتشرت ، حضر أكثرهم[1] وسكنوا الأرياف وفارقوا البدو ، وخالطهم الباقي ، فامتزج كلامهم بمن جاوروه من الأنباط وعاشروه من الأعاجم ، وعدم منهم الطبع السليم الذي كانوا عليه قبل هذه المخالطة ، فهم الآن لا يحتج بكلامهم لهذه العلة ، لا لأن القدم والحدوث سببان في الصواب والخطأ ، ولهذا كان الأصمعي ينكر أن يقال في لغة العرب — ما لح — فلما أنشد في ذلك شعر ذي الرمة قال : إن ذا الرمة قد بات في حوانيت البقالين بالبصرة زماناً ، فأراد بذلك أن بمخالطتهم سمعهم يقولون — ما لح — فقاله ، فلم يجز أن يحتج بكلامه لهذا السبب . ولو فرضنا اليوم أن في بعض الصحاري النائية عن العمارة قوماً على عادة المتقدمين في البدو وترك الإلمام بأهل المدر ، متمسكين بطبعهم وجارين على سجيتهم ، كان على هذا الفرض قولهم حجة واتباعهم واجباً ، ولهذه العلة تختلف العرب في كلامهم بحسب تباينهم في المخالطة ، فتجد اليوم من بَعُد منهم عن الحضر أكثر من غيره إلى الصواب أميل ، ومَنْ جانبه أقرب .

وأما قوله — إن أبا الطيب يريد أن مباشرة مفرقها شرف ، ومجاورته زين ومفخرة ، وأن التحاسد يقع فيه والحسرة تعظم عليه ، فلو كان الطيّب

(١) حضر : بمعنى سكن الحضر اي المدن .

ذا قلب لسر ، كما لو كانت البيض ذوات قلوب لأسفت — فلم يزد على أن فسر مراد أبي الطيب بقوله إن الطيب يسر بفوق هذه المرأة والبيض تنحسر ، والمعنى ظاهر فيه لا خفاء به ، وقوله — إن مراده لو كان الطيب ذا قلب لسر — ليس بعذر في قوله — قلوب الطيب — لأن بين قوله — لو كان للطيب قلب — وبين قوله — للطيب قلب — فرقاً ظاهراً لا يخفى على أحد ، لأن أحدهما قد جعله واجباً والآخر ممتنعاً ليس فيه أكثر من الفرض الذي يعلم من فحوى اللفظ أنه لم يقع ، وليس يخفى على متأمل أن بين قول البحتري :

فلو أنّ مشتاقاً تكلف غير ما في طبعه لمشى إليه المنبر[1]

وبينه لو كان قال — إن المنبر مشى إليك — ميزة بينة ظاهرة ، وهذا أمر لا يستمر في مثله شبهة ، فيحتاج إلى الإسهاب في إيضاحه .

وأما قوله — إنه جعل للزمان فؤاداً ملأته هذه الهمة على مقابلة اللفظ باللفظ لما افتتح البيت بقوله :

تجمعت في فؤاده همم

فليس بمعتمد ، لأن مقابلة اللفظ باللفظ على ما أراده مجاز ، والمجاز لا يقاس عليه ، وليس يحسن بنا أن نقابل اللفظ باللفظ في كل موضع من الكلام قياساً على مقابلة اللفظ باللفظ في قوله تعالى : ﴿وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلُها﴾ [2] كما لا يجوز منا أن نحذف المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه أبداً اتباعاً لقوله عز اسمه : ﴿واسألِ القريةَ التي كنّا فيها﴾ [3] والمراد أهل القرية ، حتى نقول — ضربت زيداً — ونريد غلام زيد ، والعلة في الجميع

---

(1) هذا البيت من قصيدة له في مدح المتوكل .

(2) سورة الشورى الآية ٤٠ .

(3) سورة يوسف الآية ٨٢

واحدة ، وهو أن المجاز لا يقاس عليه وإنما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه في موضع دون موضع ، بحسب ما يتفق من فهم المقصود وزوال اللبس والإشكال ، وكذلك نقابل بعض الكلام ببعض بحيث لا يعرض فيه فساد في المعنى ولا خلل في العبارة ، فإذا اعترضنا في المقابلة مثل هذه الاستعارة لم نجزها ، كما إذا تطرق الينا في حذف المضاف وجود اللبس لم نركن اليه ولا نعرج عليه .

وأما قوله — إنه أراد أن يقول إحداها تشغل الزمان وأهله ، فترخص بأن جعل له فؤاداً ، وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحلّ إلا الفؤاد ، وسهله ما تقدم من تسامح الشعراء في نعوت الدهر وتوسعهم في استعارة الأوصاف له — فليس هذا القول بحجة ، لأن الشعراء إذا تسامحوا وأبعدوا في الاستعارة نسبوا إلى ما نسب اليه أبو الطيب من الخطأ والعدول عن الوجه في الكلام ، وليس يُعذَر لهم كما لا يحتج لهم به ، وكلهم في هذا الباب شِرعٌ واحد .

وقوله فيما بعد — إن أبا تمام قال :

يا دهرُ قوّم من أخدعيك فقد

لمّا رآهم قد استجازوا أن ينسبوا إليه الجور والميل ، وقالوا قد أعرض عنا ، وأقبل على فلان وجفانا ، والميل والإعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وازورار المنكب — كلام لا يغني عن أبي تمام شيئاً — لأنا قد ذكرنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة قبحت وبعدت ، والواجب أن تكون لها حقيقة ترجع إليها بلا واسطة ، وإذا كان الأمر على هذا وكان قولهم عن الدهر — قد أعرض عنا وأقبل على فلان — استعارة ومجازاً بغير شك ، لم يحسن أن نجريه مجرى الحقيقة ونبني عليه أمراً بعيداً ، حتى نجعل للدهر أخدعاً لأجل قولهم — إنه قد أعرض عنا وانحرف .

ويقال للقاضي أبي الحسن : هل تجيز لبعض المحدّثين أن يبني استعارة

أخرى على الأخدع في الدهر لأن أبا تمام قد استعمل ذلك ، ويبني غيره على قول هذا المحتج به استعارة أخرى بعيدة ، ويؤول هذا إلى ما لا نهاية له ، حتى يفسد الكلام ، وتختل الطلاوة ، ويذهب التمييز في الوجوه المحمودة والذميمة ؟ فإن أجاز ذلك بأن فساد قوله لكلفة العقلاء ، وإن امتنع منه وقال : لا بد للاستعارة من حقيقة ترجع إليها ويكون بينهما شبه ظاهر وتعلق وكيد ، قيل له : فبهذا نخاطبك ، وله قطعنا على قبح استعارة أبي تمام للدهر أخدعاً ، فأعرض الآن عن هذا التعليل منك بالباطل جانباً ، فإنه غير لائق بك وبمن يجري مجراك من أهل العلم بهذه الصناعة ، ثم ما الفرق بينك فيما ذكرته وبين من عذر القائل :

باض الهوى في فؤادي وفرّخ التذكارُ

وقال : لما كانت العادة جارية في الهوى أن يقال : حلّ في الفؤاد وأقام ، وليس بزائل ولا ذاهب ، وكان الطائر ذو البيض أو الفراخ شديد المقام على وكره والإلف له والحنين إليه ، ترخص بأن استعار للهوى — باض — وللتذكار — فرّخ — كناية عن مقامهما وثباتهما في فؤاده ، وتشبيهاً بما ذكرناه من حال الطائر ، فإن ادعى صحة هذا التخريج وألحقه بما ذكره في بيت أبي تمام وجب الإمساك عنه ، وإن أفصح بخلافه للعلة التي بيناها فهي موجودة في الأبيات التي ذكرها ، على أنه قال في آخر كلامه : إن هذه أمور لا تحمل على التحقيق ، ولا يتبع فيها الرخص ، ثم حملها على أشد الرخص إحالة وفساداً .

ومن التوسط الذي حمده وأشار إليه ألاّ يتعدّى في الاستعارة حدها ، ولا يعدل بها عن منهجها .

فأما قول أبي الطيّب :

وقد ذقتُ حلواء البنينَ على الصّبا فلا تحسبنّي قلتُ ما قلتُ عن جهلِ[1]

---

(1) هذا البيت من قصيدة له في رثاء لسيف الدولة ، والحلواء : الحلاوة .

فقد كان الصاحب كافي الكفاة أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد أنكره على أبي الطيب ، وذكره في جملة المساوي من شعره ، والأمر فيه على ما قاله ، وهو من رديء الاستعارة ، وأرى أن الزائد في قبحه قوله — حلواء — لأن المستعمل في هذا الفن حلاوة ، وتلك اللغة في العرف مفردة لأمر آخر حقيقي هي غير مستعارة فيه .

وأما قول أبي تمام :

وكم أحرزتْ منكم علـى قبـح قدّها
صروفُ النوى من مُرْهَفٍ حسن القَـد ّ

فإن استعارة القد لصروف النوى من أبعد ما يقع في هذا الباب وأقبحه ، وإنما يقود أبا تمام إلى هذا وأمثاله رغبته في الصنعة ، حتى كأنه يعتقد أن الحسن في الشعر مقصور عليها ، فيورد منه لأجل التكلف ما لا غاية لقبحه ، ويسعده الخاطر في بعض المواضع فيأتي بالعجائب الغرائب .

ومن مختار الاستعارة قول الشريف الرضي :

وما نطفةٌ مشمولـة في مجَمّـة وعاها صَفا من آمن الطّود فارعُ
من البيض لولا بَرْدُها قلتُ دمعةٌ مرنّقةٌ ما أسلمتها المـدامع (1)

لأنه استعار لأعلى الجبل الأمْنَ عبارة عن الارتفاع وتعذر الوصول إليه ، وهذا لائق محمود في الصناعة ، ومعلوم عند أهلها ، وما زلت أسمع أبا العلاء يقول : إن من الشعر ما يصل إلى غاية لا يمكن تجاوزها ، وهذا البيت عندي من ذلك القبيل حُسْناً وصحة نسج وعذوبة لفظ .

وللسّريّ الموصلي أبيات مرضية في معناها ، وهي :

---

(1) النطفة : الماء الصافي ، والمجمة : مجتمع الماء ، والطود : الجبل العظيم .

أقول لحنان العشي المغرد ... يهز صفيح البارق المتوقد
تبسم عن ريّ البلاد حبيُّه ... ولم يبتسم إلا لإنجاز موعد

ثم بعدها أبيات :

ويادبرها الشرقيّ لا زال رائح ... يحل عقودُ المزْن فيك ويغتدي
عليلة أنفاس الرياح كأنما ... يُعلّ بماء الورد نرجسها الندى
يشق جيوب الورد في شجراته ... نسيم متى ينظر إلى الماء يبرُد

وفي هذه الأبيات استعارات عدة كل منها مختار : أما ـ حنان العشى المغرد ـ فمعروف ، والعادة جارية باستعارة الحنين والتغريد للغيث ، لأن له صوتاً على كل حال ، وكذلك ـ صفيح البارق ـ وأشبه شيء بالبرق لمع السيوف ، والتبسم فيه أيضاً ظاهر لضوء برقه في خلاله ، وعقود المزن لائقة ، لتشبيه القطرات من الماء والدمع بالعقد إذا وهى من سلكه ، وأنفاس الرياح تكاد تكون حقيقة لوضوحه ، واستعمال العلة فيها كناية عن الضعف والخفوت وقلة الحركة على وجه التشبيه بالمريض ، وجيوب الورد مختار ، لأن النسيم إذا أظهره من أكمامه ونشره عن طيه بعد ذلك كان بمنزلة الجيوب التي تشق ، وعبارته عن سرعة برد الماء بالنسيم أنه متى نظر إليه برد مرضه ، لأن النظر ليس هو الرؤية ، وإنما هو ضرب من المقابلة والمواجهة تقع الرؤية بعده ، ومثل هذا في النسيم موجود ولائق غير بعيد .

وأنا أختار أيضاً قول الأمير أبي الحسن عليّ بن مقلّد بن منقذ :

لا يحفظون سوى أسمال زادهمُ ... ولا يُضيعون إلا حرمة الجار

لأن الأسمال الأخلاق[1] وإذا استعيرت لبقية الزاد وفضلته كانت من

---

(1) الأخلاق جمع ومفردها خلق وهو الشيء البالي .

أحسن شيء وألْيقه وأقربه إلى الحقيقة ، والجامع بينهما أن كلا منهما غُبْر وعقابيل قد أنهجتْ جدّته وذهب أكثره ، وهو معرض للنبذ ، وهو منسوب إلى الاطراح والرفض ، وهذه وجوه ظاهرة تحمل الاستعارة عليها .

وأما قول أبي عُبادة البحتري :

وكنتُ إذا استبطأت ودّك زرتُه ... بتفويف شعر كالرداء المحبّر
عتــاب بأطراف القوافي كأنــه ... طعانٌ بأطراف القنــا المتكسّر

فلعمري إن هذه المقابلة صحيحة ، لأن للقوافي طرفاً بلا شك وأولاً ووسطاً وآخراً ، فإن كان أبو عبادة لا يريد طرف القافية الحقيقي وإنمـا مقصوده أني ألوّح بالعتاب في القصائد ولا أصرح به ، فهو يفهم مـن معاريضها وملاحنها وحياً وعلى وجه الإيماء والإشارة ، وهي غير مقصورة عليه ولا مفردة لذكره ، فبهذا أيضاً جرت العادة في استعمال الطرف ، وإذا قال القائل — تلوحت من أطراف كلام فلان كذا وكذا — فإنما هذا المعنى يريد ، وله يعني ، والبحتري على كل حال محسن ، وأما — تفويف شعر — فإن النظم إذا كان نسجاً ووصف بالصقال والرقة وكثرة الماء والهلهلة والمتانة وغير ذلك مما يستعمل في الثياب المنسوجة من النعوت المحمودة والمذمومة ، كان التفويف فيه جارياً هذا المجرى ومعدوداً من هذا القبيل .

وأما قول الرضى :

مَلكٌ سما حتى تحلق في العُلا ... وأذل عِرْنين الزمان السامي[1]

فليس عرنين الزمان من الاستعارة الجيدة ، وإنما بناه على ذكر الأنف الحقيقي عند وصف صاحبه بالذل وقد وردت استعارة الأنف في مثل هذا الموضع ، وكلاهما قبيح ، قال تأبط شراً :

---

(1) العرنين : الانف كله او ما صلب منه .

نحزّ رقابهم حتى صدعنا وأنف الموت منخره رثيمُ

فجعل للموت أنفاً ومنخراً رثيماً ، من قولهم — رثمت أنف الرجل فهو رثيم — إذا ضربته فدمي ، وقال ذو الرّمة :

يُعزّ ضعافَ القوم عزّةُ نفسه ويقطع أنف الكبرياء من الكبر

فاستعار للكبرياء أنفاً ، أو لعله أراد أنف صاحب الكبرياء وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقال معقل بن خويلد الهذلي :

تخاصمُ قوماً لا تلقّى جوابهم وقد أخذت من أنف لحيتك اليد

يريد — قبضت على طرف لحيتك كما يفعل المهموم ، فجعل للّحية أنفاً ، وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

إذا ذنّ أنف البرد مرتم فليته عقيبةَ التنائي كان عوقب بالجدع (١)

وقال أيضاً :

للطيب في منزلها سورة مناخر البدر بها تفغم (٢)

فاستعار للبرد أنفاً وللبدر مناخر ، وقال سلم الخاسر :

لولا المقادير ما حطّ الزمان به لكنْ تولّى بأنف كلمُه دام

فجعل للزمان أنفاً دامياً ، وقال الحسين بن مُطيّر :

فلما مضى معن مضى الجود وانقضى

وأصبح عرنينُ المكارم أجدعا

(١) ذن الانف : سالت منه الرطوبة ، وانف البرد اوله .

(٢) هذا البيت من قصيدة له يهنىء فيها بزفاف .

وكل هذا من الاستعارة البعيدة الذميمة ، وقد حمل بعض المفسرين قول ذي الرمة — أنف الكبرياء — على أنه أراد أوله والمقدم منه ، كما قال امرؤ القيس :

قد غدا يحملني في أنفه لاحق الإطلين محبوك مُمَر[1]

أي في أول جريه أو في أول الغيث الذي ذكره قبل هذا البيت ، وهذا التأويل على بعده ليس يسوغ في جميع الأبيات المذكورة ، لأن المعنى فيها مبني على الأنف الذي هو العضو .

ومن الاستعارة المحمودة التي كأنها حقيقة قول شيخنا أبي العلاء :

وكأن حبلكِ قال حظكَ في السرى
فالنطمْ بأيدي العيس وجه السبسبِ

وهذا من قربه لو قيل إنه حقيقي غير مستعار جاز ذلك ، وإن كان على محض الاستعارة أحسن وأحمد ، فأما قوله :

ولما ضربنا قونسَ الليل من عَل
تفرّى بنضْخ الزعفران أو الرّدْع[2]

فإن قونس الليل ليس بمرضي ، على أن ذا الرمة قد أتى بمثله في قوله :

تيمّمن يافوخَ الدّجى فصدعْنه
وجَوْز الفلا صدع السيوف القواطع[3]

وإن كان يافوخ الدجى أقبح وأشنع ، لكن هذا عندنا ليس بعذر ، وما

(١) لاحق الاطلين : ضامر الخصرين ، وممر : محكم الفتل .
(٢) القونس : اعلي الراس ، وتفرى انشق ، والردع : اللطخ .
(٣) جوز الفلا : معظمها .

يتوجه على أحدهما إلا ما يتوجه على الآخر ، وما زال العلماء بالشعر ينكرون هذه الاستعارة على ذي الرمة ويعدونها من إساءاته ، وقد تجاوز الشريف الرضي في بعض المواضع ذكر الرأس لليل إلى أن جعل له مُخَّاً وعظماً ، فقال :

ليالي أسري في أصيحاب لذة
ومخّ الدجى رارٌ وقد دقّ عظمه[1]

وهو من أردإ ما يكون في هذا الباب وأشنعه .

وما زال الناس ينكرون قول أبي تمام :

لا تسقني ماء الملام فإنني
صبٌّ قد استعذبتُ ماء بكائي

ويحكون الحكاية المعروفة عن سائل سأل أبا تمام أن ينفذ له في إناء شيئاً من ماء الملام ، وربما نسبها بعض الرواة إلى عبد الصمد بن المعذّل ، وقد تصرف أصحاب أبي تمام في التأويل له ، فقال بعضهم : إن أبا تمام أبكاه الملام ، وهو يبكي على الحقيقة ، فتلك الدّموع هي ماء الملام ، وهذا الاعتذار فاسد ، لأن أبا تمام قال — قد استعذبت ماء بكائي — وإذا كان ماء الملام هو ماء بكائه فكيف يكون مستعفياً منه مستعذباً له .

وقال أبو بكر محمد بن يحيى الصولي[2] : كيف يعاب أبو تمام إذا قال ماء الملام ؟ وهم يقولون — كلام كثير الماء — وقال يونس بن حبيب في تقديم الأخطل : لأنه أكثرهم ماء شعر ، ويقولون — ماء الصبابة ، وماء الهوى — يريدون الدمع ، وقال ذو الرّمة :

أأن توهمت من خرقاء منزلةً
ماءُ الصبابة من عينيك مسجوم[3]

---

(1) الرار : الذائب من المخ .

(2) هو محمد بن يحيى بن عبد الله ، أبو بكر الصولي ، ويعرف بالشطرنجي ، من أكابر علماء العرب ، له تصانيف كثيرة منها : « أدب الكاتب » و « أشعار أولاد الخلفاء » .

(3) خرقاء : اسم امرأة .

وقال أيضاً :

أداراً بحُزْوى هجتِ للعين عَبرةً   فماء الهوى يرفضّ أو يترقرقُ

وقالوا – ماء الشباب – قال أبو العتاهية :

ظبي عليه من الملاحة حلّةٌ   ماء الشباب يجول في وجناته

وهو من قول عمر بن أبي ربيعة :

وهيَ مكنونة تحيّر منها   في أديم الخدين ماء الشبابِ

فما يكون إذا استعار أبو تمام من هذا كله حرفاً فجاء به في صدر بيته ، لمّا قال في آخره – فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي – قال في أوله – لا تسقني ماء الملام –. وقد تحمل العرب اللفظ على اللفظ فيما لا يستوي معناه، قال الله عز وجل : (وجزاءُ سيئة سيئةٌ مثلُها)[1] فالسيئة الثانية ليست بسيئة لأنها مجازاة ، ولكنه لمّا قال : (وجزاء سيئة سيئة) ، فحمل اللفظ على اللفظ. وكذلك : (ومكرُوا ومكرَ الله واللهُ خيرُ الماكرينَ)[2]. إنما حمل اللفظ على اللفظ ، فخرج الانتقام بلفظ الذنب ، لأن الله عز وجل لا يمكر ، وكذلك : (فبشّرهم بعذابٍ أليم)[3] لما قال : بشر هؤلاء بالجنة ، قال : بشر هؤلاء بالعذاب ، والبشارة إنما تكون في الخير لا في الشر .

هذه جملة ما قاله أبو بكر ، وهي غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر ، لأن قولهم – كلام كثير الماء ، وماء الشباب ، وقول يونس : إن الأخطل أكثرهم ماء شعر – إنما المراد به الرونق ، كما يقال – ثوب له ماء – ويقصد بذلك رونقه ، ولا يحسن أن يقال – ما شربت أعذب من ماء هذا

---

(١) سورة الشورى الآية ٤٠ .
(٢) سورة آل عمران الآية ٥٤ .
(٣) سورة آل عمران الآية ٢٣ .

الثوب – كما لا يحمل أن يقال – ما شربت أعذب من ماء هذه القصيدة – لأن هذا القول مخصوص بحقيقة الماء لا بماء هو مستعار له، وأبو تمام بقوله – لا تسقني ماء الملام – ذاهب عن الوجه على كل حال، ثم لا يجوز أن يريد هنا بالماء الرونق، لأن الملام لا يوصف بذلك، وإنما يذلم ويستقبح، ولا يحمد ويستحسن، وأبو تمام القائل:

عذلاً شبيهاً بالجنون كأنما   قرأت به الورهاءُ شطر كتاب[1]

فبهذا وأمثاله ينعت الملام، لا بالماء الذي هو الرونق والطلاوة، فقد بان فساد هذا الاعتذار من هذا النحو.

وأما – ماء الصبابة وماء الهوى – فقد بين أبو بكر أنهم يريدون به الدمع، فكيف يقول: إنه استعارة؟ والدمع ماء حقيقي بلا خلاف، وعلى أي وجه يحمل ماء الملام في الاستعارة على ماء الدمع وهو حقيقة؟

وأما مقابلة اللفظ باللفظ واستشهاده بالآيات المذكورة فقد ذكرنا الكلام عليه فيما تقدم، وبينا أن هذا مجاز ولا يقاس عليه، ولا يحسن مثل المقابلة في موضع يعترضنا فيه فساد في المعنى أو تخلل في اللفظ، كهذه الاستعارة أو ما يجري مجراها، كما لا يحسن مثل غير ذلك في المجاز إذ أدى إلى اللبس والإشكال.

وقال أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي[2]: ليس قول أبي تمام – لا تسقني ماء الملام – بعيب عندي، لأنه لما أراد أن يقول: قد استعذبت ماء بكائي – جعل للملام ماءً ليقابل ماءً بماء، وإن لم يكن للملام ماء على

(1) الورهاء: الحمقاء.

(2) هو الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي – ابو القاسم – عالم بالادب، راوية، كاتب، من الكتاب، وله شعر.

ولد بالبصرة وتوفي سنة ٣٧٠ هجرية من كتبه «المؤتلف والمختلف» و «الموازنة بين البحتري وابي تمام» و «معاني شعر البحتري».

الحقيقة ، فإن الله جل اسمه يقول : (وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلها) [1] ومعلوم أن الثانية ليست بسيئة وإنما هي جزاء على السيئة ، وكذلك : (إنْ تسخروا منّا فإنّا نسخرُ منكم) [2] والفعل الثاني ليس بسخرية ، ومثل هذا في الشعر والكلام كثير ومستعمل ، فلما كان في مجرى العادة أن يقول القائل : أغلظت لفلان القول ، وجرعته منه كأساً مُرة ، أو سقيته منه أمر من العلقم ، وكان الملام مما يستعمل فيه التجرع ، جعل له ماء على الاستعارة ، وهذا كثير موجود .

وهذا الذي قاله أبو القاسم عن المقابلة قد ذكرناه ، فلا وجه لإعادة الكلام عليه ، وأما اعتذاره بأن العادة جارية أن يقال — جرعته من القول كأساً مرة — فلما استعمل في الملام التجرع على الاستعارة جعل له ماءً على الاستعارة — فلعمري إن هذا أقرب ما يعتذر به لأبي تمام في هذا البيت ، وأولى من جميع ما قد ذكر ، لما قدمناه من فساد التعلق بذلك ، لكنا قدمنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة بعدت ، وإن اعتبر فيها القرب، فماء الملام ليس بقريب ، وإن لم يعتبر فيها لم ينحصر ، وبُني على كل استعارةٍ واستعارةٌ ، وأدى ذلك إلى الاستحالة والفساد على ما قدمناه .

وليس هذا البيت عندي بمحمود، ولا من أقبح ما يكون في هذا الباب بعد قول أبي تمام :

لهــا بين أبواب الملوك مزامــرٌ ... من الذكر تُنفَخْ ولا هي تُزْهَرُ

وقولــه :

إلى َملكٍ في أيْكة المجد لم يزَلْ ... على كبد المعروفِ من ْ نَيْله بَرْدُ

وقولــه :

(١) سورة الشورى الآية ٤٠ .

(٢) سورة هود الآية ٣٨ .

وتقسّم الناس السخاء مجزأً … وذهبت أنت برأسه وسنامه
وتركت للناس الإهاب وما بقي … يه من فرثه وعروقه وعظامه

فانظر كيف جعل للذكر مزامر لم تنفخ ، وللمعروف كبداً تبرد ، ولم يقنع بأن استعار للسخاء رأساً وسناماً وإهاباً وعظاماً وعروقاً حتى جعل له فرثاً ، وتعالى الله كيف يذهب هذا على من يقول :

أخرجتموه بكرهٍ من سجيته … والنارُ قد تُنْتضى من ناضر السَّلم[1]

ويقول :

وإذا أراد الله نشر فضيلة … طُويتْ أتاح لها لسانَ حسود
لولا اشتعال النار فيما جاورتْ … ما كان يعرف طيبُ عَرْفِ العود

لكنْ أعوز الكمال واستولى الخلل على هذه الطباع ، فالمحمود من كانت سيئاته مغمورة بحسناته ، وخطؤه يسيراً في جانب صوابه .

وقد قدمنا فيما مضى من هذا الكتاب أننا لم نذكر هذه الأبيات الذميمة وغرضنا الطعن على ناظمها ، وإنما قادتنا الحاجة في التمثيل إلى ذكر الجيد والرديء والفاسد والصحيح ، على ما ذكرناه سالفاً ، ومعاذ الله أن يخرجنا بغض التقليد وحب النظر من الطرف المذموم في الاتباع والانقياد ، إلى الجانب الآخر في التسرع إلى نقص الفضلاء ، والتفنيد لما لعله اشتبه على بعض العلماء ، والرغبة في الخلاف لهم ، وإيثار الطعن عليهم ، بل نتوسط إن شاء الله بين هاتين المنزلتين ، فننظر في أقوالهم ، ونتأمل المأثور عنهم ، ونسلط عليه صافي الذهن ، ونرهف له ماضي الفكر ، فما وجدناه موافقاً للبرهان وسليماً على السَّبْر اعترفنا بفضيلة السبق فيه ، وأقررنا لهم بحسن النهج لسبيله ، وما خالف ذلك وباينه اجتهدنا في تأويله وإقامة المعاذير فيه ،

(1) السلم : شجر يدبغ به مفردها سلمة .

وحملناه على أحسن وجوهه وأجمل سبله ، إيجاباً لحقهم الذي لا ينكر ، وإذعاناً لفضلهم الذي لا يجحد ، وعلماً أنهم لم يؤتوا من ضلالة ، ولا كلال ذهن وفطنة ، ولكن لاستمرار هذه القضية في المحدثين ، وعمومها أكثر المخلوقين ، ومن الله نستمد التوفيق والمعونة برحمته .

فهذه الجملة تكشف لك عن نهج الاستعارة ، وتوضح كيف تقع الألفاظ موقعها في المجاز ، فأما الحقيقة فلا نحتاج فيها إلى مثال ، لأن أكثر الكلام على ذلك ، ولكنْ هاهنا ألفاظ قد وضعت في غير موضعها ليس على وجه الاستعارة ولا الحقيقة ، فأنا أذكر لك منها ما تجعله دليلاً على الباقي ، وتعتبر في الكلام الذي تؤثر معرفة حظه من الفصاحة أن يكون خالياً من مثل تلك الألفاظ ، بل كل كلمة منه موضوعة في موضعها اللائق بها إما حقيقة أو على وجه المجاز السائغ المختار الذي نبهتك على علمه ، فمن تلك الألفاظ قول أبي تمام :

سعى فاستنزل الشرف اقتساراً ولولا السعيُ لم تكن المساعي

فإن استنزال الشرف ليس بحقيقة فيه ولا على وجه الاستعارة الصحيحة ، لأن الشرف إذا حُط وأنزل فقد وصف بما لا يليق به من الإنزال والخفض ، والمحمود في هذا أن يقال — رفعت منار الشرف وشيدته ، فهو سام على الكواكب ، وعال عن درجة الأفلاك ، فأما — استنزلته — فلا يحسن في هذا الموضع البتة ، وقد كان يمكنه أن يعبر عن نيله الشرف ووصوله اليه بغير استنزاله ، فإن الرجل الشريف الآباء لو ذُم لكان أبلغ ما يُذم به أن يقال : حططت شرفك ووضعت منه وما يجري هذا المجرى . فهذا هو وضع الألفاظ في غير الموضع الذي يليق بها .

ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :

جذبتُ نداه غدوةَ السبت جذبةً فخر صريعاً بين أيدي القصائد

لأن هذا الموضع لا يليق به — جذبت — والممدوح يوصف بأنه أعطى طوعاً واختياراً وحباً للكرم وصبابة إلى الإحسان ، وإذا جذب الندى حتى يخر صريعاً فليس من الطوع بشيء ، إنما ذلك لفظ القسر والغلبة والجبر ، وهذا لا يكون مدحاً ، إنما هو صريح الهجو ومحضه .

ومن هذا الفن أيضاً قوله :

ضَعُفتْ جوانحُ من أذاقتْهُ النّوى طعمَ الفراق فذم طعم العلقمِ

لأن دعاءه على من ذم طعم العلقم بالإضافة إلى طعم الفراق بضعف الجوانح كلام موضوع في غير موضعه ، وذكر الحواس التي يضاف اليها الذوق في هذا الموضع أليق ، فأما الجوانح فلا معنى لها ، وقوله — ضعفت — كلام ضعيف هاهنا .

فعلى هذا النحو يكون وضع الألفاظ في غير موضعها على الوجه الذي لا يوافق الاستعارة وحقيقتها ، فتأمله وقس غيره عليه ، فإنك تجده في الكلام كثيراً .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألاّ تقعَ الكلمة حشواً ، وأصل الحشو أن يكون المقصد بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي إن كان الكلام منظوماً ، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منثوراً ، من غير معنى تفيده أكثر من ذلك ، وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان ، وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلو من قسمين : إما أن تكون أثرت في الكلام تأثيراً لولاها لم يكن يؤثّر ، أو لم تؤثر بل دخولها فيه كخروجها منه ، وإذا كانت مؤثرة فهي على ضربين : أحدهما أن تفيد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسناً وطُلاوة ، والآخر أن تؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً ، والقسمان مذمومان ، والآخر هو المحمود ، وهو

أن تفيد فائدة مختارة ، ولكل من ذلك مثال ، فمثال الكلمة التي تقع حشواً وتفيد معنى حسناً قول أبي الطيب :

وتحتقر الدنيا احتقــار مجــرّبٍ يرى كل ما فيها وحاشاك فانياً

لأن — حاشاك — هاهنا لفظة لم تدخل إلا لكمال الوزن ، لأنك إذا قلت — احتقار مجرب يرى كل ما فيها فانياً — كان كلاماً صحيحاً مستقيماً ، فقد أفادت مع إصلاح الوزن دعاءً حسناً للممدوح في موضعه ، ومثله قول ابن محلّم[1] :

إن الثمــانــينَ وبُلّغتهـــــا قد أحوجتْ سمعي إلى ترجمانْ

لأن — وبلغتها — تجري مجرى — وحاشاك — في الفائدة ، ولو ألغيت من البيت لصح المعنى دونها على حد ما قلناه في البيت الأول ، وليس يخفى على المتأمل حسن المقصود بحاشاك وبلغتها في هذين الموضعين .

وكذلك أيضاً قول أبي الطيب :

نهبتَ من الأعمار ما لو حويته لهنئت الدنيــا بأنك خالــــدُ

لأن قوله — لهنئت الدنيا — بمنزلة الحشو إذ كان المعنى يتم من دونه ، ولو استوى أن يقول — نهبت من الأعمار ما لو حويته لخلدت في الدنيا — لكان المعنى مستقيماً ، لكنه لما احتاج إلى ألفاظ يصح بها الوزن جاء بقوله — لهنئت الدنيا — فأتى بزيادة من المدح ، وفضلة من التقريظ والوصف لاخفاء بحسن موقعها ، فهذا وما أشبهه هو الحشو المحمود المختار .

وقد زلّ في هذا الموضع أبو هاشم عبد السلام بن محمد ، فألحق الحشو الجيد بالرديء ، وقال في المسائل البغداديات في مسألة ذكرها في إيجــاز

---

(١) هو لعوف بن محلم الشيباني .

القرآن : إن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن ذكر ما لا يحتاج إليه في الكلام المنثور ، ألا ترى إلى قول امرئ القيس :

ورضتُ فذلّتْ صعبةً أيّ إذلالِ [1]

ولو كان في الكلام لكان يقول : ورضت فذلت أي إذلال — لو شاء ، ولو شاء لقال : ورضت فذلت صعبة . فقد بان أنهم ربما ذكروا المصادر والظروف ليتم الوزن في هذا الشعر الرصين ، وهذا كما قال الأعشى :

فأصبتُ حبّة قلبها وطحالهـــا

ولولا الوزن لاكتفى بقوله — فأصبت حبة قلبها — وهذا كلام بعيد من الصواب ، لأن — صعبة — من بيت امرئ القيس ، وقوله — أي إذلال — حشو مختار حسن يقصد في المنثور مثْلَهُ الحذاقُ بتأليفه ، لأنه لو قال — ورضت فذلت — لم يكن في الكلام دليل على أن هناك صعوبة ولا تَسمّ تمنعاً ، وبقوله : صعبة — قد حصل هذا الغرض ، وهو مقصود لا يُخيل على عاقل في هذا الموصوف ، وفي تأليف الكلام لا يخفى على من له أدنى علم بهذه الصناعة ، ثم في قوله بعد — أي إذلال — وصف حسن لذُلها ليس بمستفاد من الأول — لموقع التعجب فيه والوصف ، وليس هذا الموضع مما يُقصّر في فهمه أحد من المتوسطين في هذا العلم ، وأبو هاشم وإن كان العالم المتقدم في صناعة الكلام ، فليس معرفته بالجواهر والأعراض وكلامه في العدل والألطاف مما يفيده العلم بصناعة نقد الكلام المؤلّف ، وفهم النظم والنثر ، كما أن من المتقدمين في هذا العلم من يجهل أول ما يجب على العاقل فضلاً عما تجاوزه ، ونعوذ بالله من تعاطي ما لا نحسنه ، ونسأله التوفيق والعصمة فيما نقوله ونفعله ، فأما بيت الأعشى فالأمر فيه على ما وقع لأبي هاشم ،

---

(1) هذا عجز البيت وتمامه :

وصرنا الى الحسنى ورق كلامها ورضت فذلت صعبة أي اذلال

وهو من أقبح الحشو ، ولا مناسبة بينه وبين بيت امرئ القيس في حال من الأحوال ، ومما تزداد به عجباً أن علي بن عيسى الرماني نقض على أبي هاشم مسائله هذه بكتاب معروف قصره على نقضها ، واعتمد فيه المناقشة وترك المسامحة في كل لفظة من ألفاظ أبي هاشم ، فلما وصل إلى هذه المسألة ونقضها لم يعرض لهذا الموضع الذي ذكرناه ، بل ظهر من كلامه أنه موافق فيه مسلم له ، ولا نعلم السبب الموجب لخفاء مثله على أبي الحسن ، مع مكانه المشهور من الأدب .

وأما مثال الكلمة التي تقع حشواً وتؤثر في المعنى نقصاً وفي الغرض فساداً ، فكقول أبي الطيب يمدح كافوراً :

ترعرع المَلِكُ الأستاذُ مكتهلاً   قبل اكتهالٍ أديباً قبل تأديب

لأن قوله ــ الأستاذ ــ بعد ــ الملك ــ نقص له كبير ، وبين تسميته له بالملك والأستاذ فرق واضح ، فالأستاذ قد وقع هاهنا حشواً ، ونقص به المعنى إذ كان الغرض في المدح تفخيم أحوال الممدوح وتعظيم شأنه ، لا تحقيره وتصغير أمره ، وقد رأيت في أخبار كافور الأخشيدي ما يقيم عذر أبي الطيب في هذا ، ويزيل عنه بعض اللوم ، وذلك أنه روي أن كافوراً لما غلب على ولد الأخشيد فاستبد بالأمور دونهم ، لم يخرج بذلك عن حد المدبر إلى المالك ، ولم يقم له على منبر دعوة ، ولا نقش باسمه سِكّة ، ولا اختار أن يخاطب إلا بالأستاذ ، فلم يسم في مدة أيامه بالأمير ولا بغيره مما يخاطب به من جرى مجراه ، فإذا كان الأمر على هذا ــ ولا شك في صحته ــ فإن الأستاذ صار له بمنزلة اللقب الذي لا يجوز تغييره ، فإذا علم منه الشعراء حب المخاطبة بهذه التسمية نظموا ذلك في مديحهم ، فكأن أبا الطيب ذكر الأستاذ بعد الملك علماً منه بغرض كافور ، فأما تمثيلنا نحن بهذا البيت فصحيح ، وفي حكم النظم والنثر ألا تذكرَ هذه الكلمة بعد كلمة هي

أشرف منها بدرجة عالية ، فإن زعم زاعم أن أبا الطيب قصد بقوله — الأستاذ — تقريع كافور بذلك ونقصه كما كان يقصد ذلك بذكر سواده ، فإن أبا الطيب قال : كان كافور الأخشيدي يشق عليه أن يعرَّض له بالسواد ، فكنت أعتمد معه في كل قصيدة ذكر سواده ، حتى قلت فيه : بشمس منيرة سوداء[1] . وقلت :

سوابق خيل يهتدين بأدهم[2]

وغير ذلك مما هو موجود في المديح لكافور ، فلعمري إن هذا القول مروي عن أبي الطيب ، لكنا إذا تكلمنا على المديح وما يجب أن يكون مبنياً عليه من التعظيم للممدوح ، لم نعرج على ما يقصده المادح من منافاة هذا الغرض ، إذ كان هذا بخلاف ما هو بصدده وقاصده ، وليس يكون فيه أكثر من عذر المادح ، وأنه لم يَخْفَ ما يجب عليه ، وإنما قصده وتعمده ، فأما أن يكون ذلك سبباً لصحة الكلام في نفسه فلا ، ونحن إنما نتكلم على ذلك .

فأما قول أبي الطيب أيضاً :

فلا فضل فيها للشجاعة والندى وصبرِ الفتى لولا لقاء شَعُوبِ

فإن الندى هاهنا حشو يفسد المعنى ، وذلك أن مقصوده أن الدنيا لا فضل فيها للشجاعة والصبر لولا الموت ، لأن الشجاع إذا علم أنه يُخَلّد فأي فضل لشجاعته ؟ وكذلك الصابر ، فأما الندى فمخالف لذلك ، لأن الإنسان إذا علم أنه يموت هان عليه بذل ماله ، وكذلك يقول إذا عوتب

---

(١) وتمام البيت :

يفضح الشمس كلما ذرت الشمـ س بشمس منيرة سوداء

(٢) وتمام البيت :

فدى لابي المسك الكرام فانها سوابق خيل يهتدين بأدهم

في بذله : كيف لا أبذل ما لا أبقى له ؟ ومن أين أثق بالتمتع بهذا المال ؟ والأمر في هذا ظاهر ، قال طرفة :

فإن كنتَ لا تسْطيعُ دفع منيتي ... فذرني أبادرْها بما ملكتْ يدي

وقال مهيار بن مرزويه :

وكلْ إن أكلتَ وأطعم أخاك ... فلا الزاد يبقى ولا الآكِلُ

وأما إذا كان الإنسان خالداً في الدنيا ثم جاد بماله فلعمري إن كرمه يكون أفضل ، وبذله لماله أشد ، والأمر في ذلك مخالف لحكم الشجاعة بغير شك ، لأن تلك لولا الموت لم تحمد ، والندى بالضد ، وإذا كان الأمر على هذا كان قوله – والندى – حشواً يفسد المعنى ، وقد قال الشريف المرتضى علم الهدى رضي الله عنه : إن المراد بالندى في البيت بذل النفس لا بذل المال ، كما قال مسلم بن الوليد .

يجود بالنفس إذ ضَنّ البخيل بها ... والجود بالنفس أقصى غاية الجودِ

قال : وإذا جاز أن يسمى بذل النفس جوداً جاز أن يسميه ندى أيضاً وكرماً وسخاء ، وهذا الذي ذكره رحمه الله أقصى ما يجوز أن يتأول به ، ولا يحمل قول الشاعر على الفساد ، وأما إذا عدنا إلى التحقيق علمنا أن لفظ الندى المطلق لا يفيد إلا بذل المال والكرم ، ولا يكاد يستعمل في بذل النفس ، وإن استعمل فعلى وجه الإضافة ، فأما مع الإطلاق فلا يفيد ذلك ، ثم إذا سوغنا ما ذهب اليه على بعده كان لفظ – الندى – حشواً ، لأن الشجاعة قد أغنت عنه ، فيمكن حمل هذا البيت على الحشو الذي يختلّ به المعنى على ما ذكرناه من تأويله الظاهر ، وعلى الحشو الذي يكون غير مؤثر في الكلام على ما خرّجه الشريف رحمه الله وتأوّله .

وأما الكلمة التي تقع حشواً غير مؤثرة فأمثلتها كثيرة موجودة في النظم والنثر ، ومنها قول أبي تمام :

جذبتُ نداه غدوةَ السبت جذبــة   فخر صريعاً بين أيدي القصائدِ

لأن قوله — غدوة السبت — حشو لا يحتاج إليه ، ولا تقع فائــدة بذكره ، ومن ذا الذي يؤثر أن يعلم اليوم الذي أعطى الممدوحُ فيه أبا تمام ؟ وأي فرق بين أن يقع عطاء في يوم السبت أو الأحد أو غيرهما من الأيام ؟ وما بقي عليه شيء إلا أن يخبر بتاريخ ذلك الوقت ، وموضع ذلك اليوم من الشهر .

فمثل هذا وأشباهه الحشو الذي يقع ولا تعرض في ذكره فائــدة إلا ليصح الوزن ، وهو عيب فاحش في هذه الصناعة ، وما أكثر ما تستعمل — أمسى وأصبح وأخواتها — في هذا الموضع من الحشو ، ويجب أن تعتبر ذلك بأن تنظر الفائدة فيه ، فإن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه فالفائدة حاصلة ، وإن كان الأمر بخلاف ذلك فهو حشو لا يحتاج إليه ، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذي يرجع اليه ، ويُعوّل على النظر من جهته ، ومثال ذلك أن يقال — أصبحنا مُغيرين على بني فلان — فإن موقع — أصبحنا — في هذا الموضع موقع صحيح ، لأنهم لم يكونوا أغاروا عليهم في وقت المساء ، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (فأصبحوا في ديارِهمْ جاثمينَ)[1] لأن الأمر لم يطرقهم إلا ليلاً ، فأما لو قال قائل — أصبح العسل حلواً — لكان قوله — أصبح — حشواً ، لأنه قد أمسى كذلك ، ويدل على صحة هذا واعتبار العلماء له ما ذكره أبو الحسن على ابن عيسى الرّماني في كتابه المعروف بالجامع في علم القرآن ، فإنه قال في قوله تعالى : (حبطتْ أعمالهمْ فأصبحوا خاسرين)[2] . وإنما ذكر الصباح من غير أن يراد به معنى الصباح لأنهم بمنزلة من أصبح على أسوإ حال ، وذلك لأن أكثر ما يكون من هيجان الإعلال بالليل ، فيؤمّل لصاحبها حسن الحال

(١) سورة الاعراف الآية ٧٨

(٢) سورة المائدة الآية ٥٣ .

عند الصباح ، فإذا كان الضد من ذلك حصل على الهلاك ، فلم يرض أبو الحسن أن تقع – أصبح – في كلام الله تعالى حشواً ، بل تأوّل ذلك كما يتأوّله مثله ، وفي ضمن قوله الشهادة بما ذكرناه والإذعان له ، فإن قال قائل : كيف يمكنكم أن تقولوا هذا ؟ وعلى الصحيح من مذاهبكم أن دليل الخطاب عندكم ليس بحجة : وأن تعليق الحكم باسمٍ أو صفةٍ أو شرط أو غايةٍ لا يدل على انتفائه بانتفاء ذلك . وإذا كان هذا قولكم فليس في قول القائلً – أصبح السكر حلواً – دليل على أنه لم يمس كذلك ، كما زعمتم أن ليس في قول النبي ﷺ : « في سائمة الغنم الزكاة »[1] دليل على أن المعلوفة لا زكاة فيها ، ولا يمتنع عندكم أن يقال – في سائمة الغنم الزكاة – وإن كانت واجبةً في معلوفتها ، فكذلك لا يقبح أن يقال – أصبح العسل حلواً – وإن كان قد أمسى أيضاً بهذه الصفة ، قيل : الجواب عن هذا السؤال أن الفرق بين ما نجيزه من تعليق الحكم بصفة وثبوته لما انتفت عنه تلك الصفة في مثل قوله عليه السلام : « في سائمة الغنم الزكاة » وبين ما نكرهه من قول القائل – أصبح السكر حلواً – لأن النبي ﷺ إذا قال : « في سائمة الغنم الزكاة » فليس مراده أن يبين لنا حال المعلوفة هل تجب فيها الزكاة أم لا ؟ بل هي مسكوت عنها ، فتجوّز فيها ما كنا نجوزه في السائمة قبل هذا القول ، وليس كذلك قول القائل – أصبح العسل حلواً – لأنه يريد حلواً في كل حال من صباحٍ أو مساءٍ ، فلذلك كان ذكر الصباح حشواً ، ومثله في مسألتنا أن يكون ﷺ يقصدً أن يبين لنا حال الزكاة في الغنم جميعها السائمة والمعلوفة ، ثم يقول : « في سائمة الغنم الزكاة » فإنا نقول إن هذا اللفظ غير موافق للمقصود ، إذ كان لا يعطينا تصريحه ولا فحواه في المعلوفة حكماً ، كما قلنا إن من أراد أن يصف لنا العسل بالحلاوة

---

(1) اخرج النسائي في باب الزكاة :

« ... وفي صدقة الغنم سائمتها » .

في جميع الأوقات ثم قال ــ أصبح العسل حلواً ــ فإنه قد أتى بأصبح حشواً لغير فائدة ، فبان الفرق بين الأمرين .

ومن الحشو أيضاً قول أبي تمام :

كالظبية الأدْماءِ صافتْ فــارتعتْ زهر العَرَار الغضِّ والجثجاثا

فإن الجثجاث إنما جاء به حشواً لأجل القافية ، وإلا فليس للظبية فضيلة إذا رعت الجثجاث ، ولا له فيها ميزة على غيره من النبات ، وقد سبقه إلى مثل هذا الحشو في القافية عديّ بن الرقّاع العامليّ فقال :

وكأنهــا بــين النساء أعارهــا عينيه أحورُ من جآذر جــاسم

لأن جاسم إنما وردت هنا لأجل القافية لا لمعنى فيها ، وهي قرية بالشام من أعمال دمشق ، وفيها ولد أبو تمام الطائي ، وليس لجآذرها ميزة على غيرها ، وقد سألت عن ذلك جماعة ممن يخبر تلك الناحية فما وجدت عندهم فيها إلا ما عندهم في غيرها من البلاد .

ومن ذلك أيضاً قول علي بن محمد البصري :

وسابغة الأذيال زَغْفُ مفاضــة تكنفهــا مني نِجادٌ مخطّــطُ[1]

فليس لكون النجاد مخططاً تأثير في صفة الدرع ، وإنما الغرض بذكره القافية .

وأضداد هذا في وقوع الفائدة بالكلمة التي تكون فيها القافية كثير ، ومنه قول امرئ القيس :

كأنّ عيونَ الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزع الذي لم يثقّــب

(١) الزغف من الدروع : المحكمة اللينة . ومفاضة : واسعة . والنجاد : الثوب .

فإنه لما أتى على التشبيه قبل القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة في قوله – لم يثقّب – لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون .

وكذلك قول زهير بن أبي سُلمى :

كأن فُتاتَ العِهن في كل منزل نزلن به حبّ الفنا لم يحطّم

فقوله – لم يحطّم – في هذا البيت مثل – لم يثقب – في البيت الذي قبله .

وروى أبو الفرج قُدامة بن جعفر عن محمد بن يزيد المبرّد عن التَوّزي ، قال : قلت للأصمعي : من أشعر الناس ؟ فقال : من يأتي إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراً ، أو الكبير فيجعله بلفظه خسيساً ، أو ينقضي كلامه قبل القافية فإذا احتاج إليها أفاد بها معنى ، قال : نحو من ؟ قال : نحو ذي الرمّة حيث يقول :

قِفِ العيسَ في أطلال ميّة فاسألِ رسوماً كأخلاقِ الرداءِ ...

فتم الكلام . ثم قال – المسلسل – فزاد شيئاً ، ثم قال :

أظن الذي يجدي عليك سؤالُها دموعاً كتبديد الجُمان ...

فتمّ كلامه . ثم قال – المفصل – فزاد شيئاً ، قال : قلت : ونحو من ؟ قال : الأعشى حيث يقول :

كناطحٍ صخرةً يوماً ليفلقها فلم يَضِرْها وأوهى قرنه الوَعِلُ

فزاد معنى ، قال : قلت : وكيف صار الوعل مفضلاً على كل ما ينطح ؟ قال : لأنه ينحط من أعلى الجبل على قرنيه فلا يضيره .

وقد سمى أصحاب صناعة الشعر هذا المعنى الإيغال وأرادوا بذلك أن الشاعر يوغل بالقافية في الوصف إن كان واصفاً ، وفي التشبيه إن كان مشبّهاً .

ويجب أن تعلم أن هذا الموضع من حشو البيت شديد المراعاة لأجل أنه القافية ، فإذا وقعت فيه الإصابة أو الخطأ كان أظهر لهما إذا وقعا في كلمة من متن البيت ، لما يختص به هذا الموضع من فضل العناية ، إذ كان متميزاً بالقصد مما هو طرف وقافية .

وعلى هذا يقع الأمر أيضاً في السجع من الكلام المنثور ، وكثيراً ما يتعذر على مؤلفه القرينة فيتحمل الكلام تحملاً شديداً ، ويأتي بمعان خارجة عن غرضه ، حتى يظفر بالسجعة بعد تعب ، ويكون معها بمنزلة من يطلب شيئاً يصيده ، فهو يجد في الطلب ، والمقصود يجتهد في الهرب ، ويجيء من هذا اختلاف الفصول في الطول والقصر ، لأنه يحتاج في طلب القرينة إلى إطالة الفصل حتى يزيد على ما قبله زيادة فاحشة ، وهذا عيب ظاهر في أكثر من ينتحل صناعة الكتابة في زماننا هذا ، وقد سن الكتاب المتقدمون من تجنب السجع في أكثر كلامهم سنة لو اعتمدت لوجدت فيها الراحة من هذا العارض ، لأنهم إذا كانوا لا يحفلون بالسجع فالواجب اطراحه في الموضع الذي يكون متكلفاً نافراً ، فأما الشعر فلا مندوحة عن القافية ، فإن تعذرت في البيت فليس غير ترك ذلك البيت رأساً ، وسيأتي الكلام في هذا الباب إذا صرنا إلى ذكر التناسب في الألفاظ بمشيئة الله وعونه .

فأما زيادة — ما — في قول الله تعالى : (فبما رحمة من الله لنت لهم)[1] وقوله تعالى : (فبما نقضهم ميثاقهم)[2] . فإن لها هنا تأثيراً في حسن النظم ، وتمكيناً للكلام في النفس ، وبعداً به عن الألفاظ المبتذلة ، فعلى هذا لا يكون حشواً لا يفيد ، وأهل النحو يقولون : إن — ما — في هذا الموضع صلة مؤكدة للكلام ، وقد يكون التوكيد عندهم بالتكرار كما

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

(٢) سورة النساء الآية ١٥٥ .

سورة المائدة الآية ١٣ .

يكون بالعلامة الموضوعة له ، وإذا أفاد الكلام شيئاً فليس من الحشو المذموم ، لأن حقيقة الحشو هو الذي يكون دخوله في الكلام وخروجه على سواء ، وإنما الغرض به إقامة الوزن في الشعر ، أو ما يجري مجرى ذلك في النثر ، وقد جاءت — ما — في الشعر أيضاً على معنى ما وردت في الآية ، قال الشاعر[1] :

فاذهبي ما إليك أدركني الحلْـ ـمُ عداني عن هيجكم أشغالي

ومن هذا القبيل أيضاً دخولها في — ابنما — قال المتلمس :

وهل ليَ أمٌّ غيرها إن تركتها أبى الله إلا أن أكون لها ابنما

وقال الآخر[2] :

لُقَيْمُ بن لُقْمانَ من أخته فكان ابن أختٍ له وابنما

وورودها في هذا الموضع خاصة كثير ، فهذا مبلغ ما نقوله في الحشو ، ليكون دليلاً على غيره ، ومنبهاً على مثله .

ومن وضع الألفاظ موضعها اللائق بها ألاّ يكونَ الكلام شديد المداخلة يركب بعضه بعضاً ، وهذا هو المعاظلة التي وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه زهير بن أبي سُلمى بتجنبها فقال : كان لا يعاظل بين الكلام ، لأن المعاظلة الداخلة ، ومن ذلك يقال — تعاظلت الكلاب — وغيرها مما يتعلق بعضه ببعض عند السفاد ، وقد غلط في تمثيل هذا أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب ، وبيّن خطأه فيه أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي رحمه الله ، لأن أبا الفرج قال : إن المداخلة التي تكره ووصف عمر رضي الله عنه زهيراً بتجنبها أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، قال : وما

(١) أعشى قيس .
(٢) النمر بن تولب .

أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة ، مثل قول أوْس بن حجر :

وذلتُ هِدْمٍ عارٍ نواشِرُهــا ... تصمتُ بالماء تولباً جَدَعا[1]

فسمى الصبي تولباً والتولب ولد الحمار ، ومثل قول الآخر :

وما رقد الوِلــدانُ حتى رأيتــه ... على البكر يَمْرِيه بساق وحافرِ

فسمى رجل الإنسان حافراً ، وهذا ليس من المعاظلة التي هي ركوب بعض الكلام بعضاً ومداخلة بعضه في بعض والصحيح من تمثيل ذلك ما ذكره أبو القاسم الآمديّ وهو قول أبي تمام :

خان الصفاءَ أخٌ خان الزمان أخــاً ... عنه فلم يتخوّن جسمه الكمد[2]

لأن ألفاظ هذا البيت يتشبث بعضها ببعض ، وتدخل الكلمة من أجل كلمة أخرى تجانسها وتشبهها ، مثل خان وخان ويتخوّن وأخ وأخاً ، فهذا هو حقيقة المعاظلة .

وكذلك قول أبي تمام أيضاً :

يا يومَ شرّدَ يومَ لهوي لهوَه ... بصبابتي وأذلّ عزَّ تجلّـدي

فقوله ـ يا يوم شرّد يوم لهوي لهوه ـ شديد التعاظل حتى كأنه سلسلة .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

يومٌ أفاضَ جوًى أغاضَ تعزّيــاً

خاضَ الهوى بَحرَيْ حِجاهُ المزبِــد

---

(١) هذا البيت من قصيدة له في رثاء فضالة بن كلدة .
والهدم : الثوب البالي ، والنواشر عروق باطن الذراع ، وجدعا : سيء الغذاء .
(٢) لم يتخون : لم ينقص .

وقال أبو القاسم : فإن قال قائل : إن هذا الذي أنكرته من تشبث الكلام بعضه ببعض ، وتعلق كل لفظة بما يليها ، وإدخال كلمة من أجل أخرى تشبهها وتجانسها ، هو المحمود من الكلام ، وليس من المعاظلة في شيء ، ألا ترى أن البلغاء والفصحاء لمّا وصفوا ما يستجاد ويستحب من النثر والنظم قالوا : هذا كلام يدل بعضه على بعض ، ويأخذ بعضه برقاب بعض ، قيل : هذا صحيح من قولهم ، ولم يريدوا به هذا الجنس من النظم والنثر ، ولا قصدوا هذا النوع من التأليف ، وإنما أرادوا المعاني إذا وقعت ألفاظها في مواقعها ، وجاءت الكلمة مع أختها المشاكلة لها التي تقتضي أن تجاورها بمعناها ، إما على الاتفاق أو التضاد حسبما توحيه قسمة الكلام ، وأكثر الشعر هذا سبيله ، وذلك نحو قول زهير :

سئمتُ تكاليف الحياة ومن يعشْ ثمانين حولاً – لا أبا لك – يسأمِ

لأنه لما قال في أول البيت – سئمت – وقال – ومن يعش ثمانين حولاً – اقتضى أن يكون في آخره – يسأم .

وكذلك قوله :

والسِّترُ دون الفاحشات وما يلقاك دون الخير من سِتْرِ

فالستر الأول اقتضى الستر الثاني .

وكذلك قول امرئ القيس :

فإن تكتموا الداء لا نُخْفه وإن تقصدوا الذم لا نقصدِ

فإن كل لفظة تقتضي ما بعدها .

فهذا هو الكلام الذي يدل بعضه على بعض ويأخذ بعضه برقاب بعض ، وإذا أنشدت صدر البيت علمت ما يأتي من عجزه ، فالشعر الجيد أو أكثره على هذا مبنيّ ، وهذا الذي ذكره أبو القاسم رحمه الله صحيح ، ويجب أن

يقتدى به في هذا الباب ، وقد بين المعاظلة وفرق بينها وبين غيرها من العيوب بالتمثيل للذي ذكره .

فأما الذي قاله من دلالة بعض الكلام على بعض حتى يمكن استخراج قوافيه إن كان شعراً ، ويكون بعض البيت شاهداً لبعض ، فهو من النعوت المحمودة ، وسيأتي الكلام في ذلك مستوفىً عند ذكر القوافي والأسجاع بعون الله ومشيئته ، وبعض الناس يسمي هذا الفن من الشعر التوشيح ، وبعضهم يسميه التسهيم[1] ومثاله قول الشاعر :

عجبتُ لسعي الدهر بيني وبينها ... فلما انقضى ما بيننا سكَّن الدهرُ[2]

وقول عمرو :

وكنت سَناماً في فَزارةَ تامكـا ... وفي كلّ حي ذروةٌ وسَنامُ[3]

وقوله أيضاً :

إذا لـم تستطع شيئاً فدعْـهُ ... وجاوزه إلى مـا تستطيـعُ[4]

وقول أبي عُبادة :

مشيبٌ كَبثّ السرّ عيّ بحملـه ... محدّثه أو ضاق صدرُ مذيعـه
تلاحقَ حتى كاد يـأتي بطيئه ... يحثّ الليالي قبل أتيِ سريعه[5]

وقولـه :

أبكيكما دمعاً ولو أنّـي علـى ... قدر الجوى أبكي بكيتكما دَما[6]

---

(١) نوع من البديع يسمى الارصاد ايضا .
(٢) هو لابي صخر الهذلي .
(٣) هو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي .
(٤) الارصاد في قوله ـ اذا لم تستطع .
(٥) الارصاد في قوله ـ حتى كاد يأتي بطيئه .
(٦) الارصاد في قوله ـ ابكيكما دمعا .

لأن هذه الأبيات كلها إذا سمع الانسان صدورها ، وكان قد عرف الرويّ المقصود فيها ، عرف الكلمة التي تكون قافية قبل الوصول اليها ، وأمثال هذا كثيرة ، وسيأتي ذكرها في باب القوافي والأسجاع وترك التكلف والتعقيد في الكلام ، بمشيئة الله وعونه .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألاّ يعبرَ عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم ، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح ، بل يستعمل في جميع الأغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض ، في موضع الجِدّ ألفاظه ، وفي موضع الهزل ألفاظه ، ومثال ما استعمل من هذه الألفاظ في غير موضعه قول أبي تمام :

ما زال يهذي بالمكارم دائباً   حتى ظننّا أنه محموم

وقوله :

وتُشفى الحربُ منه حين تغلي   مراجلُها بشيطانٍ رجيم

وقوله :

ولّى ولم يظلم وهل ظلم امرؤٌ   حثّ النّجاء وخلفه التّنينُ

وقول الحسين بن الضحاك :

كذا من يشرب الراح   مع التنين في الصيف

وقول أبي نُوَاس :

جاد بالأموال حتى   حسبوه الناس حمقا

وقول العنبري :

ما كان يعطي مثلها في مثله   إلا كريم الخِيم أو مجنون

وقول أبي تمام :

يا أبا جعفر جعلت فداكا   فاق حسنَ الوجوه حسن قفاكا

لأن — يهذي ، والمحموم ، والشيطان الرجيم ، والتنين ، والحمق ،

والجنون ، وذكر القفا – من الألفاظ التي تستعمل في الذم ، وليست من ألفاظ المدح .

وقد كان بعض الأدباء يعيب قول ابن الرومي :

مـــنْ شعرهـــا مـــن فضةٍ   وثغرهـــا مـــن ذهـــبِ

ويقولُ : إن التشبيه بالفضة والذهب إنما يقع في المدح ، وكان يجب أن يهجو هذه المرأة بما يستعمل من ألفاظ الذم وطرقه .

فإن قال قائل : إذا كان التنين هو الحية ، وكانوا كثيراً ما يشبهون الممدوح بالحية ، ويقولون – هو صِلّ صفاة ، وحية واد ، وأرقم وأسود وغير ذلك – كما قال أبو الطيب :

يمـــد يديه في المفاضـــة ضيغمٌ   وعيناه من تحت التريكةِ أرقمُ[1]

وقال آخر :

إني على رأس العـــدو وتحتـــه   كلُغامُ قسطلة وحيّـــةُ وادِ[2]

وقال الرضي :

نبهتَ مـــني يـــا أبنـــا الغيداقِ   أصمّ لا يسمع صوت الراقـــي
ذا ريقـــة تهـــزأ بـــالدريـــاقَ   كأنمـــا أمّ مـــن الإطراقِ[3]

وقال حُريث بن عتّاب :

أترجو الحياة يا ابن بشر بن مسهرٍ   وقد علقت رجلاك في ناب أسودا
من الصم تكفي مرّةٌ من لعابـــه   وما عاد إلا كان في العود أحمدا

(١) المفاضة : الدرع الواسعة ، والتريكة : البيضة تشبيها لها ببيضة النعامة اذا خرج منها الفرخ .

(٢) اللغام : زبد افواه الابل ، والقسطلة : هدير الابل .

(٣) أم : شج في رأسه .

وأمثال هذا كثيرة ، فكيف يكون ذكر التنين عيباً ولا يكون ذكر الأرقم والصل والأسود عيباً ، ومعنى الجميع واحد ، قيل له : إننا لم ننكر التنين لأجل معناه فيقال لنا — إن معنى التنين والحية واحد ؟ وإنما عيناه من أجل مدحه ، لأن هذه اللفظة لم تستعمل في المدح ، وتلك الألفاظ قد استعملت فيه ، وليس يمتنع أن يكون للشيء الواحد إسمان يستعمل أحدهما في موضع ويستعمل الآخر في موضع آخر ، وهذا شيء إنما أصله العرف والعادة ، دون أصل وضع الأسماء في اللغة ، ألا ترى أن الإنسان إذا مدح ذكر الرأس والكاهل والهامة ، وإذا هجا ذكر القفا والأخادع والقذال ، وإن كانت معاني الجميع متقاربة ، وليس يحسن أن يخاطب الملوك فيقال لبعضهم — وحق يافوخك أو قمحدوتك أو أخادعك أو قذالك أو قفاك — قياساً على أن يقال له — وحق رأسك — لأن الاستعمال يختلف في الألفاظ ، وإن كان المعنى فيها غير مختلف على ما قدمناه .

ومن هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، وذلك أصل من أصول الفصاحة ، وشرط من شروط البلاغة ، وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك ، ولا تكون الكناية فيها مرضية ، فإن لكل مقام مقالا ، ولكل غرض فناً وأسلوباً ، ومما يستحسن من الكنايات قول امرئ القيس :

فصرنا إلى الحسنى ودقّ كلامنا ورضت فذُلتْ صعبة أيّ إذلال

لأنه كنى عن المباضعة بأحسن ما يكون من العبارة .

وروي عن أبي الحسين جعفر بن محمد بن ثوابة : أنه لما أجاب أبا الجيش خُماريه بن أحمد بن طولون عن المعتضد بالله من كتابه بإنفاذ ابنته التي زوجها منه ، قال في الفصل الذي احتاج فيه إلى ذكرها : وأما الوديعة

فهي بمنزلتهما انتقل من شمالك إلى يمينك ، عناية بها ، وحياطة لها ، ورعاية لمواتك فيها . وقال للوزير أبي القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب : والله إن تسميتي إياها بالوديعة نصف البلاغة ، واستحسنت هذه الكناية حتى صار الكتّاب يعتمدونها .

وكتب أبو إسحاق الصابي عن عز الدولة بختيار بن معزّ الدولة إلى أبي تغلب بن ناصر الدولة في إنفاذ ابنته المزوجة منه : وقد توجه أبو النجم الحرمي أيده الله نحوك بالوديعة ، وهو الأمين على ما يحوطه ويحفظه ، والوفي بما يحرسه ويلحظه ، وإنما نقلت من مَغْرِس إلى معرّس[1] ومن وطن إلى سكن ، ومن مأوى بِرّ وانعطاف ، إلى مثوى كرامة وإلطاف .

فأجاب أبو تغلب عن هذا بكتاب من إنشاء أبي الفرج الببّغا ، قال في جوابه عن هذا الفصل : ووصل أبو النجم بدر الحرمي بالأمانة العظيم قدرها ، والصفوة البينة نسبها وذكرها ، فقال : عوض الوديعة الأمانة ليغاير بين اللفظين .

وكذلك سبق بعضهم إلى الكناية عن الهزيمة بالتحيز اتباعاً لقول الله تعالى : (وَمَنْ يُوَلِّهِم يومئذ دُبُرَه إلا متحرّفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة).[2] ثم صارت هذه العبارة للكتّاب سنّة ، وخبرني من أثق به عن رجل من أهل بغداد يصنع الغزل من الذهب ، قال : أحضرني الوزير أبو الحسن علي ابن عبد العزيز المعروف بابن حاجب النعمان وزير القادر بالله ، وأخرج إليّ عَلَماً مذهّباً عليه اسم المقتدر بالله ، قد بَلَى وخَلِق وبقي فيه الذهب ، فقال لي : كيف السبيل إلى أخذ ما على هذا من الذّهب ؟ فقلت : يحرق ، فصاح صيحة عظيمة ، وقال : ويلك ، ما هذا التهجم ؟ أتحرق أعلام أمير المؤمنين ؟ وأمر بإخراجي ، فدفعت وقد قاربت التلف من هيبته والخوف منه ، وتعقبني أهل المجلس بالسؤال في بسط عذري بعدم الفهم

---

(١) المعرس : المكان الذي يعرس فيه القوم ، اي ينزلون من السفر للراحة ثم يسافرون من جديد .

(٢) سورة الانفال الآية ١٦ .

لما أنكره عليّ ، فأمر بإعادتي اليه وقال : هيه ما الذي تقول ؟ فقلت : ما يرسمه سيدنا الوزير ، فقال : قل : يستخلص ، فقلت : يستخلص ، فقال : خذه وانصرف ، فأخذت العلم ومضيت فأحرقته ، وأحضرت له ما خرج فيه من الذهب فأخذه .

ومن هذا الفن أيضاً من حسن الكناية قول أبي الطيب :

تدّعي ما ادعيتُ من ألم الشـــو   ق إليها والشوقُ حيث النحولُ

لأنه كنى عن كذبها فيما ادعته من شوقها بأحسن كناية ، وكذلك قوله :

لو أنّ « قَنّا خُسْرَ » صبّحكم   وبرزتِ وحدكِ عاقه الغزل[1]

لأنه أراد – انهزم – فكنى عن هزيمته بعاقه الغزل ، وتلك أحسن كنايةٍ في هذا الموضع .

وأضداد هذا من قبح العبارات قول أبي الطيب :

إنّي عـــلى شغفي بما في خُمْرها   لأعفّ عما في سراويلاتهـــا

وقول الآخر :

تعطِـــين مـــن رجليك مــــا   تُعطَى الأكف من الرّغاب[2]

وقول الرضي يرثي والدته :

---

(١) قناخسر اسم عضد الدولة .

(٢) الرغاب : الارض اللينة الواسعة .

كأن ارتكاضي في حشاكِ مسبّباً   ركضَ الغليل عليكِ في أحشائي

لأنك إذا تأملت هذين البيتين وجدتهما يجريان من بيت امرئ القيس مجرى الضد ، وذلك أن امرأ القيس عبر عما يجب أن يكنى عنه من المباضعة فكنى بأحسن كناية ، وهذان عبرا عما لا يجب أن يكنى عنه ، فأتيا بألفاظ يجب أن يكنى عنها .

وقد ذهبَ بعض المفسرين إلى أن قوله تعالى : (كانا يأكلان الطعامَ)[1] كناية عن الحدث ، وليس الأمر على ما قال ، بل معنى الكلام على ظاهره ، لأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً ، كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً ، وهذا شيء ذكره أبو عثمان الجاحظ ، وهو صحيح .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألاّ يستعملَ في الشعر المنظوم والكلام المنثور من الرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم والألفاظ التي تختص بها أهل المهن والعلوم ، لأن الإنسان إذا خاض في علم وتكلّم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وكلام أصحاب تلك الصناعة ، وبهذا شرف كلام أبي عثمان الجاحظ ، وذلك أنه إذا كاتب لم يعدل عن ألفاظ الكتّاب ، وإذا صنّف في الكلام لم يخرج عن عبارات المتكلمين ، فكأنه في كل علم يخوض فيه لا يعرف سواه ولا يحسن غيره ، ومما يذكر من هذا النوع في استعمال ألفاظ المتكلمين قول أبي تمام :

مودةٌ ذهبٌ أثمارهـا شَبَـهٌ   وهمّةٌ جوهر معروفها عرَضُ

لأن الجوهر والعرض من ألفاظ أهل الكلام الخاصة بهم .

(١) سورة المائدة الآية ٧٥ .

ومن ألفاظ النحويين قوله أيضاً :

خرقاءُ يلعب بالعقول حبابها كتلعب الأفعال بالأسماء[1]

وقول أبي الطيّب :

إذا كان ما تنويه فعلاً مضارعاً مضى قبْل أن تُلقى عليه الجوازمُ

وقوله :

وكان ابنا عدوّ كاثَراه له ياءَيْ حروفِ أنيسيانِ[2]

وقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

تلاقٍ تفرّى عن فراق تذمه مآقٍ وتكسير الصفائح في الجمع[3]

وقوله أيضاً في بعض رسائله : فحرس الله عز سيدنا حتى تدغم الطاء في الهاء ، فتلك حراسة بغير انتهاء ، وكثيراً ما يسلك هذه الطريقة في كلامه ، وهي لائقة به ، لأنه لم تكن له يد في صناعة الكتابة ، ولا طريقة محمودة ، وإنما رسائله معدودة في كتب اللغة ودساتير الأدب ، فاستعمال هذا وما يجري مجراه فيها لائق .

ومن هذا النوع ما يحكى من أشعار أصحاب المهن واستعمالهم لألفاظ صناعاتهم ومعانيها فيما ينظمونه أو ينثرونه .وربما كان ذلك أو بعضه شيئاً يصنع وينسب إليهم ، وحكى أن بعض المهندسين حضرته الوفاة فقال : يا عالماً بجذر الأصم ومحيط الدائرة ، لا تقبض روحي إلا على خط مستقيم وزوايا قائمة .

وقيل : إن بعض الملوك أنفذ صاحباً له في جيش وكان طبيباً ، فلما عاد

---

(١) خرقاء : حمقاء صفة للخمر في الابيات قبله ، والحباب : الفقاقيع التي تعلو السوائل .

(٢) ياءي انيسيان : تصغير انسان .

(٣) تفرى : تشقق ، يعني انه تلاق ادى الى فراق .

إليه سأله عن الوقعة فقال له : التقت الفئتان في موضع كرخجة البيمارستان ، فلو ألقي مبضع لم وقع إلا على قيفال[1] فما كانت إلا ساعة حتى أبحر أعداؤنا بحراناً مهلكاً ، وعدنا في صحة مطلقة بإقبالك يا معتدل المزاج .

وخبرت أن عز الدولة بختيار بن معز الدولة قال يوماً وفي مجلسه جماعة من ندمائه وكتّابه : لينشدني كل واحد منكم أغزل ما يعرفه من الشعر ، فأنشده كل واحد منهم ما حضره ، فلما انتهى القول إلى أبي الخطاب مفضل ابن ثابت الصابي وكان أبوه طبيباً أنشده قول أبي العتاهية :

قال لي أحمدٌ ولم يدرِ ما بي أتحبّ الغداة عتبة حقّا
فتنفستُ ثم قلت نعم حبّـ ـا جرى في العروق عِرقاً فعِرقا

فقال له بختيار : لا تخرُج بنا يا أبا الخطاب عن صناعة الطب التي ما ترثها عن كلالة .

وكان أصحابنا إذا سمعوا قول المهلّبي :

يا من له رُتبٌ ممكّـ ـنة القواعد من فؤادي

قالوا : هذا يصلح أن يكون شعر بنّاء .

وقال الظاهر الجزريّ :

محاسنه هيولى كل حسنٍ ومغناطيسُ أفئدة الرجالِ

وهذا كأنه شعر فيلسوف .

وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قال : أنشدت أبا شعيب القلاّل أبيات أبي نُواس :

ودار ندامى عطّلوها وأدلجوا بها أثر منهم جديدٌ ودارسُ

(1) القيفال : عرق في اليد .

فقال : هذا شعر لو نقرته طنّ . فوصفه من طريق صناعته .

وقال أبو القاسم الآمدي في قول أبي تمام :

العـــارُ والنـــار والمكروه والعطبُ   والقتل والصّلب والمرّان والخشبُ[1]

هذا كأنه من كلام خالد الحداد .

وكان بمعرّة النعمان شاعر يعرف بالوامق ، موصوف بالخلاعـــة والمجون ، فكان ينظم أشعاراً في حائك وإسكاف وصائغ ومـــن يجري مجراهم ، ويستعمل ألفاظ تلك الصناعة ومعانيها في ذلك الشعر ، فممـــا يروى له في غلام إسكاف قوله :

إن سَنّ بالهجـــران شفرتَـــهُ   ليقـــدّ قلبي قـــدّ مجتهـــد
فـــلأصبرنّ كصـــبر تجتجـــةٍ   متمسكاً بمحلّـــل العُقَـــد

وهذا إنما يسوغ على هذا السبيل من الهزل والخلاعة ، فأما في باب الجدّ فليس يحسن أن يستعمل في كل موضع منه إلا الألفاظ اللائقة به ، وشعر أبي عبد الله بن الحجاج وإن تضمن كثيراً من الألفاظ التي لا تحسن في مواضع الجد ، فإنه قد جاء بها في الموضع اللائق بها ، ولأجل هـــذا حسنت ولم تقبح ، ألا ترى أن قول ابن نُباتة :

وقال لنـــا الزمان ظلمتموهُـــمْ   فقلنـــا للزمان دَعِ الفضـــولا

ليس بمختار على طريقته في الجد وفنه ، ولو ورد في شعر أبي عبد الله ابن الحجاج كان مرضياً مختاراً .

ومن شروط الفصاحة المناسبة بين اللفظين ، وهي على ضربين :

مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة ، ومناسبة بينهما من طريق المعنى ،

(١) المران : شجر صلب تتخذ منه الرماح .

فأما المناسبة من طريق المعنى فسنذكرها في المعاني إذا وصلنا إليها من هذا الكتاب بعون الله ومشيئته ، وأما المناسبة بينهما من طريق الصيغة فلها تأثير في الفصاحة . ومثال ذلك ما رواه أبو الفتح عثمان بن جنّي ، قال : قرأت على أبي الطيب قوله :

وقد صارت الأجفانُ قَرْحاً من البكا
وصار بَهاراً في الخدود الشقائقُ[1]

فقلت : قَرْحى ، فقال : إنما قلت – قرحاً – لأنْ قلتَ – بَهاراً .

فهذه المناسبة التي تؤثر في الفصاحة ، والشعراء الحذاق والكتاب يعتمدونها ، وكتب بعضهم إذا كنت لا تؤتى من نقص كرم ، وكنت لا أوتي من ضعف سبب ، فكيف أخاف منك خيبة أمل ؟ أو عدولاً عن اغتفار زلل ، أو فتوراً عن لم شعث وإصلاح خلل ؟ فناسب بين نقص وضعف ، وكرم وسبب ، وعدول وفتور – بالصيغ ، وإلا فقد كان يمكنه أن يقول : مكان نقص قلة ، فلا يكون مناسباً لضعف ، ومكان كرم جوداً فلا يكون مناسباً لسبب ، ومكان سبب شكراً فلا يكون مناسباً لكرم ، ومكان فتور تقصيراً فلا يكون مناسباً لعدول .

ومن هذا النحو أيضاً قول أبي تمام :

مها الوحش إلا أنّ هاتا أوانسٌ ... قنَا الخط إلا أنَّ تلك ذوابلُ

فناسب بين مها وقنا ، والوحش والخط .

وكذلك قول أبي عُبادة :

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعاً ... وأقدم لما لم يجد عنك مهرَبا[2]

---

(1) البهار : زهر اصفر ، ومفردها بهارة .

(2) هو من قصيدة له في مدح الفتح بن خاقان في وصف مبارزته للاسد .

فناسب بين – أحجم وأقدم ، ومطمعاً ومهرباً ، وعنك وفيك – وأمثلة هذا أكثر من أن تحصى .

ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ السجع والإزدواج ، ويُحدُ السجع بأنه تماثل الحروف في مقاطع الفصول وبعض الناس يذهب إلى كراهة السجع والإزدواج في الكلام ، وبعضهم يستحسنه ويقصده كثيراً ، وحجة من يكرهه أنه ربما وقع بتكلف وتعمّل واستكراه ، فأذهب طُلاوة الكلام وأزال ماءه ، وحجة من يختاره أنه مناسبة بين الألفاظ يحسنها ، ويظهر آثار الصنعة فيها ، ولولا ذلك لم يرد في كلام الله تعالى ، وكلام النبي ﷺ ، والفصيح من كلام العرب ، وكما أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه كذلك النثر يحسن بتماثل الحروف في فصوله ، والمذهب الصحيح أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة ، وبحيث يظهر أنه لم يُقْصَد في نفسه ، ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه ، ولا يكون الكلام الذي قبله إنما يتخيل لأجله ، وورد ليصير وصلة إليه ، فإنّا متى حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بموجبه ، لأنه إنما دل على قبح ما يقع من السجع بتعمل وتكلف ، ونحن لم نستحسن ذلك النوع . ووافقْنا أيضاً دليل من اختاره لأنه إنما دل به على حسن ما ورد منه في كتاب الله تعالى ، وكلام النبي ﷺ ، والفصحا من العرب . وكان يحسن الكلام ويبين آثار الصناعة ، ويجري مجرى القوافي المحمودة . والذي يكون بهذه الصفات هو الذي حمدناه واخترناه ، وذكرنا أنه يكون سهلاً غير مستكره ولا متكلف .

وقد حكى الجاحظ عن بشر بن المعتمر[1] أنه قال في وصيته في البلاغة :

---

(1) هو بشر بن المعتمر الهلالي البغدادي – ابو سهل – فقيه معتزلي ، من اهل الكوفة ، تنسب اليه الطائفة « البشرية » . له مصنفات في الاعتزال منها قصيدة في اربعين الف بيت رد فيها على جميع المخالفين . مات ببغداد سنة ٢١٠ هجرية .

إذا لم تجد اللفظة واقعة موقعها ، ولا صائرة إلى مستقرها ، ولا حالّة في مركزها ، بل وجدتها قلقة في مكانها ، نافرة في موضعها ، فلا تُكرهْها على القرار في غير موطنها ، فإنك إذا لم تتعاط قريض الشعر الموزون ، ولم تتكلف اختيار الكلام المنثور ، لم يعبك بترك ذلك أحد ، وإذا أنت تكلفتهما ولم تكن حاذقاً فيهما ، عابك من أنت أقل عيباً منه ، وأزرى عليك من أنت فوقه ، وهذا كلام صحيح يجب أن يقتدى به في هذه الصناعة .

وأما الفواصل التي في القرآن فإنهم سموها فواصل ولم يسموها أسجاعاً وفرقوا فقالوا : إن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحمل المعنى عليه ، والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في أنفسها ، وقال علي بن عيسى الرُمّاني : إن الفواصل بلاغة ، والسجع عيب ، وعلّل ذلك بما ذكرناه من أن السجع تَتْبعه المعاني ، والفواصل تتبع المعاني ، وهذا غير صحيح ، والذي يجب أن يحرر في ذلك أن يقال : إن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول على ما ذكرناه ، والفواصل على ضربين : ضرب يكون سجعاً ، وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع ، وضرب لا يكون سجعاً ، وهو ما تقاربت حروفه في المقاطع ولم تتماثل ، ولا يخلو كل واحد من هذين القسمين — أعني المتماثل والمتقارب — من أن يكون يأتي طوعاً سهلاً وتابعاً للمعاني ، وبالضد من ذلك ، حتى يكون متكلفاً يتبعه المعنى ، فإن كان من القسم الأول فهو المحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان ، وإن كان من الثاني فهو مذموم مرفوض .

فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ما هو من القسم المحمود ، لعلوه في الفصاحة ، وقد وردت فواصله متماثلة ومتقاربة ، فمثال المتماثلة قوله تعالى : (والطور وكتاب مسطور ، في رقٍ منشور ، والبيتِ المعمور)[1] . وقوله عز إسمه :

(١) سورة الطور الآيات ١ — ٢ — ٣ .

(طه ، ما أنزلْنا عليك القرآنَ لتشقى ، إلاّ تذكرةً لمنْ يخشى ، تنزيلاً ممّن خلقَ الأرضَ والسموات العلى ، الرحمنُ على العرشِ استوى)[1]. وقوله تبارك وتعالى : (والعاديات ضبحاً ، فالموريات قدْحاً ، فالمغيرات صبحاً ، فأثرن به نقعاً ، فوسطْنَ به جمعاً)[2] . وقوله تبارك وتعالى: (والفجر ، وليالٍ عشر ، والشفعِ والوترِ ، والليلِ إذا يَسْرِ ، هل في ذلك قسمٌ لذي حِجْر)[3] . وقوله تبارك وتعالى : (ألم تر كيفَ فعل ربُك بعادٍ ، إرَم ذاتِ العماد ، التي لم يخلقْ مثلُها في البلاد ، وثمودَ الذين جابوا الصخر بالواد ، وفرعَون ذي الأوتاد ، الذين طغوا في البلادِ ، فأكثروا فيها الفساد)[4] . وحذفوا الياء من (يسرى والوادي) طلباً للموافقة في الفواصل ، وقوله تعالى : (إقتربت الساعةُ وانشقّ القمرُ ، وإن يرْوا آيةً يعرضُوا ويقولوا سحرٌ مستمرٌ)[5] . وجميع هذه السورة على هذا الإزدواج ، وهذا جائز أن يسمى سجعاً لأن فيه معنى السجع ، ولا مانع في الشرع يمنع من ذلك ، ومثال المتقارب في الحروف قوله تبارك وتعالى : (الرحمنِ الرحيم ، مالكِ يوم الدين)[6] . وقوله تبارك وتعالى: (ق ، والقرآنِ المجيد ، بل عجبوا أنْ جاءهم منذرٌ منهمْ فقالَ الكافرونَ هذا شيءٌ عجيبٌ)[7] . وهذا لا يسمى سجعاً ، لأنا قد بينا أن السجع ما كانت حروفه متماثلة .

فأما قول الرُماني – إن السجع عيب والفواصل بلاغة – على الإطلاق فغلط ، لأنه إن أراد بالسجع ما يكون تابعاً للمعنى وكأنه غير مقصود ،

---

(١) سورة طه الآيات ١ – ٥ .
(٢) سورة العاديات الآيات ١ – ٥ .
(٣) سورة الفجر الآيات ١ – ٤ .
(٤) سورة الفجر الآيات ٥ – ١١ .
(٥) سورة القمر الآيات ١ – ٣ .
(٦) سورة الفاتحة ٣ – ٤ .
(٧) سورة ق ١ – ٢ .

فذلك بلاغة والفواصل مثله ، وإن كان يريد بالسجع ما تقع المعاني تابعة له وهو مقصود متكلف ، فذلك عيب والفواصل مثله ، وكما يعرض التكلف في السجع عند طلب تماثل الحروف ، كذلك يعرض في الفواصل عند طلب تقارب الحروف ، وأظن أن الذي دعا أصحابنا إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل ، ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعاً ، رغبة في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام والمروي عن الكهنة وغيرهم ، وهذا غرض في التسمية قريب ، فأما الحقيقة فما ذكرناه ، لأنه لا فرق بين مشاركة بعض القرآن لغيره من الكلام في كونه مسجوعاً ، وبين مشاركة جميعه في كونه عرضاً وصوتاً وحروفاً وكلاماً وعربياً ، ومؤلفاً ، وهذا مما لا يخفى فيحتاج إلى زيادة في البيان ، ولا فرق بين الفواصل التي تتماثل حروفها في المقاطع وبين السجع . فإن قال قائل : إذا كان عندكم أن السجع محمود فهلا ورد القرآن كله مسجوعاً ، وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع ؟ قيل : إن القرآن أنزل بلغة العرب وعلى عرفهم وعادتهم وكان الفصيح من كلامهم لا يكون كله مسجوعاً ، لما في ذلك من امارات التكلف والإستكراه والتصنع ، لا سيما فيما يطول من الكلام ، فلم يرد مسجوعاً جرياً به على عرفهم في الطبقة العالية من كلامهم ، ولم يخل من السجع لأنه يحسن في بعض الكلام على الصفة التي قدمناها ، وعليها ورد في فصيح كلامهم ، فلم يجز أن يكون عالياً في الفصاحة وقد أخل فيه بشرط من شروطها ، فهذا هو السبب في ورود القرآن مسجوعاً وغير مسجوع ، والله أعلم .

ومن الكتّاب المحدثين من كان يستعمل السجع كثيراً ، ولا يكاد يخلّ به ، وهو أبو أسحاق إبراهيم بن هلال الصابي [1] ، وأبو الفرج

(1) هو ابراهيم بن هلال بن ابراهيم بن زهرون الحراني ، ابو إسحاق الصابيء ، نابغة

المعروف بالبّبغاء[1] ، ومنهم من كان يكرهه ويتجنبه وهو أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد[2] ، وطريقته غير هؤلاء استعماله مرة ورفضه أخرى ، بحسب ما يوجد من السهولة والتيسير أو الإكراه والتكلف ، فأما عبد الحميد بن يحي ، وعبدالله بن المقفّع ، وأبو الربيع محمد بن الليث وجعفر بن يحي بن خالد ، وإبراهيم بن العباس ، وسعيد بن حُميد ، وأبو عثمان الجاحظ ، وأبو علي البصير ، وأحمد بن يوسف ، وإسماعيل ابن صبيح ، ومحمد بن غالب ، ومحمد بن عبدالله الأصفهاني ، وابن ثوابة ، وأبو الحسين أحمد بن سعد ، وأبو مسلم محمد بن بحر ، وأشباههم ، فإن السجع فيما وقفت عليه من كلامهم قليل ، لكنهم لا يكادون يخلون بالمناسبة بين الالفاظ في الفصول والمقاطع ، إلا في اليسير من المواضع .

وأما قول أبي الحسين بن سعد في بعض رسائله : وقد عرفت القدرَ فيما تراخى من كتبك ، وأبطأعني من برِّك ، ورجعت فيما اتفق من حال الجفاء في هذه الوهلة ، إلى ما عرفت صحته من العهد ، وخلوصه من الود ، فلم

كان اسلافه يعرقون بصناعة الطب ، ومال هو الى الادب ، فتقلد دواوين الرسائل والمظالم تقليدا سلطانيا في ايام المطيع لله العباسي ، ثم قلده معز الدولة الديلمي ديوان رسائله ، فخدمه وخدم بعده ابنه عز الدولة (بختيار) كان يحفظ القرآن ، وقد نشر له الامير شكيب ارسلان « رسائل الصابيء » وعلق عليه حواشي نافعة وله كتاب « التاجي » و « كتاب الهفوات النادرة» الذي نشره المجمع العلمي العربي بدمشق توفي سنة ٣٨٤ هجرية .

(١) هو عبد الواحد بن نصر بن محمد المخزومي ـ ابو الفرج ـ المعروف بالببغاء، شاعر مشهور ، من اهل نصيبين اتصل بسيف الدولة ، ودخل الموصل وبغداد ، ونادم الملوك والرؤساء . له ديوان شعر توفي سنة ٣٩٨ هجرية .

(٢) هو محمد بن الحسين العميد بن محمد ، ابو الفضل : وزير ، من ائمة الكتاب ، كان ضليعا في علوم الفلسفة والنجوم ، ولقب بالجاحظ الثاني قال عنه ابن الاثير : «كان ابو الفضل من محاسن الدنيا ، اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره من حسن التدبير وسياسة الملك والكتابة التي اتى فيها بكل بديع ، مع حسن خلق ولين عشرة ، وشجاعة تامة ، ومعرفة بامور الحرب والمحاضرات ، وبه تخرج عضد الدولة البويهي ومنه تعلم سياسة الملك ، ومحبة العلم والعلماء » . مات بهمدان سنة ٣٦٠ هجرية .

أجد لسوء الظن مساغاً ، ولا لظاهر الإعراض قبولاً ، لأنك الأخ المبلوة أخباره ، المتكافئة في الجميل أفعاله ، غير أن النفس تستوحش للمتنكر من حيث عرفت ، وتذم من حيث حمدت ، ويتضاعف عليها الأسف للجفاء إذا وقع من معدن البر ، والإرتياب إذا كان رديفاً للثقة ، وأرجو أن أكون من تلون الزمان فيك على أمن ، ومن وفائه بعد مودتك على أقوى أمل .

فإن في هذا الكلام تركاً للمناسبة بين الألفاظ ، لأن — قبولاً — ليس على وزن — مساغ — وتستوحش ليس بازائها كلمة ، لأنه كان ينبغي أن يقال — تستوحش لما تستنكر من حيث عرفت ، وتنفر مما تذم من حيث حمدت — أو غير — تستنكر — من الألفاظ التي تكون مناسبة لتستوحش ، وكذلك — البر — لا يناسب — الثقة — في الصيغة ، وأمن ليس على وزن أمل ، وهذا ليس بعيب فاحش ، وإنما هو ترك للأفضل والأولى من اعتماد المناسبة .

وحدثني أبو القاسم زيد بن علي الفارسي ، قال : حدثنا أبو عبيد نعيم بن مسعود الهروي ، قال : حدثنا أبو القاسم يحيى بن القاسم القصباني ، قال : حدثنا دعلج بن أحمد بن دعلج ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز البغوي ، قال : حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن غير واحد من رجاله عن أبي نعامة عمرو بن عيسى العدوي عن مسلم بن بديل عن إياس بن زهير عن سويد بن هبيرة عن النبي ﷺ قال : « خير المال سكة مأبورة ، ومهرة مأمورة »(١) فقال — مأمورة — لأجل المناسبة ، والمستعمل — مؤمرة — أي كثيرة النتاج ، كما قرىء : ﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ﴾(٢) ، أي كثرنا .

(١) أخرجه الإمام أحمد

(٢) سورة الاسراء الآية ١٦ .

وحدّثني زيد بن عليّ بهذا الإسناد عن أبي عبيد القاسم بن سلاّم عن يزيد بن سفيان عن منصور عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، أنه كان يعوِذ الحسن والحسين عليهما السلام فيقول : « أعيذكما بكلمات الله التامّة ، من كل شيطان وهامّة ، ومن كل عينٍ لامّة »[1] ولم يقل – مُلمة – لأجل المناسبة. وكذلك قوله ﷺ في بعض الحديث : « ترجعن مأزورات غير مأجورات » لأن مأزورات من الوِزرْ والمستعمل موزورات ، فجاء به هكذا لأجل المناسبة .

والسّجع الواقع موقعه كثير لمن طلبه ، ومنه قول أبي الفرج عبد الواحد ابن نصر الببّغا في أول رسالة له : إذا كانت حقيقة الشكر – أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة – في متعالم العرف والعادة ،إنما هي علة موضوعة لاستجلاب الزيادة ، فقد لزم بدليل العقل ، وحجّة الفضل ، أن يسمى الشاكر مستزيداً لا مكافياً ، ومستديماً لا مجازياً ، وتبقى النعمة مطالبة بواجبها ، والمِنّة مقتضية عن صاحبها .

وقوله في فصل آخر : وعلمي بأن أقرب مؤمليه إليه ، وأوجبهم حرمة عليه ، أشدهم استزادة لنعمه ، وأكثرهم إلحاحاً على كرمه ، بعثني على التقرب إلى قلبه بالسؤال ، ومناجاة كرمه بلسان الآمال ، فسألت متقرباً ، وطلبت متسحباً .

وبلغ عليّ بن الحسن عليهما السلام قولُ نافع بن جبير في معاوية : كان يسكته الحلم ، وينطقه العلم ، فقال : بل كان يسكته الحصَر ، وينطقه البطَر .

ووقف الأحنف على قبر الحارث بن معاوية المازنيّ فقال : رحمك الله أبا المورِّق ، كنت لا تحقر ضعيفاً ، ولا تحسد شريفاً .

(١) اخرجه البخاري في كتاب الانبياء ومسلم في كتاب الذكر .

وقال بعضهم : سل الأرضَ مَنْ شقّ أنهارك ، وغرس أشجارك وجنى ثمارك ؟ فإن لم تجبك حواراً ، أجابتك اعتبارا .

وقال أبو إسحاق الصابي في بعض كتبه : وييسر له الفتوح شرقاً وغرباً ويمكنه من نواصي أعدائه سلماً وحرباً ، ويجعله في أحواله كلها سعيداً محظوظاً ، وبعين رعايته ملحوظاً محفوظاً ، ولا يخليه من مزيد تتوافر مادته إليه ، وإحسان لله يتظاهر لديه ، ويصل ما منحه بنظائر تتلوه وتتبعه ، وأمثال تقفوه وتشفعه .

ومن كتاب له آخر : وصل كتاب مولانا الأمير الجليل عضد الدولة جواباً ، وفهمته وما اقترن به ثواباً ، وقبضته ووقع مني موقع الماء من ذي الغلة ، والشفاء من ذي العلة ، وأعظمت قدر ما اختصني به من عنايته ، وأبانه فيّ من رعايته ، وجعلت ذلك جُنّة بيني وبين الزمان ، وأثرة لي على الأضراب والأقران ، وشكرت إنعامه مجتهداً محتفلاً ، وادّرعته مفتخراً متجملاً .

وهذا كله سجع يتبع المعاني غير متكلّف ولا مستكره ، وأمثاله أكثر من أن تحصى .

وقد سمى قُدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول ـــ التجميع ـــ ومثّل ذلك بقول سعيد بن حُميد في أول كتاب له : وصل كتابك فوصل به ما يستعبد الحرّ وإن كان قديم العبودية ، ويسترق الشكر وإن كان سالف فضلك لم يبق شيئاً منه ؛ لأن المقطع على ـــ العبودية ـــ منافر للمقطع على ـــ منه .

فهذا هو مثال ما تترك به المناسبة قد قدمناه ، ومثال الأسجاع التي تكون غير متكلّفة قد ذكرناه ، فأما إذا تكلفت واعتمدت وكانت المعاني تابعة لها فليس ذلك بمرضي .

ومما يجب اعتماده في هذا ألاّ تجعلَ الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد ، لأنّ ذلك يقع تعرُضاً للتكرار ، وميلاً إلى التكلف ، وقد استعمل ذلك في الخطب وغيرها من المنثور ، وهو يقع في المكاتبات خاصة .

فأما القوافي في الشعر فإنها تجري مجرى السجع ، وإنّ المختار منها ما كان متمكناً يدلُ الكلام عليه ، وإذا أنشد صدى البيت عرفت قافيته ، كما قال ابن نُباتة في وصف قصيدته :

خذها إذا أنشدت للقومِ من طربٍ صدورُها عُلمتْ منها قوافيها

وقد قدّمنا لذلك أمثلة ، وبينا ما يكون من القوافي حشواً في باب الحشو.

وقد صنّف العلماء في باب القوافي كتباً بيّنوا فيها ما تجب إعادته من الحروف والحركات وما لا تجب إعادته ،ووضعوا لتلك الحروف والحركات أسماء لا حاجة بنا إلى ذكر شيء من ذلك ، لأنه هناك مستوفىً مستقصىً وليس مما نحن بسبيله .

وقد التزم بعض الشعراء في القوافي إعادة ما لا يلزمه طلباً للزيادة في التناسب ، والإغراق في التماثل ، كقول الحُطيئة :

ألا من لقلبٍ عارم النظـــراتِ يُقطّع طولَ الليـــل بالزّفـــراتِ
إذا ما الثريّا آخر الليلِ أعتقت كواكبها كالجزع منحـــدرات[1]

فالتزم الرّاءَ في جميعها قبل حرف الرويّ وهي غير لازمة .

وكقول حسان :

---

(١) عارم النظرات : مشتدها ، واعتقت : مالت للغروب . والجزع : خرز فيه سواد وبياض .

بكل كميتٍ جَوزهُ نصف خَلْقه ... وقُبٍ طوال مشرفات الحوارك[1]

فالتزم الراء التي تسميها أصحاب القوافي الدخيل بين ألف التأسيس وحرف الروي .

وكان شيخنا يذهب إلى أنّ قصيدة كُثَيِّر التي أوّلها :

خليّ هذا ربعُ عزّة فاعقـلا ... قَلوصَيْكما ثم ابكيا حيث حلّت

قد لزِمَ اللامَ في جميعها ، فلما سألناه عن البيت الذي يروى فيها وهو :

أصاب الردى من كان يهوى لك الردى ... وجُنّ اللواتي قلن عـزّةُ جُنّـت

قال : هذا البيت ليس من القصيدة .

وأما أبو عُبادة البحتري فإنه التزم الدال في قصيدته التائية التي مدح فيها المهتدي بالله ، وفيها يقول :

أسفتُ لأقوام ملكتَ بُعيْدهـم ... وكانت دجَت أيامهم واسوأدّتِ
مضوا لم يروا من حسن عدلك منظرا ... ولم يلبسوا نعماك حين استجدّت
ولم يعلموا أن المكارم أبديـت ... جِذاعـاً ولا أنّ المظالم رُدّت

وكان علي بن العباس الرومي يلتزم هذا كثيراً ، وهو موجود في شعره. ونظم أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان شعره المعروف بلزوم ما لا يلزم على هذه الطريقة ، وكذلك أكثر كلامه المنثور سلك فيه هذا المنهج .

وليس يغتفر للشاعر إذا نظم على هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه ما لا يلزمه شيء من عيوب القوافي ، لأنه إنما فعل ذلك طوعاً واختياراً من غير

---

(1) كميت : بعير لونه بين السواد والحمرة ، وجوزه : وسطه اي بطنه ، والقب : الخيل الضوامر ، والحوارك : جمع حارك وهو اعلى الكاهل .

إلحاء ولا إكراه ، ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق وأقرب السبل وليس بنا حاجة إلى المتكلّف المطرّح ، وإن ادعى علينا قائله أنّ مشقة نالته وتعباً مرّ به في نظمه .

وورود القوافي متمكنة في الأشعار المختارة موجود ، ومنه قول أبي عُبادة :

أخيال علوةَ كيف زرتوعندنا ... أرقٌ يشرِد بالخيال الزائر
طيف ألمّ لها ونحن بمهمه ... قفر يشق على الملِمّ الخاطر
أفضى إلى شُعث تطير كراهُمُ ... روحاتُ قودٍ كالقسيّ ضوامر[1]
حتى إذا نزعوا الدجى وتسربلوا ... من فضل هلهلة الصباح النائر[2]
ورَنَوا إلى شُعب الرحال بأعين ... يكسرنَ من نظر النعاس الفاتر
أهوى فأسعف بالتحية خلسةً ... والشمس تلمع في جناحَي طائر
سرنا وأنتِ مقيمةٌ ولربّما ... كان المقيم علاقةً للسائر

وقول أبي الطيب المتنبي :

يا من يعزُ علينا أن نفارقهم ... وجداننا كلّ شيء بعدكم عدمُ
إن كان سركم ما قال حاسدنا ... فما لجرح إذا أرضاكمُ ألم
وبيننا لو رعيتم ذاك معرفةٌ ... إنّ المعارف في أهل النهى ذمم

وقول أبي العلاء بن سليمان فيما قرأته عليه :

رُدِي كلامك ما أمللت مستمعاً ... ومن يملُّ من الأنفاس ترديدا
باتت عُرى النوم عن جفنَي محللة ... وبات كوري على الوجناء مشدودا

---

(١) قود : جمع اقود وهو الذلول المنقاد من الابل والخيل ونحوهما .

(٢) النائر : اسم فاعل من نار الصبح ظهر نوره ، وهلهلته : ضعفه ورقته .

وقوله أيضاً :

لاقاك في العام الذي ولّى فلـم يسألك إلا قبلـة في القابـل
إن البخيل إذا يُمدُّ لـه المـدى في الجود هان عليه وعد السائل

وأمثال هذا أكثر من أن تحصى .

ومما يجب أن يعتمد في القافية ألاّ تكون الكلمة إذا سكت عليها كانت محتملة لمعنى يقتضي خلاف ما وضع الشعر له ، مثل أن يكون مديحاً فيقتضي بالسكوت عليها وقطع الكلام بها وجهاً من الذم أو معنى يتطيّر منه الممدوح أو ما يجري هذا المجرى ، كما حكي أن الصاحب إسماعيل بن عبّاد أنشد عضد الدولة قصيدة مدحه بها ، فقال فيها :

ضممتَ على أبناء تغلِبَ تاءهـا فتغلبُ ما كرّ الجديدان تُغْلَبُ(1)

فتطير عضد الدولة من مواجهته إياه بتغلب ، وقال : يكفي الله ذلك. ولو قال في وسط البيت — تُغْلب — لم يكن في ذلك من القبح ما يكون في القافية ، لأنها موضع قطع وسكوت ووقوف على ما مضى واستئناف لما يأتي .

وروي أن أبا الطيب لما أنشد قصيدته التي ودع بها عضد الدولة فقال فيها :

وأيّا شئتِ يا طـرُقي فكـوني أذاةً أو نجـاة أو هلاكـا

قال عضد الدولة : يوشك أن يصاب في طريقه ، وكانت منيته فيه ، وقال أبو الفتح عثمان جني : جعل القافية هلاكاً فهلك .

(1) تغلب : في أول البيت ، قبيلة عربية ، وتغلب في آخره فعل مضارع مبني للمجهول.

ومن هذا الجنس أيضاً الابتداءُ في القصائد ، فإنه يحتاج إلى تحرز فيه حتى لا يستفتح بلفظ محتمل أو كلامٌ يُتطيّر منه ، وقد روي أن ذا الرُمّة أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية ، فلما ابتدأ وقال :

ما بالُ عينك منها الماء ينسكبُ كأنه من كلىً مفريّة سَربُ

قال هشام : بل عينك[1] .

وقد كان أبو الطيب إفتتح قصيدته التي مدح فيها عضد الدولة بقوله :

أوْهِ بديلٌ من قوْلتي وَاهـا لمن نأتْ والحديثُ ذِكراها

فقال له : أوْه وكيْه ، ويقال : إن بعض الشعراء[2] دخل على الداعي العلوي[3] في يوم مهرجان فأنشده :

لا تقلْ بشرى ولكن بشريانِ غُرّة الداعي ويومُ المِهرجانِ

فبطحه وضربه خمسين عصاً ، وقال : إصلاح أدبه أبلغ في ثوابه .

وكان شيخنا يعيب قول أبي الطيب :

اذا ما لبستَ الدهر مستمتعاً بـه تخرقْتَ والملبوس لم يتخرّقِ

ويقول : إذا طولب الشاعر بحسن الأدب وجب ألاّ يقابلَ الممدوح بمثل هذا الكلام .

---

(١) كانت عين هشام تدمع دائما ، فظن انه يعرض به .
(٢) هو نصر بن نصر الحلواني المشهور بابن مقاتل .
(٣) هو محمد بن زيد صاحب طبرستان .

وقد أنكر عبد الملك بن مروان على جرير ما هو دون هذا من القول وذلك أنه لما أنشده :

أتصحو أمْ فؤادك غير صاحِ [1]

فقال له عبد الملك : بل فؤادك .

ويروى أن أبا نُوَاس لما أنشد الفضل بن يحيى قصيدته :

أرَبْعَ البلى إن الخشوع لبـادي ... عليـك وإني لم أخنـك ودادي

تطير الفضل من هذا الإبتداء ، فلما انتهى إلى قوله في القصيدة :

سَلامٌ على الدنيا إذا ما فُقدتُم ... بني برمَكٍ من رائحين وغـاد

استحكم تطيره ، فلم يمض إلا أسبوع حتى نكب بنو برمك ، وقتل جعفر بن يحيى .

وبعض النّاس يروي أن أبا عُبادة أنشد يوسف بن محمد بن يوسف الثغري قوله :

لكَ الويل من ليل تطاول آخرُهْ ... ووشكِ نوىً حتى تزمّ أباعِرُهْ

فقال له يوسف : الويل لك والحرب ، والرواية المشهورة — له الويل — وهي أقرب وأصلح .

ومن القوافي التي جاءت حشواً لأجل حروف الرّويّ من غير معنى يختص به قول أبي عديٍ القرشيّ :

---

(1) هذا صدر البيت وتمامه :
عشية هم صحبك بالرواح .

ووقيتَ الحتوفَ من وارثٍ وا   لٍ وأبقاك صالحـاً ربُ هـودِ

فليس في تسمية الباري تبارك وتعالى – رب هود – معنى ، ولا وجه لذلك إلا أن القصيدة دالية ، وإلا فهو تعالى رب نوح وهود وكل أحد ، وهذا كثير في الأشعار الضعيفة .

ومن تناسب القوافي تجنب الإقواء فيها ، وهو اختلاف إعرابها ، فيكون بعضها مثلاً مرفوعاً وبعضها مجروراً ، وهذا يوجد في أشعار العرب ، وقد روي أن النابغة كان يُقوي حتّى دخل المدينة وسمع أهلها يغنّون بقوله في قصيدته التي أولها :

أمِن آل ميّة رائح أو مغتـدي   عجلانَ ذا زاد وغير مـزوّدِ
زعم البوارحُ أنّ رحلتنا غـداً   وبذاك خبرنا الغراب الأسودُ[1]

ففطن للإقواء فتركه .

والإيطاء في القوافي عيب ، وهو أن تتفق القافيتان في قصيدة واحدة ، وأمثال ذلك كثيرة ، فأما أن يكون معنى القافيتين مختلفاً ولفظها واحداً فذلك ليس بعيب ، مثل أن تأتي العين ويراد بها الجارحة ، والعين ويراد بها الذهب ، وإذا بعد ما بين القافيتين المتكررتين في القصيدة كان أصلح ، وإن كان الإيطاء عيباً على كل حال .

والسناد أيضاً عيب ، وهو اختلاف في الحركات قبل حرف الروي ، كما قال عديُ بن زيد :

ففاجأها وقد جمعت جموعـاً   عـلى أبـواب حصن مُصلتينـا

---

(1) البوارح : الطيور التي تجيء عن اليمين فتوليك مياسرها ، وكانوا يتشاءمون منها .

فقدّدتِ الأديمَ لراهشيه وألفى قولها كذباً وميْنا[1]

فالميم من — مينا — مفتوحة ، والتاء من — مصلتينا — مكسورة .

والسناد من قولهم : خرج بنو فلان برأسين متساندين أي كل واحد منهما على حياله ، وكذلك قالوا : كانت قريش يوم الفجار متساندين أي لا يقودهم رجل واحد .

ومن عيوب القوافي أن يتم البيت ولا تتم الكلمة التي منها القافية حتى يكون تمامها في البيت الثاني ، مثل أبيات كتبها إلي الشيخ أبو العلاء بن سليمان في بعض كتبه ، وحكي أن أبا العباس المبرد ذكرها في كتابه الموضوع في القوافي ، وسمى هذا الجنس من عيوب القافية — المجاز — والأبيات :

شبيه بابن يعقوب ولكن لم يكن يو
سفُ يشرب الخمر ولا يزني ولا يُو
سِعِ الأمواه بالقهو ة مزجاً لم يكن ذُو
نَ في صبح وإمساء وهذا منكر يُو
شِكُ الرحمان أن يصليه في نار خُزي هو
لهَا أهلٌ فلا يكشف عنه ربُّنا السُّو
ءَ إنّ الأخضر الإبطين ذا الفحشاء لا يُو
قدُ النار لأضياف ولو قيل له ذُو
دَنانير وأموالٌ فيا رحمان لا تُو
سع الرزقَ على هذا الذي منظره لو
لؤ والفعل سَتُّوقٌ فوزن الريش لا يُو[2]

(١) المصلتون : المجردون سيوفهم ، الاديم : الجلد ، الراهشان : عرقان في باطن الذراعين .

(٢) ستوق : زيف بهرج ملبس بالفضة .

وقطع الكلام على يو .

ومما يجري هذا المجرى التضمين ، وهو ألاّ تستقلّ الكلمة التي هي القافية بالمعنى حتى تكون موصولة بما في أول البيت الثاني وذلك مثل قول النابغة الذُبياني :

وهم وردوا الجفار على تميم   وهم أصحاب يوم عُكاظ إني
شهدتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ   أتينهم بنصح الودِ مني

ومن عيوب القوافي في ترك التناسب أن يكون الروي على حرفين متقاربين ، كما قال بعض العرب :

بُنيّ إنّ البرّ شيءٌ هيّنٌ   المنطق الليّنُ والطُعيّمُ

وهذا من الشاذ النادر الذي لا يلتفت إليه .

ومن عيوب القوافي أن تكون قافية المصراع الأول من البيت الأول على رَويٍ ينبىء أن تكون قافية آخر البيت بحسبه فيأتي بخلافه ، كقول عمرو ابن شاس :

تذكرتُ ليلى لاتَ حين ادّكارِها
وقد حُنيَ الأضلاع ضُلٌ بتَضْلالٍ [1]

فلما قال — ادكارها — أوهم أن الروي حرف الراء بوصل وخروج وردفٍ قبله ، ثم جاء بالقافية على اللام ، كذلك قول الشماخ :

لمن منزلٌ عافٍ ورسمُ منازل   عفتْ بعد عهدِ العاهدين رياضُها

---

(١) ادكارها : ذكرها اي ليس الحين حين ذكرها ، وضل بتضلال خبر مبتدأ محذوف أي أمري ، ويقال للباطل ـ ضل بتضلال او ضلا بتضلال .

وقد سمي هذا الفن – التجميع – وهو على كل حال من أسهل عيوب القوافي وأقربها إلى الجواز والصحة .

وأما التصريع فيجري مجرى القافية ، وليس الفرق بينهما إلا أنه في آخر النصف الأول من البيت ، والقافية في آخر النصف الثاني منه ، وإنما شُبه مع القافية بمصراعي الباب ، وقد استعمله المتقدمون والمحدثون في أول القصيدة ، وربما استعملوه في أثنائها ، وممن كان يلهج به من المتقدمين امرؤ القيس ، فإنه صرع في أول قصيدته :

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ

ثم قال من بعد :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي   بصبحٍ وما الإصباح منك بأمثل

وقال فيها :

أفاطم مهلاً بعضَ هذا التدلُّلِ   وإن كنتِ قد أزمعتِ هجري فأجملي

وقال في التي أولها :

ألا عِمْ صباحاً أيها الطلل البالي
وهل يَعمن من كان في العصر الخالي
ديار لسلمى عافياتٌ بذي الخال
ألحَّ عليها كل أسحمَ هطّـالِ(1)
ألا أنني بالٍ على جملٍ بـالِ
يقـود بنا بـالٍ ويتبعنا بـالِ

(1) ذي الخال : موضع أو جبل ، الأسحم : السحاب الأسود .

وكذلك اعتمد جماعة من الشعراء في بعض قصائدهم ، والذي أراه أن التصريع يحسن في أول القصيدة ليميز بين الابتداء وغيره ، ويُفهم قبل تمام البيت رويّ القصيدة وقافيتها ، ولذلك قال أبو تمام :

وإنما * يروقك بيت الشعر حين يصرّع

فأما إذا تكرر التصريع في القصيدة فلست أراه مختاراً ، وهو عندي يجري مجرى تكرر الترصيع والتجنيس والطباق وغير ذلك مما سيأتي ذكره. وإن هذه الاشياء إنما يحسن منها ما قل وجرى منها مجرى اللمعة واللامحة ، فأما إذا تواتر وتكرر فليس عندي ذلك مرضياً .

فإن قال لنا قائل: كيف يكون التصريع وغيره من الأصناف التي أشرتم إليها حسناً إذا قل وإن كثر لم يكن حسناً ؟ قيل له : هذا غير مستنكر ولا مستطرف ، وله أشباه كثيرة ، فإن الخال يحسن في بعض الوجوه ، ولو كان في ذلك الوجه عدة خيلانٍ لكان قبيحاً ، ويكون في بعض النقوش يسير من سواد أو حمرة أو غيرهما من الألــوان ، فيحسن ذلك المزاج والنقش بذلك القدر من اللون ، فإن زاد لم يكن حسناً ، وتستحسن غُرّة الفرس وهي قدر مخصوص ، فإن كان وجهه كله أبيض أو زاد ذلك القدر من البياض لم يحسن ، وأشباه هذا أكثر من أن تحصى ، والعلة فيه أنه إنما كان حسناً بالإضافة إلى غيره .

وقد ترك التصريع جماعة من الشعراء المتقدمين والمحَدثين في أول القصيدة ، كما ابتدأ ابن أحمر قصيدته فقال :

قد بكرت عاذلتي بُكْرَةً   تزعم أني بالصبــا مشتهــر

فلم يصرع ، ثم قال من بعده :

بل ودعيني طفل إني بكبر فقد دنا الصبح فما أنتظر

وربما أخل الشاعر بالتصريع في جميع القصيدة .

ومن التناسب أيضاً الترصيع ، وهو أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعة ، وكأن ذلك شُبِّه بترصيع الجوهر في الحليّ ، وهذا مما قلنا إنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى ، لأنه يدل على التكلُّف وشدة التصنُّع ، وإنما يحسن إذا وقع قليلاً غير نافر .

ومن أمثلة ذلك في النثر قول أبي علي البصير في بعض كلامه : حتى عاد تعريضك تصريحاً ، وتمريضك تصحيحاً ، وقالت الخنساء :

حامي الحقيقة محمود الخليقة مهـ ـدي الطريقة نفّاع وضرّارُ
جوّاب قاصية جزّار ناصية عقّاد ألوية للخيل جرّارُ

وقال امرؤ القيس :

فتورُ القيام قطيع الكلام تفترُّ عن ذي غروب خَصِر[1]

وقال بشامة بن عمرو بن الغدير :

هوان الحياة وخزي الممات وكلاً أراه طعاماً وبيلا

وقال أبو العلاء أحمد بن عبدالله :

---

(١) فتور القيام : متراخيته لكبر عجيزتها ، وقطيع الكلام : قليلته لحيائها ، والغروب : بياض الاسنان ، والخصر : البارد العذب .

ألفتِ الملا حتى تعلمتِ بالفلا
رُنوَّ الطلي أو صنعة الآلِ في الخَدْعِ [1]

فهذا وأمثاله إذا كان قدراً يسيراً حسن على ما ذكرناه ، فأما إذا توالى وكثر فإنه يقبح لدلالته على التكلُف ، وإن كان كل منه بانفراده جيداً ، وذلك مثل قول أبي صخر الهذلي :

عذبٍ مُقبَّلُها جَدْلٍ مُخلْخلُها ... كالدعص أسفلها مخصورة القدم [2]
سود ذوائبُها بيض ترائبها ... محض ضرائبها صيغت على الكرم [3]
عبل مقيّدها حال مقلّدها ... بض مجرّدها لفّاء في عمم [4]
سمح خلائقها دُرْم مرافقها ... يُرْوي معانقها من بارد شَبِم

فهذا لمّا توالى لم يحسن ، والعلة في ذلك ما ذكرناه .

ومن التناسب أيضاً حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً ، ومثال ذلك قول الشريف الرضي :

قلبي وطرْفي منك هذا في حمى ... قيظٍ وهذا في رياض ربيع

---

(١) الملا : المتسع من الارض ، والرنو : ادامة النظر ، والطلي : ولد الظبية ، والآل : السراب ، ويضرب به المثل لانه يخدع النظر .

(٢) الدعص : كثيب الرمل المجتمع شبه به عجيزتها .

(٣) الترائب : جمع تريبة وهي اعلى الصدر ، وضرائبها : سجاياها .

(٤) عبل ضخم : يعنى انها ممتلئة الساقين ، وحال مقلدها : به حلى ، وبض مجردها : رقيقة الجلد ناعمته ، ولفاء : غير مسترخية ، والعمم : التام العام من كل شيء .

فإنه لما قدم — قلبي — وجب أن يقدم وصفه بأنه في حمى قيظ ، فلو كان قال — طرفي وقلبي منك — لم يحسن في الترتيب أن يؤخر قوله — في رياض ربيع — والطرف مقدم .

وكذلك أيضاً قول الآخر :

فاللامعـــاتُ أسنّة وأسرّةٌ والمائسات ذوابلٌ وقدودٌ(١)

لأن القدود لما كانت مؤخرة وجب أن تكون الأسرة كذلك ، وأن يقدم الأسنة كما قدمت الذوابل ، وأمثال هذا كثيرة .

ومن المناسبة أيضاً التناسب في المقدار ،وهذا في الشعر محفوظ بالوزن، فلا يمكن اختلاف الأبيات في الطول والقصر ، فإن زاحفَ بعض الأبيات أو جعل الشعر كله مزاحفاً حتى مال إلى الإنكسار وخرج من باب الشعر في الذوق كان قبيحاً ناقص الطُلاوة ، كقصيدة عبيد بن الأبرص :

أقفر من أهله ملحوبُ

وكقول ابن يعفر :

إنا ذمَمنا على ما خيّلــت سعدَ بن زيد وعمراً من تمــيم
وضبةَ المشتري العــارَ بنــا وذاك عمٌ بنــا غــير رحــيم
ونحنُ قومٌ لنا رمــاحٌ وثروةٌ من مــوالٍ وصميم(٢)

فإن هذا غير مستحسن لأنه خارج عن أسلوب المنظوم والمنثور ، وإن

(١) الذوابل : الرماح .

(٢) الصميم من كل شيء : خالصه ومحضه .

كان في العَروض مستقيماً ، وكان الخليل بن أحمد يستحسن بعض الزحاف في الشعر إذا قلّ ، وإذا كثر قبح عنده ، وقال بعض الأدباء : هو مثل اللثغ في الجارية ، يشتهي القليل منه ، وإن كثر هجن وسمُج ، فأما الكلام المنثور فالأحسن منه تساوي الفصول في مقاديرها أو يكون الفصل الثاني أطول من الأول ، وعلى هذا أجمع الكتّاب ، وقالوا : لا يجوز أن يكون الفصل الثاني أقصر من الأول ، والذوق يشهد بما قالوه ويقضي بصحته ، ولهذا السبب إستقبحوا إطالة الفصول لئلا يؤتى بالجزء الأول طويلاً فيحتاج إلى إطالة التالي له ليساويه أو يزيد عليه فيظهر في الكلام التكلُف ، ويقع ما لا حاجة للمعنى والغرض إليه .

ومن التناسب بين الألفاظ المجانس[1] وهو أن يكون بعض الألفاظ مشتقاً من بعض إن كان معناهما واحداً أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما مختلفاً، أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى ، وهذا إنما يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلاً غير متكلّف ولا مقصود في نفسه ، وقد استعمله العرب المتقدمون في أشعارهم ، ثم جاء المحَدثون فلهج به منهم مسلم بن الوليد الأنصاري ، وأكثر منه ومن استعمال المطابق والمخالف وهذه الفنون المذكورة في صناعة الشعر ، حتى قيل عنه : إنه أول من أفسد الشعر ، وجاء أبو تمام حبيب بن أوس بعده فزاد على مسلم في استعماله والإكثار منه ، حتى وقع له الجيد والرديء الذي لا غاية وراءه في القبح ، فمما للعرب قول امرىء القيس :

---

(١) لعله ــ التجانس ــ كما سماه الرماني .

لقد طمح الطماح من بُعدِ أرضه ليُلبسني من دائه متا تلبسا (١)

وقول القطامي :

كنيّة الحيِ من ذي اليقظة احتملوا مستحقبين فؤاداً ما لــه فاد

وقول جرير بن عطية :

وما زال معقولاً عقالٌ عن الندى وما زال محبوساً عن الخير حابسُ (٢)

وقول حيّان بن ربيعة الطائيّ :

لقد علــم القبائــلُ أن قومــي لهم حدٌ إذا لُبِسَ الحديــدُ (٣)

وقول النعمان بن بشير :

ألم تبتدركم يوم بدر سيوفنا وليلك عما ناب قومَك نائـمُ

وقول رجل من بني عبس :

وذلكم أن ذلّ الجار حالفكــم وأن أنفكُمُ لا يعرف الأنفــا

---

(١) الطماح : رجل من بني اسد،وهو الذي وشى به عند قيصر حتى غضب عليه وسمه.

(٢) عقال وحابس : من اجداد الفرزدق .

(٣) حد : قوة ومنعة .

وقول مسكين الدارمي :

وأقطع الخرْق بالخرقاء لاهية
إذا الكواكب كانت في الدجى سُرُجا[1]

وقول زياد الاعجم :

ونُبّئتهم يستنصرون بكاهلٍ وللؤمِ فيهم كاهلٌ وسنامُ[2]

وبعض البغداديين يسمي تساوي اللفظتين في الصفة مع اختلاف المعنى — المماثل — ككاهل وكاهل في البيت ، وهوجل وهوجل في قول الأفوه الأودي :

وأقطع الهَوْجَلَ مستأنساً بهوجلٍ عَيرانة عنتريسْ[3]

لأن لفظ الهوجل واحدة والمراد بالأولى الأرض البعيدة وبالثانية الناقة العظيمة الخلق ، ويسمى — المجانس — ما توافقت فيه اللفظتان بعض الإتفاق ، وأبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب يسمي هذا الفن الجنس ويسمي المطابق — المتكافىء . وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي ، وقال : إن هذا اللقب وإن صح بموافقته معنى الألقاب وأنها غير محظورة فإن الناس قد تقدموا أبا الفرج في تلقيب هذه الأنواع مثل أبي العباس عبدالله بن المعتز بالله وغيره ، وكفوه المؤونة في اختراع ألقاب تخالفهم ، والصواب ما قاله أبو القاسم .

ومن مجانس أبي تمام المختار قوله :

---

(١) الخرق : الفلاة الواسعة ، والخرقاء : الناقة .
(٢) كاهل الاول : اسم رجل ، وكاهل الثاني : ما بين الكتفين .
(٣) العيرانة : السريعة ، والعنتريس : الغليظة الوثيقة .

يمدون من أيد عواص عواصمٍ   تطول بأسياف قواضٍ قواضب[1]

وقوله :

أرامة كنت مألف كل ريم   لو استمتعت بالأنس المقيم

وقوله :

فيا دمع أنجدني على ساكني نجدِ

ومن قبيح تجنيسه قوله :

قرت بقرآن عين الدين وانشترت   بالأشترين عيون الشرك فاصطلما

وقوله :

خشنتِ عليه أختَ بني خُشينِ

وقوله :

فاسلمْ سلمتَ من الآفات ماسلمتْ   سِلامُ سلمى ومهما أورق السلم[2]

وقوله :

سلّم على الربْع من سلمى بذي سلمِ

وقوله :

تجرعْ أسىً قد أقفر الأجرعُ الفردُ

وله من هذا الجنس أبيات كثيرة ، والسبب في ذلك أنه أحب الإكثار ولم يقنع باليسير الذي يسمح به خاطره ، ويقع بغير تكلف ولا تعمل .

---

(١) عواص : جمع عاصية ، وقواض : قاتلات ، وقواضب : قواطع .
(٢) السلام : شجر مر الطعم واحدته سلامة ، والسلم : شجر يدبغ به واحدته سلمة.

ومما ورد في القرآن العظيم من هذا الفن قوله تبارك وتعالى : (ثم انْصرفُوا صَرف الله قلوبَهم)[1] . وقوله تبارك وتعالى : (يخافونَ يوماً تتقلّب فيه القلوبُ والأبصار) [2] . وقوله عز وجل : (يمحقُ الله الرِّبا ويُربي الصدقات)[3] . ومن كلام النبي ﷺ : « عُصيّة عَصت الله ، وغفارٌ غفر الله لها ، وأسلم سالمَها الله ».وقال خالد بن صفوان لرجل من عبد الدار : هشمتك هاشم ، وأمّتك أميّة،وخزمتك مخزوم ، فأنت ابن عبد دارها ، ومنتهى عارها ، وكتب بعض الكتّاب : العذر مع التعذر واجبٌ ، فرأيك فيه . وقال آخر : لا ترى الجاهل إلا مُفْرطاً أو مفرِّطاً .

وقال أبو العلاء بن سليمان :

والحسن يظهر في شيئين رونقهُ بيت من الشِّعر أو بيت من الشعرِ

وقال مهيار بن مرزويه :

وإذا عددتُ سِنيَّ لم أكُ صاعداً عدد الأنابيب التي في صَعْدتي
وألامُ فيكِ وفيكِ شبتُ على الصِّبا يا جوْرَ لائمتي عليك ولِمّتي[4]

وقال أبو العلاء بن سليمان :

إنَّ جَهلاً سِلمى لآل سُليمى وثنائي عـلى عذابِ الثّنايـا

وقال أبو عُبادة :

(١) سورة التوبة الآية ١٢٧ .
(٢) سورة النور الآية ٣٧ .
(٣) سورة البقرة الآية ٢٧٦ .
(٤) الصعدة : القناة المستوية المستقيمة ، واللمة : الشعر المجاوز شحمة الاذن .

ورأيتني فرأيت أحسن منظـرٍ   رَبّ القصائد في القنا المتقصِّد[1]

وقال أيضاً :

ومذهب حب لم أجد عنه مذهباً   وشاغل حب لم أجد عنه شاغلا

وقال :

هل لِما فاتَ من تلاقٍ تـلافِ   أو لشاكٍ مـن الصبابة شـافِ

وقد سمى قُدامة بن جعفر[2] هذا الفن مـن المجانس في ــ تلاق وتلاف ــ المضارعة ، إذ كانت إحدى اللفظتين تماثل الأخرى بأكثر الحروف ولا تشابهها في الجميع ، ومثّل ذلك بقول نوفل بن مساحق للوليد وقد اعتدّ عليه بالأذن له على نفسه وهو يلعب بالحمام ، وقال : خصصتك بهذه المنزلة ، فقال له نوفل : ما خصصتني ولكن خسستني لأنك كشفت لي عورة من عوراتك ، وأمثال هذا كثير ، والمحمود منه ما قل ووقع تابعاً للمعنى غير مقصود في نفسه .

ومن المجانس فن ورد في شعر أبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان وسماه لنا ــ مجانس التركيب ــ لأنه يركب من الكلمتين ما يتجانس به الصيغتان ، كقوله :

مَطايا مطايا وجَدكنّ منـازلٌ   مَتى زلّ عنها ليس عني بمقلع

وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قَبيله ، وهو عندي غير حسن ولا مختار ولا داخل في وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة .

---

(١) القنا : الرماح ، المتقصد : المتكسر .

(٢) هو قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي ابو فرج « وردت ترجمته سابقا »

فأما مجانس التصحيف فقد ورد في شعر أبي عُبادة ، كقوله :

ولـم يكن المغترُّ بالله إذ شرى ليعْجزَ والمعتزُّ بالله طالبُـه[1]

وكقوله :

وكأن الشّليلَ والنثرةَ الحصـدا ء منه على سليل غريـفِ[2]

وهذا أقل طبقات المجانس ، لأنه مبني على تجانس أشكال الحروف في الخط ، وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة إذ لا علْقة بين صيغة اللفظ في الحروف وشكله في الخط .

فأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فإنها تتناسب على وجهين : أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقارباً ، والثاني أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد ، فأما إذا خرجت الألفاظ عن هذين القسمين فليست بمتناسبة ، وقد سمى أصحاب صناعة الشعر المتضاد من معاني الألفاظ — المطابق — وسماه أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب — المتكافىء — وأنكر ذلك عليه القاسم الحسن بن بشر على ما حكيناه في المجانس ، وحكى أبو عليّ محمد بن المظفر الحاتمي عن أبي الفرج عليّ ابن الحسين الأصفهاني ، قال : قلت لابي الحسن علي بن سليمان الأخفش : أجد قوماً يخالفون في الطباق ، فطائفة تزعم — وهي الأكثر — أنه ذكر الشيء ومقابله وطائفة تخالف في ذلك وتقول : هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد ، فقال : من هو الذي يقول هذا ؟ فقلت : قدامة ، فقال :

---

(١) هذا البيت من قصيدة له في مدح المعتز بالله وهجاء المستعين ، وشرى : غضب ولج ، والمغتر بالله : اشارة الى المستعين .

(٢) الشليل : الغلالة تلبس تحت الدرع ، والنثرة : الدرع السلسة الملبس أو الواسعة ، والحصداء : الضيقة الحلق المحكمة ، والغريف : الاجمة ، وسليلها : الاسد .

هذا يا بني هو التجنيس ، ومن زعم أنه طباق فقد ادعى خلافاً على الخليل والأصمعي ، فاتفق الأخفش والآمدي على مخالفة أبي الفرج في التسمية وسمى أصحاب صناعة الشعر ما كان قريباً من التضاد — المخالف — وقسم بعضهم التضاد، فسمى ما كان فيهما لفظتان معناهما ضدان كالسواد والبياض — المطابق — وسمى تقابل المعاني والتوفيق بين بعضها وبعض حتى تأتي في الموافق بما يوافق في المخالف بما يخالف على الصحة — المقابلة — وسمى ما كان فيه سلبٌ وإيجاب — السلب والإيجاب — ولم يجعله من المطابق ، ولكل من ذلك أمثلة سنذكرها ونوضحها ، فأما التسمية فلا حاجة بنا إلى المنازعة فيها ، لأن الغرض فهم هذه المناسبة دون الكلام في أحق الأسماء بها ، على أن الذي اختاره تسميـــة الجميع بالمطابق ، لأن الطَّبق للشيء إنما قيل له طبقٌ لمساواته إياه في المقدار إذا جُعل عليه أو غُطي به ، وإن اختلف الجنسان ، وفي المثل : وافق شنٌ طبقه ، ومنه طباق الخيل ، يقال : تطابق الفرس إذا وقعت رجلاه في موضع يديه في المشي والعَدْو وكذلك الكلاب ، قال النابغة الجعدي :

وخيل يطابِقـــنَ بالدارعـــين ... طباق الكلاب يطأن الهَراسَا[1]

وقد فُسِّرَ قول الله تعالى : (لتركبنَّ طبقاً عن طبقٍ)[2] أي حالاً بعد حال ، ولم يرد تساويهما في نفس المعنى ، وإنما أراد تساويهما في المرور عليكم والتغيير لكم ، فإذا كان هذا حقيقة الطباق — وهو مقابلة الشيء بمثله الذي هو على قدره — سمّوا المتضادّين إذا تقابلا متطابقين.

وهذا الباب يجري مجرى المجانس ، ولا يستحسن منه إلا ما قلّ ووقع غير مقصود ولا متكلّف ، فأما إذا كان معنيا الكلمتين غـــير

(١) الهراس : شوك مؤذ .
(٢) سورة الانشقاق الآية ١٩ .

متناسبين لا على التقارب ولا على التّضاد فإن ذلك يقبح ، ومنه ما أنكره نُصيْب على الكُمَيت في قوله :

أم هل ظعائن بالعليـــاء رافعـــة   وإن تكامل فيها الدّلّ والشنب

فإنه قال له : أين الدل من الشنب ؟ إنما يكون الدل مع الغنج ونحوه والشنب مع اللّعس أو ما جرى مجراه من أوصاف الثغر والفم ، فكان الدل والشنب في قول الكميت عيباً ، لأنهما لفظتان لا يتناسبان بتقارب معنيهما ولا بتضادهما .

ومما يستحسن من المطابق قول أبي عُبادة البحتري :

فأراك جهلَ الشوق بين معالـــمٍ   منها وجِدَّ الدمع بين ملاعب

وهذه هي ديباجة أبي عبادة المعروفة ، وكلامه السهل الممتنع ، وشعره الخضل لكثرة مائه ، وقول أبي الطيب :

أزورهم وسواد الليـــل يشفع لي   وأنثني وبياض الصبح يغري بي

فهذا البيت مع بعده من التكلف كل لفظة من ألفاظه مقابلة بلفظة هي لها من طريق المعنى بمنزلة الضد : فأزورهم وأنثني ، وسواد وبياض والليل والصبح ، ويشفع ، ويغري ، ولي بي ، وأصحاب صناعة الشعر لا يجعلون الليل والصبح ضدين ، بل يجعلون ضد الليل النهار ، لأنهـــم يراعون في المضادة استعمال الألفاظ ، وأكثر ما يقال الليل والنهار ، ولا يقال الليل والصبح ، وبعضهم يقول في مثل هذا ــ مطابق محض ومطابق غير محض ــ فالليل والصبح عنده من بيت المتنبي طباق غير محض .

ومن المطابق المحض قول دِعْبل بن عليّ :

لا تعجبي يا سَلم من رجـــلٍ ضحك المشيبُ برأســه فبكـــى

ولو قال — تبسم وبكى — لم يكن عندهم من المطابق المحض .

ومن المطابق قول بعضهم : كدر الجماعة خير من صفو الفرقة ، فكدر وصفو والجماعة والفرقة من الطباق المحض ، وقال محمد بن عمران التّيميّ : ما أجمد في الحق ، ولا أذوب في الباطل ، وقـــال عمر بن الخطاب : ما عاقبتَ من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه .

وقال زُهَير :

ليثٌ بعثّرَ يصطاد الرجالَ إذا ما الليث كذّب عن أقرانه صدّقا[1]

وقال طفيلٌ الغنويُّ :

بساهم الوجه لم تُقطَعْ أباجلُهُ يصانُ وهوَ ليوم الروع مبذول[2]

وقال حبيب بن أوس :

ما إن ترى الأحساب بيضاً وضّحاً إلا بحيث ترى المنايـــا سوداً

وقال جرير بن عطية :

وباسط خيرٍ فيكُم بيمينهِ وقابض شر عنكُم بشماليا

وقال عبدالله بن الزبير الأسدي :

فرَدّ شعورهنّ السودَ بيضـــاً ورد وُجوهَهُنّ البيضُ سُوداً

---

(١) عثر : موضع توجد فيه الاسد .

(٢) اباجل : عروق اليد او الرجل .

وقال الفرزدق :

لَعَنَ الإلــه بني كليب إنهــم ... لا يغدرون ولا يفون لجــارِ
يستيقظون إلى نهــاق حميرهــم ... وتنام أعينهم عــن الأوتــار

وقال أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان فيما قرأنا عليه :

ومن دونها يومٌ من الشمس عاطلٌ ... وليلٌ بأطراف الأسنة حالِ (١)

وقال بشار بن بُردِ :

إذا أيقظتكَ حُروب العدَا ... فنبِّــه لهــا عُمــراً ثم نَمْ

وهذا كله من المطابق المختار ، فأما المتكلّف القبيح فكقول حبيب ابن أوس :

لعمري لقد حررْتَ يوم لقيتــهُ ... لوَان القضاء وحــده لم يبرِّدِ

وقوله :

وإن خفرت أموالَ قوم أكفُّهم ... من النيل والجدوى فكفاك مقطعُ (٢)

فهذان البيتان من الطباق القبيح الذي لم يُردْ لحسن معناه وسلامة لفظه ، بل لتكون في الشعر مطابقةٌ فقط .

ومما يجري مجرى المطابق أن يقدم في الكلام جزءٌ ألفاظه منظومة نظاماً ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخراً في الثاني وما كان مؤخراً مقدماً ، وقد سمى قُدامة بن جعفر الكاتب هذا الفن —

(١) حال : من حلى .

(٢) خفرت : حفظت ولم تصرف .

التبديل – ومثله يقول بعضهم : أشكر لمن أنعم عليك ، وأنعم على من شكرك ، ويقول الحسن البصري : إن من خوّفك حتى تلقى الأمن خير لك ممن أمّنك حتى تلقى الخوف ، وقول عمرو بن عُبيد في بعض دعائه : اللهم اغنني بالفقر إليك ، ولا تفقرني بالإستغناء عنك . وقول رجل لآخر وكان يتعهده بالبر : أسأل الذي رحمني بك ، أن يرحمك بي .

فأما – المخالف – وهو الذي يقرب من الضاد ، فكقول أبي تمام :

تردّى ثياب الموت حمْراً فما أتى لها الليل إلا وهي من سندس خضرُ

فإن الحمر والخضر من المخالف ، وبعض الناس يجعل هذا من المطابق.

وكذلك قول عمرو بن كلثوم :

بأنّا نُورِدُ الرايـاتِ بيضـاً ونصدرهُنّ حمراً قد رَوِينـا

وقول الوليد بن عُبيد البُحتريّ :

وإلا لقيتُ الموتَ أحمرَ دونـه كما كان يلقى الدهر أغبر دوني

والصحيح أنهم يعتبرون في التضاد استعمال الألفاظ ، والأحمر والأبيض ليسا بضدين على عُرفهم ، وإنما ضدّ البياض السواد على ما ذكرناه آنفاً .

ومن قبيح المخالف قول أبي تمام :

مكرُهم عندَهُ فصيحٌ وإن هم خاطبوا مكْـرَهُ رأوه جليبـاً

لأنه لما أراد أن يخالف بين فصيح وجليب – وهو الذي قد جُلب في السبى فلم يُفصح بالكلام – جعل المكر جليباً ، وذلك من الإستعارات المستحيلة والأغراض الفاسدة .

وأما الإيجاب والسلب فكقول أبي عُبادة :

يُقَيِّضُ لي من حيثُ لا أعلم النوى ويسري إليَّ الشوق من حيث أعلم

وكقول السموأل :

وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القولَ حين نقولُ

وكقول الشماخ :

هضيمُ الحشا لا يملأ الكفَّ حصرُها
ويملأ منها كل حِجلٍ ودُمْلج

فقول — لا أعلم وأعلم ، وننكر ولا ينكرون ، ولا يملأ ويملأ — من السلب والإيجاب .

فأما الذي ذكرنا أنه يسمى — المقابلة — في مراعاة المعاني حتى يأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة ، فسنورد أمثلته عند شروعنا في الكلام على المعاني بعد الفراغ من الألفاظ وما يتعلق بها بمشيئة الله وبعونه .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والإختصار وحذف فضول الكلام ، حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة ، وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس ، حتى إنهم إنما يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة ، ومن الناس من يقول : إن من الكلام ما يحسن فيه الإختصار والإيجاز ، كأكثر المكاتبات والمخاطبات والأشعار ، ومنه ما يحسن فيه الإسهاب والإطالة ، كالخطب والكتب التي يحتاج أن يفهمها عوامُ الناس وأصحاب الأذهان البعيدة ، فإن الألفاظ إذا طالت فيها وترددت في إيضاح المعنى أثر ذلك عندهم

فيه، ولو اقتصر بهم على وحي الألفاظ وموجز الكلام لم يقع لأكثرهم، حتى يقال في ذكر السيف : الحسام القاطع، الجراز الباتر . وفي وصف الشجاع : البطل الفاتك ، النجد الباسل — وما يجري هذا المجرى ، قالوا : وربما كان ذلك الكتاب بالفتح أو الخطبة تقرأ في موقف حافل يكثر فيه لغط الناس وصخبهم ، فيحتاج إلى تكرار الألفاظ ليكون ما يفوت سماعه قد استدرك ما هو في معناه .

والذي عندي في هذا الباب أنهم إن كانوا يريدون بالإطالة تكرر المعاني والألفاظ الدالة عليها وخروجها في معاريض مختلفة ووجوه متباينة — وإن كان الغرض في الأصل واحداً — فليس هذا مما نحن بسبيله ، لأنه بمنزلة إعادة كلام واحد مراراً عدة ، فإن تلك الإعادة لا تؤثر فيه حسناً ولا قبحاً ، وإن كانوا يريدون أن المعنى الذي يمكن أن يعبر عنه بألفاظ يسيرة موجزة قد يحسن أن يعبر عنه بألفاظ طويلة ، ليكون ذلك داعياً إلى فهم العاميّ والبليد له ، وتكون الإطالة في هذا الموضع خاصة أصح وأحمد ، كما أن الوحي والإشارة في موضعهما أوفق وأحسن ، فإنّا لا نسلِّم ذلك ، لأنا نذهب إلى أن المحمود من الكلام ما دلّ لفظه على معناه دلالة ظاهرة ولم يكن خافياً مستغلقاً ، كالمعاني التي وردت في شعر أبي الطيب ، وسنذكر ذلك مستوفىً مستقصى فيما يأتي من هذا الكتاب ، فإن كان الكلام الموجز لا يدل على معناه دلالة ظاهرة فهو عندنا قبيح مذموم ، لا من حيث كان مختصراً ، بل من حيث كان المعنى فيه خافياً ، وإن كان يدلّ على معناه دلالة ظاهرة إلا أنها تخفى على البليد والبعيد الذهن ومن لا يسبق خاطرهُ إلى تصوّر المعنى ، ولو كان الكلام طويلاً لجاز أن يقع لهم الفهم ، فليس هذا عندنــا بموجب أن يكون الإسهاب في موضع من المواضع أفضل من الإيجاز ، كما أن النقوش الغليظة في كثير من الصناعات لا تكون أحسن من النقوش الدقيـقة ،

لأن تلك يدركها الضعيف البصر ويتعذر عليه إدراك هذه ، ولو اعتبرنا هذا في الكلام وفهم البليد له لاعتبرنا ذلك في النقوش وإدراك الضعيف البصر لها ، وهذا فاسد ، ويلزم من ذهب إلى اختيار العبارة عن المعنى بالألفاظ الكثيرة من حيث كان ذلك سبباً لفهم عوامّ الناس ومن لا يسبق ذهنهُ إلى تصوّر المعنى أن يختار الألفاظ العامية المبتذلة على الألفاظ الفصيحة التي لم تكثر استعمالها العامةُ ولا ابتذلوها ، لأن علته في اختيار الطويل لأجل فهمهم له قائمة في الألفاظ المبتذلة ، ولا خلاف أنهم إلى فهمها أقرب من فهم ما يقلّ ابتذالهم له ، وهذا مما لا يذهب إليه أحد ، ولا التزمه ملتزم .

وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام : أحدها المساواة وهو أن يكون المعنى مساوياً للفظ ، والثاني التذييل وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه ، والثالث الإشارة ، هو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ ، أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة .

وقالوا : إن التذييل يصلح للمواقف الجامعة ، وبحيث يكون الكلام مخاطباً به عامة الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعاني ، والإشارة تصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك ومن يقتضي حسن الأدب عنده التخفيفَ في خطابه وتجنبَ الإطالة فيما يتكلف سماعه ، والمساواة التي هي الوسط بين هذين الطرفين — من الإشارة والتذييل — تصلح للوسط بين الطرفين اللذين هما الملوك وعوامّ الناس ، والذي عندي في هذا ما ذكرته ، وهو أن المختار في الفصاحة والدالّ على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه ، وأعني بقولي — زائداً عليه — أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالةً واضحةً ظاهرةً ، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته ، حتى يحتاج في استنباطه إلى

طَرف من التأمل ودقيق الفكر ، فإن هذا عندي عيب في الكلام ونقص على ما أبينه فيما بعدُ ، وقد دللت على اختيار الإيجاز والإختصار بما تقدم ، ويدل عليه أيضاً أن من اختار الإطالة وسماها التذييل — إنما حجّته في ذلك أنه اعتبر الكلام بالإضافة إلى المخاطب به ، وليس للمخاطب تأثير في حسن تأليف الكلام وقبحه ، ولو جاز أن يعتبر الكلام بالإضافة إلى المخاطب لجاز أن يعتبر بالإضافة إلى المخاطب به ، حتى يكون ذلك مؤثراً في صحته أو فساده وحسنه أو قبحه ، وكنا نستحسن كلام العالم العاقل وإن كان رديء التأليف ، ونستقبح كلام الجاهل وإن كان في أعلى طبقات الفصاحة ، حتى يكون شعر أبي عثمان الجاحظ وأبي إسحاق النّظام أعظم عندنا من شعر أبي حيّة النميري ومن جرى مجراه ، وهذا مما لا يدخل في مثله شبهة ، وسنتكلم على من يعتبر الكلام بالإضافة إلى زمان قائله — حتى يقدم كثيراً من المتقدمين على المحدثين بمجرد تقدمهم — بما نستوفي الحجّة فيه ، ونزيل موقع الشبهة ، وإن كانت ضعيفة لا تخفى على من طباعه سليمة ، وبنيته صحيحة .

وذكروا أن جعفر بن يحيى بن خالد (١) كان يقول لكتّابه : إن استطعتم أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا ، فهذا أمر لهم بالإيجاز وتجنب الإطالة ، وقد كان جعفر كبيراً في هذه الصناعة ، فأما قول قيس ابن خارجة الفزاري لما قيل له : ما عندك في حمالات داحس ؟ قال : عندي قِرى كل نازل ، ورضى كل ساخط ، وخطبة من لدنْ تطلع الشمس إلى أن تغرب ، آمر فيها بالتواصل ، وأنهى عن التقاطع ، فليس

---

(١) هو جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي — ابو الفضل — وزير الرشيد العباسي . ولد في بغداد سنة (١٥٠ هجرية) وعندما نقم الرشيد على البرامكة قتله سنة ١٨٧ هجرية . هو احد الموصوفين بفصاحة اللسان وبلاغة القول قالوا في وصف حديثه : « جمع الهدوء والتمهل والجزالة والحلاوة ، وافهاماً يغنيه عن الاعادة » .

ذلك من الإطالة في العبارة عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، لأنه يجوز أن يكون أراد خطبة تكثر فيها المعاني والألفاظ على ما قدمناه .

ومن أمثلة الإيجاز والإختصار قول الله تبارك وتعالى : (ولكمْ في القصاص حياةٌ)[1] . لأن هذه الألفاظ على إيجازها قد عبِّر بها عن معنى كثير ، وذلك أن المراد بها أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً له قوياً إلى ألاَّ يقدمَ على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، فكان ارتفاع القتل حياة لهم ، وهذا معنى إذا عبر عنه بهذه الألفاظ اليسيرة في قوله تعالى: (ولكم في القصاص حياة) كان ذلك من أعلى طبقات الإيجاز ، وقد استحسن أيضاً في هذا المعنى قولهم: القتل أنفى للقتل ، وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت في البلاغة ، وذلك من وجوه : أحدها أنه ليس كل قتل ينفي القتل ، وإنما القتل الذي ينفيه ما كان على وجه القصاص والعدل ، ففي ذكر القصاص بيان للمعنى وكشف للغرض ، وثانيها أن في قوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة) من إبانة الغرض المرغوب فيه بذكر الحياة ما ليس في قولهم — القتل أنفى للقتل — وهذه زيادة في الإيضاح ، وثالثها أن نظير قولهم القتل أنفى للقتل (القصاص حياة) والقصاص حياة أوجز ، لأنه عشرة أحرف ، والقتل أنفى للقتل أربعة عشر حرفاً ، ورابعها أن في — القتل أنفى للقتل — تكريراً ، وليس في (القصاص حياة) تكرير ، وقدْ قدَّمنا أن تكرير الحروف عيب في الكلام ، على ما ذكرناه فيما مضى من هذا الكتاب .

ومن الإيجاز أيضاً قوله تبارك وتعالى : (ولو تَرى إذْ فَزعوا فلا

---

(١) سورة البقرة الآية ١٧٩ .

فَوْتَ وأخذوا من مكان قريب)[1] . وقوله تبارك وتعالى : (يحسبون كلَّ صيحة عليْهم)[2] . وقوله تعالى : (إنما بغيُكم على أنفسكم)[3] . وأمثال هذا في القرآن كثير .

والقصد الإيجاز فيما وقع فيه حذف كثير ، حتى حذفت الأجوبة لدلالة الكلام عليها ، كقوله تعالى : (ولو أنَّ قرآناً سيِّرتْ به الجبال أو قطِّعت به الأرض أو كلِّم به الموتى)[4] . كأنه يريد — لكان هذا القرآن ، ولم يقل ذلك ، وقوله تعالى : (وسيقَ الذين اتّقوا ربهم إلى الجنة زُمراً حتى إذا جاءوها وفتِّحت أبوابها وقال لهمْ خزنتها سلامٌ عليكمْ طِبتمْ فادخلوها خالدين)[5] ، كأنه يريد — لما كان هذا كله حصلوا على النعيم الذي لا يشوبه كدر ، أو غير ذلك من الألفاظ ، ولم يقله ، وفي هذا الحذف في الكلام مع الدلالة على المراد فائدة ، لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ، ولو ورد ظاهراً في الكلام لاقتصر به على البيان الذي تضمنه ، فكان حذف الجواب أبلغ لهذه العلـة ، كما تقول — لو رأيت علياً بين الصفين — وتحذف الجواب ، فيذهب السامع كل مذهب ، ولو قلت : لو رأيت علياً عليه السلام بين الصفين لرأيت شجاعاً ، أو لرأيت رجلاً يقتل الأبطال ، أو ما يجري هذا المجرى ، لم يكن في العظم عند السامع بمنزلة حذف الجواب ، لأنه يذهب مع الحذف كل مذهب ، ولا يعوِّل على نفس ما كان يرد في اللفظ فقط .

ومما قصدَ به الإيجاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بحيث يقع العلم ويزول اللبس ، كقوله تبارك وتعالى : (وأسأل القريـة التي كنّا فيها والْعيرِ التي أقبلنا فيها)[6] . والمعنى أهل القرية وأصحاب العير .

---

(1) سورة سبأ الآية ٥١ .
(2) سورة المنافقون الآية ٤ .
(3) سورة يونس الآية ٢٣ .
(4) سورة الرعد الآية ٣١ .
(5) سورة الزمر الآية ٧١ .
(6) سورة يوسف الآية ٨٢ .

وكان أبو الحسن علي بن عيسى الرمّاني يسمي هذا الجنس – وهو إسقاط كلمة لدلالة فحوى الكلام عليها – الحذف – ويسمى بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف – القصرَ – ويجعل الإيجاز على ضربين : القصر والحذف ، وكان يسمي العبارة عن المعنى بالكلام الكثير مع أن القليل يكفي فيه – التطويل – ويسمي العبارة عن المعنى بالكلام الكثير الذي يستفاد منه إيضاح ذلك المعنى وتفصيله – الإطناب – ويجعل التطويل عيباً وعيّاً ، والإطناب حسناً ومحموداً ، وهذا المذهب من أبي الحسن موافق لمَا اخترناه ، لأنه يذهب إلى حسن الإطناب الذي هو عنده طول الكلام في فائدة وبيان ، وإخــراج للمعنى في معاريض مختلفة وتفصيل له ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه ، وهذا هو الذي اخترناه وقلنا إنه على التحقيق ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة ،وكذلك قد وافقناه في استقباح التطويل وحمد الإيجاز على ما فسره من معنييهما عنده.

ويجب أن نحدّ الإيجاز المحمود بأن نقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وهذا الحد أصح من حد أبي الحسن الرماني بأنــه العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وإنما كان حدُّنا أولى لأنا قد احترزنا بقولنا – إيضاح – من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضِّحة له ، حتى يختلف الناس في فهمه ، فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب أقساطهم من الذهن وصحة التصور ، فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الإيجاز والإختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة .

وقد قدّمنا ما ورد في القرآن من أمثلة ذلك وإن كانت كثيرة يطول استقصاؤها ، ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام . قيمة كــل امرىء ما يحسن ، فإن هذه الألفاظ على غاية الإيجاز وإيضاح المعنى ، وظهور حسنها يغني عن وصفه .

وروى عن أبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب عن أحمد بن يوسف الكاتب أنه قال : دخلت يوماً على المأمون وفي يده كتابٌ وهو يعاود قراءته تارةً بعد أخرى ، ويصعّد ويصوّب فيه طرْفه ، قال : فلما مرّتْ على ذلك مدة من زمانه التفت إليّ فقال : يا أحمد ، أراك مفكراً فيما تراه مني ! قلت : نعم ، وقى الله أمير المؤمنين المكاره ، وأعاذه من المخاوف ، قال : فإنه لا مكروه في الكتاب ، ولكني قرأت فيه كلاماً وجدته نظير ما سمعت الرشيد يقوله في البلاغة ، فإني سمعته يقول : البلاغة التباعد عن الإطالة ، والتقرب من معنى البغية ، والدلالة بالقليل من اللفظ على المعنى ، وما كنت أتوهم أنّ أحداً يقدر على المبالغة في هذا المعنى ، حتى قرأت هذا الكتاب ، ورمى به إليّ ، وقال : هذا كتاب عمرو بن مسعدة إلينا ، قال : فقرأته فإذا فيه ، كتابي إلى أمير المؤمنين ومَن قبلي من قواده وسائر أجناده في الإنقياد والطاعة على أحسن ما يكون طاعة جند تأخرت أرزاقهم ، وانقياد كفاة تراخت أعطياتهم فاختلّت لذلك أحوالهم ، والتاثتْ معه أمورهم ، فلما قرأته قال لي : إن استحساني إياه بعثني على أن أمرت للجند قبله بعطاياهم لسبعة أشهر ، وأنا على مجازاة الكاتب بما يستحقه من حل محله في صناعته .

وروي عن المأمون أيضاً أنه أمر عمرو بن مسعدة أن يكتب لرجل يُعنى به إلى بعض العمال ، وأن يختصر كتابه ما أمكنه ، حتى يكون ما يكتب به في سطر واحد ، فكتب إليه عمرو بن مسعدة : كتابي إليك كتابُ واثق بمن كتبتُ إليه ، معنّى بمن كتبتُ له ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله .

ومن أمثلة الإيجاز في النظم قول زهير :

فإني لو لقيتُك واتّجهنـا لكان لكـلّ منكرةٍ كفـاء

لأن مقصوده إنني لو واجهتك لكان عندي مكافأةٌ لك على كل أمر يبدو منك أنكره ، فقد أورد المعنى فـي لفظ قليل ، وبهذا كان يوصف شعر زهير ، لأنه كثير الإيجاز مع الإيضاح لمعانيه .

ومن ذلك أيضاً قول امرىء القيس :

على هَيْكَلٍ يعطيك قبل سؤالهِ ... أفانين جري غير كزّ ولا وانِ[1]

لأنه جمع بقوله ـ أفانين جري ـ ما لو عُد كان كثيراً ، وأضاف إلى ذلك أوصاف الجودة في الفرس بقوله : إنه يعطي قبل سؤاله أفانين جريه ولا يحتاج إلى حث ، ونفى عنه بقوله ـ غير كز ولا وان ـ أن تكون معه الكزازة من قبل الجماح والمنازعة ، والونى من قبل الإسترخاء والفترة ، فكان في هذا البيت جملة من وصف الفرس قد عبر بها عن معان كثيرة .

ومما يذكر من الإيجاز أيضاً قول امرأة من عُكل :

يا بن الدعى إنه عكلُ فَقِـف ... لتَعلمنّ اليومَ إن لم تنصرف
أن الكريم واللئيم مختلف

وهذا إجمال في المعنى ، وإيجاز في العبارة عنه .

ومن ذلك أيضاً قول الشريف الرضى :

مالوا على شعب الرُّحال وأسندوا ... أيدي الطعان إلى قلوب تخفق[2]

لأنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في متابعتهم الغـرام والصبابة عبر عن ذلك بقوله ـ أيدي الطعـان ـ فأتى بأخصر ألفاظ وأوجزها .

---

(١) الهيكل : الفرس الضخم .
(٢) شعب الرحال : خشبها .

ومن الإيجاز أيضاً قول عمرو بن معد يكرب :

فلو أنّ قومي أنطقتني رماحهم ... نطقتُ ولكنّ الرماح أجرّتِ

أي شقت لساني كما يُجرّ لسان الفصيل ، يريد أنها أسكتتني .

ومن هذا الفن أيضاً قول حُميد بن ثور الهلالي :

أرى بصري قد خانني بعد صحةٍ ... وحسبك داءً أن تصحّ وتسلما

فإن قوله ــ وحسبك داءً أن تصح وتسلما ــ من الإيجاز الحسن ، وكذلك قول نُصيب :

فعاجُوا فأثْنوا بالذي أنت أهله ... ولو سكتوا أثنتْ عليك الحقائبُ

فإن قوله ــ لو سكتوا أثنت عليك الحقائب ــ من الكلام الحسن الموجز .

والأصل في مدح الإيجاز والإختصار في الكلام أن الألفاظ غير مقصودة في أنفسها ، وإنما المقصود هو المعاني والأغراض التي احتيج إلى العبارة عنها بالكلام ، فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعاني التي هي مقصودة ، وإذا كان طريقان يوصل كل واحد منهما إلى المقصود على سواء في السهولة إلا أنّ أحدهما أخصر وأقرب من الآخر ، فلا بدّ أن يكون المحمود منهما هو أخصرهما وأقربهما سلوكاً إلى المقصد ، فإن تقارب اللفظان في الإيجاز وكان أحدهما أشد إيضاحاً للمعنى كان بمنزلة تساوي الطريقين في القرب وزيادة أحدهما بالسهولة ، ومثل هذا قول أبي عبادة :

ولم أنسَ ليلتنا في العناقِ ... لفَّ الصَّبا بقضيبٍ قضيبا

وقول غيره :

وضمّ لا يُنْهِنهُ اعتناقٌ ... كما التف القضيبُ على القضيبِ

فإنَّ هذين البيتين وإن تساويا في كمية الألفاظ فإن بيت أبي عُبادة أوضح ، لأنه بيّن بذكر الصبا ما يلف القضيب على القضيب .

ومن ذلك أيضاً قول أبي القاسم المطّرزِ البغدادي :

وردتُ وقد حــلَّ لي مــاؤه   فلمّا بكيــتُ عليــه حَــرُمْ

وقول مهيار بن مرزويه :

بكيت على الوادي فحرَّمت ماؤه   وكيف يحلّ المــاء أكثره دم

فبيت مهيار وإن قاربتْ ألفاظه عدد ألفاظ بيت المطرز فقد تضمن من إيضاح المعنى ما لم يتضمنه بيت المطرز ، لأنّ قائلاً لو قال : لم حرم الماء لما بكى عليه ؟ لوجب في حق تفسير المعنى وإيضاحه أن يقال : لأن دموعه كانت دماً غلب على هذا الماء والدم حرام ، فقد أتى مهيار بهذا التفسير في متن البيت .

وعلى هذا القياس يعتبر الإيضاح في الإيجاز ، لئلا يقع فيه إخلال بالمعنى وإشكال فيه ، ولذلك أمثلة : منهــا قول عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود :

أعاذلُ عاجلُ ما أشتهــي   أحب من الأكثر الرائــث

لأنه أراد عاجل ما اشتهى مع القلة أحب إليّ من الأكثر البطيء ، فترك ــ مع القلة ــ وبه تمام المعنى .

ومنها قول عروة بن الورد :

عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهــم   ومقتلهم عند الوغى كان أعذرا

كأنه أراد أن يقول : عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم في السلم ،

وقتلهم في الحرب أعذر ، فترك - في السلم - وبه يتم المعنى :

ومنها قول الحارث بن حِلِّزة :

والعيشُ خيرٌ في ظلا ل النوْكِ ممن عاشَ كدّا[1]

فأراد أن يقول : والعيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ، فأخلّ بأكثر المعنى .

ومن أمثلة ذلك في النثر ما حكاه أبو الفرج قُدامة بن جعفر أنّ بعضهم كتب في كتاب له : فإن المعروف إذا وَحَى [2] كان أفضل منه إذا توفر وأبطأ ، فأراد أن يقول : إن المعروف إذا قل ووحّى كان أفضل منه إذا كثر وأبطأ ، فترك ما بنى المعنى عليه ، وهو ذكر القلة . وكذلك كتب بعضهم : فما زال حتى أتلفَ ماله ، وأهلك رجاله ، وقد كان ذلك في الجهاد والإبلاء أحقُّ بأهل الحزم وأوْلى ، فأخلّ بما فيه تمام المعنى ، وذلك أن الذي أراد أنه أنفق ماله وأهلك رجاله في السلم والموادعة وقد كان ذلك في الجهاد أفضل ، فأخل بذكر السلم أو ما يقوم مقامه ، فصار المعنى ناقصاً .

ولحمد الإيجاز فُضِّل أحد الشاعرين على صاحبه إذا كانا قد اشتركا في معنى وأوجز أحدهما في ألفاظه أكثر من الآخر ، ولهذا قدموا قول الشماخ بن ضرار :

إذا ما رايةٌ رفعت لمجد تلقّاها عَرابةُ باليمين[3]

على قول بشر بن أبي خازم :

(1) النوك : الجهل .
(2) وحى : اسرع .
(3) يريد عرابة الاوسي .

إذا ما المكرماتُ رُفعنَ يومـاً   وقصّرَ مُبتغوها عـن مَـداها
وضاقتْ أذرعُ المثرين عنها   سَمَا أوْسٌ إليها فاحتواهـا[1]

وإذا كان ابن أبي خازم سبق الشماخ إلى المعنى ، إلا أنّه جاء به في بيتين واختصره الشماخ فأتى به في بيت واحد .

ومن هذا القبيل أيضاً قول امرىء القيس :

إذا ما استحمت كان فيض حميمها   على متنتيها كالجمان لدى الجالي[2]

فإن امرأ القيس أتى بهذا التشبيه في بيت واحد ، وأخذه الوليد بن يزيد فأساء ، لأنه أتى به في بيتين فقال :

كأنَّ الحميمَ على مَتنهـا   إذا غَرفته بأطساسهـا
جمانٌ يجول عـلى فضَّـةٍ   جلتْه حدائدُ دَوّاسهَـا

على أن الوليد قد زاد في التشبيه بقوله : على فضة ، لكن بين ألفاظه وألفاظ امرىء القيس تفاوت لا يخفى .

فأما المساواة بين اللفظ والمعنى فكما وصفَ بعض الأدباء رجلاً فقال : كانت ألفاظه قوالبَ لمعانيه ، أي هي مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر ، وحد المساواة المحمودة هو إيضاح المعنى باللفظ الذي لا يزيد عنه ولا ينقص . وقد احترزت بقولي — إيضاح — مما احترزت منه في حد الإيجاز ، لما أذهب إليه من قبح العبارة عن المعنى باللفظ الذي لا يوضحه ، وفرقتُ بين المساواة والتذييل بقولي — لا يزيد عنـه — لأن التذييل لفظ يزيد على المعنى ، وفرقت بين المساواة والإيجاز والإخلال بقولي — ولا ينقص — لأن الإيجاز على ما ذكرناه إيضاح المعنى بأقل ما

(١) يريد اوس بن حارثة بن لام الطائي .
(٢) الحميم : الماء الحار او البارد .

يمكن من اللفظ ، والإخلال دون نقص المعنى باختصار اللفظ ، فقد فهم بهذا القول — الإيجاز والإخلال والمساواة والتذييل — ولكل من ذلك أمثلة .

فأمّا أمثلة الإيجاز والإخلال فقد ذكرناها ، وأما أمثلة المساواة فكثيرة ، ومنها قول زهير :

ومَهْما يكن عند امرىء من خليقة ولو خالها تخفى على الناس تعلم

وقوله أيضاً :

إذا أنت لم تقصر عن الجهل والخنا أصبتَ حليماً أو أصابكَ جاهلُ

وقول طَرَفة بن العبد :

ستبدي لك الأيامُ ما كنتَ جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزوّدِ

وقول أبي نصر بن نُباتة :

عسى ممسك الرّيح القَبول يعيدها وينقص من أنفاسنا ويزيدها(١)

وقوله أيضاً :

إذا كان نقصان الفتى في تمامـــه فكلُّ صحيح في الأنام عليـــل

وقول أبي الطيب :

أتى الزّمـانَ بنوه في شبيبتـــه فسرَّهمْ وأتيناه على الهـــرم

وقول أبي عبادة :

ما زالَ يسبقُ حتى قال حاسده له طريقٌ إلى العلياء مختصَرُ

---

(١) ريح القبول : ريح الصبا ، وهي ريح تهب من جهة المشرق .

وأمثال هذا أكثر من أن تحصى .

وأما التذييل فهو العبارة عن المعنى بألفاظ تزيد عليه ، وإنما لم نقل في التذييل – إيضاح المعنى – كما قلنا في حد المساواة والإيجاز لما نذهب إليه من حمد الإيجاز والمساواة إذا كان المعنى فيهما واضحاً ، فاحترزنا بالإيضاح من أن ندخل في الحد ما لا نحمده من المساواة والإيجاز اللذين يكون المعنى فيهما غامضاً خفياً ، فأما التذييل فإنا على ما قدمناه لا نحمده في موضع من المواضع ، فلا معنى لاحترازنا بذكر الإيضاح في حدّه ، فأما مثاله فكما وقفت لبعض الكتّاب المتأثرين على فصل من كتاب له شفاعة ، وهو : وفلان بن فلان الرجل المشهور بالفروسية والراجلة والشجاعة والنجدة ، وله السنّ والحُنكة والتجارب والدربة ، فهذا كله تطويل بإيراد ألفاظ كثيرة تدلّ على معنى واحد ، وكذلك قول الشاعر :

فقددّت الأديم لراهِشيْهِ وألفى قولها كذباً ومَيْنا

فالكذب والمين واحد .

والفرق بين التطويل والحشو أن الحشو لفظ يتميز عن الكلام بأنه إذا احذف منه بقي المعنى على حاله ، والتطويل هو أن يعبر عن المعاني بألفاظ كثيرة كلّ واحد منها يقوم مقام الآخر ، فأيَّ لفظ شئت من تلك الألفاظ حذفته وكان المعنى على حاله ، وليس هو لفظاً متميزاً مخصوصاً كما كان الحشو لفظاً متميزاً مخصوصاً ، يبين ذلك أن الحشو على ما قدّمناه من وصفه نحو قول أبي عَدِيّ :

نحن الرّؤوسُ وما الرؤوس إذا سمَتْ
في المجد للأقوام كالأذناب

فللأقوام هو الحشو ، لأن هذه اللفظة دون ألفاظ البيت هي التي إذا حذفت منه بقي المعنى بحاله ، والتطويل مثل ما حكيناه في قوله : الرجل

المشهور بالفروسية والرُّجلة والشجاعة والنجدة ، لأن هذه الألفاظ كلها بمعنى واحد ، فأنت إن شئت حذفت الرُّجلة ، وإن شئت حذفت الشجاعة وإن شئت حذفت النجدة ، وإن حذفتهما معاً بقيَ الكلام بحاله ، فهذا هو الفرق بين الحشو والتطويل ، وعلى أن الحشو في الأكثر إنما يقع في النظم لأجل الوزن ، وفي النثر لأجل تساوي الفصول أو الأسجاع ، ويجب أن يعتبر الكلام في التطويل والحشو والمساواة والإيجاز والإخلال بهذا الإعتبار وهو أن يتأمل الكلام المؤلف ، فإن كان المعنى فيه ناقصاً غير مستوفىً فذلك الإخلال ، وإن كان المعنى تاماً فلا يخلو أن يكون في الألفاظ ما إذا حذفته بقي المعنى بحاله ، أو ليس في الألفاظ ما إذا حذف بقي المعنى بحاله. فإن كان فيها ما إذا حذف بقي المعنى ، فلا يخلو من أن يتميز ذلك اللفظ الزائد من غيره أو لا يتميز ، فإن لم يتميز فتلك الإطاله ، وإن تميز فذلك الحشو ، وإن لم يكن في الكلام ما إذا حذف بقي المعنى بحاله ، فلا يخلو من أن يكون تمكنُ العبارة عن ذلك المعنى بأقل من تلك الألفاظ أو لا تمكن ، فإن كان تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقلّ من ذلك اللفظ فتلك المساواة وإن كان لا تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فذلك هو الإيجاز ، فهذا يصح لك اعتبار الأقسام المذكورة ، ولا يخفى شيء منها على المتأمل .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمل لفهمه ، وسواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً .

وإنما احتجنا إلى هذا التفصيل لأن أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الصّابي غلط في هذا الموضع ، فزعم أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مُطاولة ومماطلة ، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه ، ففرق بين النظم والنثر في هذا الحكم ، ولا فرق بينهما ولا شبهة تعترض المتأمل في ذلك.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أنا قد بينا أن الكلام غير مقصود في نفسه ، وإنما احتيج إليه ليعبِّر الناس عن أغراضهم ، ويفهموا المعاني التي في نفوسهم ، فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحةً لها فقد رفض الغرض في أصل الكلام ، وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل حده كليلا ، ويعمل وعاءً لماء يريد أن يحرزه فيقصد إلى أن يجعل فيه خروقاً تُذهب ما يوعى فيه ، فان هذا مما لا يعتمده عاقل ، ثم لا يخلو أن يكون المعبر عن غرضه بالكلام يريد إفهـام ذلك المعنى أو لا يريد إفهامه ، فإن كان يريد إفهامه فيجب أن يجتهد في بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ ما أمكنه ، وإن كان لا يريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه .

وإذا كان هذا مفهوماً فالأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على المسامع ستة : إثنان منها في اللفظ بانفراده ، وإثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض ، وإثنان في المعنى .

فأما اللذان في اللفظ بانفراده فأحدهما أن تكون الكلمة غريبة كما ذكرنا فيما تقدم من وحشيّ اللغة العربية ، والآخر أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة في تلك اللغة ، كالصدى الذي هـو العطش والطائر والصوت الحادث في بعض الأجسام .

وأما اللذان في تأليف الألفاظ فأحدهما فرط الإيجاز ، كبعض الكلام الذي يُروى عن بقراط في علم الطب ، والآخر إغلاق النظم ، كأبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي وغيره ، وكما يروى من كلام أرسطو طاليس في المنطق .

وأما اللذان في المعنى ، فأحدهما أن يكون في نفسه دقيقاً ، ككثير من مسائل الكلام في اللطيف ، والآخر أن يحتاج في فهمه إلى مقدِّمات إذا

تصورت بُنيَ ذلك المعنى عليها ، فلا تكون المقدمات حصلت للمخاطب فلا يقع له فهم المعنى . كالذي يريد فهم فروع الكلام والنحو وغيرهما من العلوم قبل الوقوف على الأصول التي بُنيتْ تلك الفروع عليها .

وإذا كان هذا واضحاً فإن استعمال الألفاظ الغريبة الوحشية نقص في الفصاحة التي هي الظهور والبيان على ما قدمنا من ذلك فيما مضى من كتابنا هذا . فأما استعمال الألفاظ المشتركة كالصدى فإنه يحسن في فصيح الكلام إذا كان في اللفظ دليل على المقصود ، مثل قول أبي الطيب :

ودَعْ كل صوت دون صوتي فإنني
أنا الطائر المحكيُّ والآخر الصَّدى

فإن الصدى ها هنا لا يشكل بالصدى الذي هو العطش ، ولا يسبق ذلك إلى فهم أحد من السامعين ، فأما إن كان ذلك في موضع يشكل فليس ذلك بموافق للفصاحة .

وأما السببان اللذان في التأليف – وهما إفراط الإيجاز وإغلاق اللفظ – فمن شروط الفصاحة والبلاغة أن يسلم الكلام منهما ، لما قدمناه من الدلالة على ذلك .

وأما السببان اللذان في المعاني – وهما دقة المعنى في نفسه وحاجته إلى الإحاطة بأصل قد بُني عليه – فليس في أن يجعل المعنى الدقيق ظاهراً جلياً جُله للمعبر عنه ، لكن يحتاج أن يحسن العبارة عنه ويبالغ في إيضاح الدلالة ، ليكون ما في المعنى من الدقة واللطافة بإزاء ما في العبارة عنه من الظهور والفصاحة ، وكذلك يحتاج السامع إلى إحكام الأصل قبل أن يقصد إلى فهم الفرع ، ويحتاج المخاطِب إلى ذكر المقدمات إذا كان غرضه أن يفهم المخاطَب كلامه .

فإن قيل : فما تقولون في تأخير البيان عن وقت الخطاب ، أيجوز عندكم أم لا يجوز ؟ فإن منعتم من جوازه كان قولكم مطّرداً ، وإن أجزتموه فما وجه إنكاركم إغلاق اللفظ ومطالبتكم بإيضاح المعنى وبيان المراد مع قولكم بتأخير البيان عن وقت الخطاب ؟ قيل : الجواب أنا لا نذهب إلى أن كل أمر يؤثر في الفصاحة وتعتبر سلامة أعلى طبقاتها منه غير جائز في الإستعمال ولا سائغ في الكلام ، وكيف نقول ذلك وقد قدمنا أن من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة مبنية من حروف متباعدة المخارج وغير كثيرة الحروف ، ومع ذلك فألفاظ العرب المبنية من الحروف المتقاربة المخارج والكثيرة الحروف أكثر من أن تحصى ، وقد استعملوا تلك الألفاظ في الفصيح من كلامهم — وكذلك إذا قلنا — من شروط الفصاحة الإيجاز — لم يكن ذلك منعاً لجواز الإسهاب ولا رفضاً لاستعماله ، وإنما مقصودنا أن هذا النحو أحسن من هذا النحو ، وبهذا الوجه يستدل على الفصاحة أكثر من هذا الوجه ، فإذا كان هذا بيناً . فلو قلنا بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لم يكن ذلك مناقضاً لقولنا إن مقارنة البيان لوقت الخطاب أحسن ، وإلى حيز الفصاحة والبلاغة أقرب ، لأنا لا نتكلم في هذا الموضوع على الجائز والممتنع ، وإنما كلامنا على الأفصح والأحسن ، على أن من منع من جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إنما علل ذلك لأنه خطاب لا يفهم منه المراد ، فجرى في القبح مجرى خطاب العربي بالزنجية ، ومن أجازه فرق بين الخطاب بالزنجية وبين تأخير البيان بأن في الخطاب مع تأخير البيان بعض الفائدة والفهم للمراد ، كتوطين النفس على الفعل والعزم عليه إن كان الخطاب أمراً ، وليس في الخطاب للعربي بالزنجية ذلك ، فقد وقع بالإجماع على أنه متى لم يفهم من الخطاب شيء كان قبيحاً .

فإن قيل : كلامكم الماضي يدل على أن في القرآن ما بعضه أفصح

من بعض ، وفي الناس من يخالفكم ويأبى ذلك ، فما عندكم فيه؟ قلنا : أما زيادة بعض القرآن على بعض في الفصاحة فالأمر فيه ظاهر لا يخفى على من عَلِق بطرَف من هذه الصناعة ، وشدا شيئاً يسيراً[1] وما زال الناس يفردون مواضع من القرآن يعجبون منها في البلاغة وحسن التأليف كقوله تعالى : (وقيلَ يا أرضُ ابْلعي ماءكِ ويا سماءُ أقلعي وغيضَ الماءُ وقُضيَ الأمرُ واستوتْ على الجوديِّ وقيل بُعداً للقوم الظالمين)[2] . وقوله تعالى : (أُحِلَّ لكم ليلةَ الصيام الرفث إلى نسائكم هنَّ لباسٌ لكم وأنتم لباسٌ لهنَّ)[3] . وقوله تعالى : (إدْفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينكَ وبينه عداوةٌ كأنّه وليٌّ حميم)[4] . وقوله عز وجل : (ولو ترى إذْ فزعوا فلا فوْت وأخذوا منْ مكانٍ قريب)[5] . وقوله تعالى : (ولكمْ في القصاصِ حياةٌ يا أولي الألبابِ)[6] . وأمثال هذا ونظائره كثير .

فلو كانوا يذهبون إلى تساويه في الفصاحة لم يكن لإفرادهم هذه المواضع المعيّنة المخصوصة دون غيرها معنى ، وإنما تدخل الشبهة في هذا ومثله على الأعاجم من الفقهاء والمتكلمين لجهلهم بهذه الصناعة ، وعدم فهمهم لقوانينها ، فإن من عجيب أمرهم أن أحدهم إذا حاول ابتياع ثوب أو دابّةٍ وعلم أن غيره أخبر بذلك الجنس منه لم يرضَ بمقدار علمه حتى يرجع إلى من يظن معرفته بالثياب أو الدواب فيستفتيه ويُقلده ويقبل رأيه ، كلّ ذلك خوفاً من أن يستمرّ عليه الغبن في شيء من ماله ، وإذا وصل إلى الكلام في كتاب الله تعالى ووجه

(١) يقال ـ شدا شعرا او غناء اذا غنى به وترنم .
(٢) سورة هود الآية ٤٤ .
(٣) سورة البقرة الآية ١٨٧ .
(٤) سورة فصلت الآية ٣٤ .
(٥) سورة سبأ الآية ٥١ .
(٦) سورة البقرة الآية ١٧٩ .

إعجازه – ما هو ؟ وهل هو صرف العرب عن معارضته أو علوّه عن كلامهم بفصاحته ؟ – وكان ذلك يحتاج إلى صناعة لا يفهمها وعلوم لا يعرف شيئاً منها، لم ير أن يرجع إلى أقوال العلماء بتلك الصناعة والمهتمين بفهم أسرار تلك العلوم ، بل قال بغير حجة ، وأفتى من غير معرفة ، ورضي أن يُغبن عقله ودينه من الموضع الذي تحرّز فيه ، وأشفق أن يُغبنَ شيئاً من ماله ، وليت شعْري أيُّ فرق بين أن يخلق الله وجهين أحدهما أحسن وأصبح من الآخر ، وبين أن يحدث كلامين أحدهما أبلغ وأفصح من الآخر ؟ وهل من يفرق بينهما إلا مقترح ؟

ثم ليس أحد ممن ينكر أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض يمتنع من القطع على أن القرآن في لغته أفصح من التوراة في لغتها والإنجيل في لغته والزبور في لغته ، لأن تلك الكتب عنده لم تكنْ معجزة لخرقها العادة بالفصاحة ، وإن كان الجميع كلام الله تعالى ، فما المانع من أن يكون بعض كلامه الذي هو القرآن أفصح من بعض ؟ حتى تكون آية منه أفصح من آية ، والجميع كلام الله ، كما جاز عنده أن يكون القرآن أفصح من الإنجيل ، وإن كان الجميع كلام الله ، وهذا لا يخفى على محصِّل .

فإن قيل : الذي يمنع أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض، القول بأنّ قدر كل سورة من قصار سور المفصَّل منه قد خرق العادة في الفصاحة بفصاحته ، وكان معجزاً لعلوه في الفصاحة ، وما كان خارقاً للعادة في الفصاحة لا يكون غيره أفصح منه ، قيل : الجواب عن هذا أوّلاً أن الصحيح أن وجه الإعجاز في القرآن هو صرف العرب عن معارضته ، وأن فصاحته قد كانت في مقدورهم لولا الصرف ، وهذا هو المذهب الذي يعوِّل عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم ، وقد سطِّر عليه من الأدلة ما ليس هذا موضع ذكره ، فالسؤال على هذا

المذهب ساقط ، ثم لو سلّم أنّ وجه الإعجاز هو الفصاحة لم يمنع أن يكون كلام معجزٌ يخرق العادة بفصاحته أفصح من كلام معجز يخرق العادة بفصاحته ، فإن نبياً لو أظهر الله على يده معجزاً ــ وهو حمله ألف رطل ــ لم يمنع أن يظهر على يده أو على يد نبي غيره معجزاً آخر ــ وهو حمل ألفي رطل ــ فيكون المعجزان أحدهما أعظمَ من الآخر مع كون كل واحد منهما معجزاً .

فإن قيل : فما تقولون في الكلام الذي وُضع لغزاً وقُصدَ ذلك فيه ؟ قيل : إنّ الموضوع على وجه الإلغاز قد قصد قائله إغماض المعنى وإخفاءه وجعل ذلك فناً من الفنون التي يستخرج بها أفهام الناس ، وتمتحن أذهانهم ، فلما كان وضعه على خلاف وضع الكلام في الأصل كان القول فيه مخالفاً لقولنا في فصيح الكلام ، حتى صار يحسن فيه ما كان ظاهره يدل على التناقض ، أو ما جرى مجرى ذلك ، كما قال بعضهم في الشّمع :

تحيا إذا ما رؤوسُها قُطعتْ ... وهنَّ في الليل أنجُمٌ زُهُرُ

وقد كان شيخنا أبو العلاء يستحسن هذا الفنّ ويستعمله في شعره كثيراً ، ومنه قوله :

وجبتُ سرابيّاً كأنّ إكامه ... جَوارٍ ولكن ما لهنّ نهودُ
تمجّسَ حِرباءُ الهجير وحوله ... رواهب خيطٍ والنهار يهودُ(1)

فألغز بقوله ــ جوار ــ عن الجواري من الناس ، وهو يريد كأنهن يجرين في السراب ، وبقوله ــ نهود ــ عن نهود الجواري ، وهو يريد بنهود نهوض أيْ كأنهنّ يجرين في السراب وما لهن على الحقيقة نهوض

(1) الخيط : الجماعة من النعام .

وأراد بقوله ــ تمجس حرباء ــ أي صار لاستقباله الشمس كالمجوس التي تعبدها وتسجد لها ، وجعل الرواهب النعام لسوادها ، ويهود يرجع وهو يلغز بذلك عن اليهود لمّا ذكر المجوس والرواهب .

وكذلك قوله :

إذا صدق الجَدُّ افترى العَمُّ للفتى
مكارمَ لا تُكرَى وإن كذبَ الخالُ[1]

لأنه يريد الجد الحظَّ ، وبالعم الجماعة من الناس ، وبالخال المخيلة ، وقد ألغز بذلك عن العم والجد والخال من النسب ، فهذا وأمثاله ليس من الفصاحة بشيء ، وإنما هو مذهب مفرد وطريقة أخرى .

فإن قيل : فما عندكم في الحكاية التي تحكى عن أبي تمام أنه لما قصد عبدالله بن طاهر بقصيدته التي أولها :

أهنَّ عوادي يوسفٍ وصواحبُهْ ... فعزْماً فقِدماً أدرك السؤل طالبُهُ

وعرض هذه القصيدة على أبي العميثل صاحب عبدالله بن طاهر[2] وشاعره ، فقال له أبو العميثل ــ عند إنشاده أول القصيــدة ــ لم لا تقول يا أبا تمام من الشعر ما يفهم ؟ فقال : وأنت يا أبا العميثل لم لا تفهم من الشعر ما يقال ؟ فانقطع أبو العميثل ، قيل : إن الذي قاله أبو تمام وأبو العميثل صحيح ، لأن أبا العميثل طلب من أبي تمام ــ إذ كان حاذقاً في صناعة الشعر ، وقد قصد مثل عبد الله بن طاهر بالمديح ــ أن

---

(١) لا تكرى : لا تنقص .

(٢) هو عبد الله بن طاهر بن الحسين الخزاعي . امير خراسان ومن اشهر الولاة في العصر العباسي ، ولي امرة الشام . ثم ولاه المأمون خراسان ، كان من اكثر الناس بذلا للمال وقال عنه ابن خلكان : كان عبد الله سيدا نبيلا عالي الهمة شهما ، وكان المأمون كثير الاعتماد عليه . توفي في نيسابور سنة ٢٣٠ هجرية .

يكون شعره مفهوماً واضحاً يسبق معناه لفظه ، فكان هذا من أبي العميثل كلاماً صحيحاً في موضعه ، وطلب أبو تمام من أبي العميثل — إذ كان يَدَّعي علم الشعر ويتحقق بالأدب ، ويخدم عبدالله بن طاهر في اعتراض قصائد الشعراء وترتيبهم على مقدار ما يستحقه كل منهم بحظه من الصناعة — أن يكون يفهم معاني الشعر ، ويطّلع على الغامض والظاهر منها ، وكان هذا من أبي تمام أيضاً كلاماً صحيحاً ، وكانا فيه بمنزلة من يقول لصاحبه : لِمَ فعلت ذلك الفعل وهو قبيح ؟ فيقول : كما فعلت أنت ذلك الفعل الآخر وهو قبيح ، فيكون كل واحد منهما قد أجاب من طريق الجدل ، وإن كان لم يدل على أنه أصاب وأخطأ صاحبه .

وإذا كان هذا مفهوماً فأمثلة الكلام الذي يظهر معناه ولا يحتاج إلى الفكر في استخراجه كثيرة ، وعامة شعر أبي عُبادة البحتري عليه فأما الذي يسأل عن معناه ويفكّر في فهمه فكالأبيات التي من شعر أبي الطيب المتنبي ، وقد نعاها عليه الصاحب أبوالقاسم بن عبّاد رحمه الله ، وكان يسميها رُقى العقارب ، والناس إلى اليوم مختلفون في معاني بعضها ، وكل يذهب إلى فن . ويسبق خاطره إلى غرض ، كقوله :

ذم الزمانُ إليه مـــنْ أحبّتـــهِ ما ذمَّ من بدره في حَمد أحمده

وقوله :

عيونُ رواحــلي إن حِرْتُ عيني وكلّ بُغام رازحةٍ بغامي[1]

فأما غير ذلك مما قد فهم معناه ولم يختلف فيه إلا أنـــه مع ذلك لا يخرج إلا بطرّق من الفكر فكقوله :

(١) الرازحة : الناقة تسقط من التعب والاعياء .

ودون الذي يبغون ما لو تخلصوا
إلى الموت منه عشتَ والطفل أشيب

وقوله أيضاً :

سِربٌ محاسنهُ حُرِمت ذواتهـا
داني الصفات بعيد موصوفاتِها[1]

وقوله :

رجلاه في الركض رجلٌ واليدان يدٌ
وفعله مـا تريد الكـفُّ والقـدم

وأمثال هذا له ولغيره كثير .

وقد قال بشر بن المعتمر في وصيته : إياك والتوعر في الكلام ، فإنه يسلمك إلى التعقيد ، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ، ويمنعك من مراميك .

وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عن بعض من وصف البلاغة فقال : ينبغي أن يكون الإسم للمعنى طِبْقاً ، وتلك الحال له وفقاً ، ولا يكون الإسم لا فاضلاً ولا مقصِّراً ولا مشتركاً ولا مضمَّناً .

فهذا كله يدل على صحة ما قلناه ، وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لمتأمل .

ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن تراد الدلالة على المعنى ، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبـع ذلك المعنى

(1) ذواتها : صواحباتها .

ضرورة ، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع ، وهذا يسمى الإرداف والتتبيع لأنه يؤتى فيه بلفظ هو رِدْفُ اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعهُ ، والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى ، ومثال قول عمر بن أبي ربيعة :

بعيدة مَهْوَى القُرْط إما لنوفلٍ أبوها وإما عبدِ شمس وهاشم(1)

فإنه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال — طويلة العنق — فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه وليس هو الموضوع له ، فقال — بعيدة مهوى القرط — فدل ببعد مهوى قرطها على طول الجيد ، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله — طويلة العنق — لأن بعد مهوى القرط يدل على طول أكثر من الطول الذي يدل عليه — طويلة العنق — لأن كل بعيدة مهوى القرط طويلة العنق ، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرط ، إذا كان الطول في عنقها يسيراً وهذا موضع يجب فهمه .

ومنه قول امرىء القيس :

وتضحى فَتيتُ المسك فوق فراشها
نؤوم الضحى لم تنتطقْ عن تفضل(2)

فإنه لما أراد أن يصف ترفه هذه المرأة ونعمتها قال : نؤوم الضحى يبقى فتيت المسك فوق فراشها لم تنتطق لتخدم نفسها ، فعبر بذلك عن غناها وترفهها وخفض عيشها ، وأتى بألفاظ تدل على ذلك أبلغ مما يدل عليه قوله — إنها غنية مرفّهة .

(1) نوفل وعبد شمس وهاشم من اشراف قريش ، وهاشم جد النبي ﷺ .
(2) لم تنتطق : لم تشد نطاقا للعمل ، وعن تفضل : عن ثوب نوم اي بعده .

وكذلك قوله :

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتها ... بمنجردٍ قيد الأوابدِ هيكــلِ (١)

لأنه أراد أن يصف الفرس بالسرعة ، فلم يقل إنه سريع ، وقال — قيد الأوابد — وهي الوحوش، أي أنه إذا طلبها على هذا الفرس لحقها لسرعته ، فكأنه قيّدها له ، وفي هذا من المبالغة ما ليس في وصف الفرس بأنه سريع ، لأن الفرس قد يكون سريعاً ولا يلحق الوحش حتى تصير بمنزلة المقيدة له ، وقد استحسن الناس هذا اللفظ من امرىء القيس ، حتى قالوا : هو أوّل من قيّد الأوابد .

وأصحاب صناعة البلاغة يذكرون الإرداف ولا يشرحون العلة في سببه وحسنه من المبالغة التي نبهنا عليها ، ومنه في النثر قول أعرابية وصفت رجلاً فقالت : لقد كان فيهم عمارٌ ، وما عمار ؟ طلاّب بأوتار ، لم تخمد له قطُّ نار ، فأرادت بقولها — لم تخمد له قط نار — كثرة إطعامه الطعام ، فلم تأت بذلك اللفظ بعينه بل بلفظ هو أبلغ في المقصود ، لأن كثيراً ممن يطعم الطعام تخمد ناره في وقت ، وكذلك قول الأخرى : له إبل قليلات المسارح ، كثيرات المبارك ، إذا سمعن صوت المزهرَ أيقنَّ أنهن هوالك ، فأرادت أن هذا الرجل ينحر إبله فقلّما تسرح وتبعد في المرعى ، لأنه يبركها بفنائه ليقرب عليه نحرها للضيوف ، والمزهر العود الذي يغني به ، فإذا سمعت الإبل صوته أيقنت أنها هوالك ، لما قــد اعتادته من نحره لها إذا سمع الغناء وانتشى ، وذلك لا تعتاده الإبل وتفهمه إلا مع الإستمرار والدوام ، وهذا كله أبلغ من قولها — إنه ينحر الإبل — على ما قدمناه وبيناه .

ومن هذا الفن من الإرداف قول أبي عُبادة :

---

(١) وكناتها : اعشاشها ، المنجرد : القصير الشعر ، هيكل : ضخم .

فأوجرته أخرى فأضللت نصلـــه

بحيث يكون اللب والرعب والحقد[1]

لأنه أراد — القلب — فلم يعبر عنه بإسمه الموضوع له ، وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللب والرعب والحقد فيه ، وكان ذلك أحسن لأنه إذا ذكره بهذه الكنايات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد بكون هذه الاشياء فيه، وأنه أصاب هذا المرمى في أشرف موضع منه. ولو قال — أصبته في قلبه — لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد ، فعلى هذا السبيل يحسن الإرداف .

ومما يجري مجرى قول أبي عُبادة قول غيره :[2]

الضاربين بكلِّ أبيضِ مخـــذمٍ والطاعنينَ مجامعَ الأضغـــانِ

وفيما ذكرناه كفاية في الدلالة على كل ما هو من هذا الجنس .

ومن نعوت الفصاحة والبلاغة أن يراد معنى فيوضح بألفاظ تدل على معنى آخر وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود وسبب حسن هذا مع مـــا يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه إلى الحس والمشاهدة وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم ، لأن المثال لا بد من أن يكون أظهر من الممثّل ، فالغرض بإيراده إيضاح المعنى وبيانه ، ومن هذا الفن قول الرمّاح بن ميّادة :

ألَمْ تَكُ في يمنى يديكَ جعلتني فلا تجعلني بعدها في شمالكـــا

فأراد — إني كنت عندك مقدماً فلا تؤخرني، ومقرباً فلا تبعدني ،

(١) هذا البيت من قصيدة له يذكر فيها قتله للذئب .

(٢) عمر بن معد يكرب .

فعدل في العبارة عن ذلك إلى أني كنت في يمينك ، فلا تجعلني في شمالك لأن هذا المثال أظهر إلى الحس .

وكذلك قول الآخر :

تركت يديَّ وشاحـاً لـه   وبعض الفوارس لا يعتنقْ

فعبر عن قوله — عانقته — بأنني تركت يدي وشاحاً له ، فأوضح المعنى حين جعل له مثالاً معروفاً مشاهداً .

ومنه أيضاً قول زُهير :

ومنْ يعصِ أطرافَ الزِّجاج فإنـه
يطيع العوالي رُكِّبتْ كل لهَذم[1]

لأنه عدل عن قوله — ومن لم يطع باللين أطاع بالعنف — إلى أن قال — ومن لم يطع زجاج الرماح أطاع الأسنة — وكان في هذا التمثيل بيان المعنى وكشفه .

ومن أمثلة ذلك في النثر ما كتب به الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان ابن محمد وقد بلغه توقفه عن البيعة له : أما بعد ، فإني أراك تقدم رِجْلاً وتؤخر أخرى ، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت ، والسلام. فعبر عن مراده بمثال أوضحه وأوجزه ، ومنه أيضاً ما كتب به الحجاج إلى المهلب حين حضَّه على قتال الأزارقة وتوعُده له حيث قال : فإن أنت فعلت ذلك ، وإلا شرعت إليك صدر الرمح ، فأجابه المهلب وقال: فإن يشرع الأمير إلى صدر الرمح ، قلبت له ظهر المجنّ ، وهذا كله

(١) الزجاج : جمع زج وهو الحديدة في أسفل الرمح ، والعوالي : التي يكون فيها السنان ، واللهذم : السنان القاطع .

إنما حسن لنا فيه من الإيضاح والإيجاز ، وقدمنا تأثيرهما في الفصاحة والبلاغة .

فهذا منتهى ما نقوله في الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعاني ، ومن وقف عليه عرف حقيقة الفصاحة ومائيتها ، وعلم أسرارها وعللها ، فأما الكلام على المعاني بانفرادها ، فقد قدمنا القول بأن البلاغة عبارة عن حسن الألفاظ والمعاني ، وأن كل كلام بليغ لا بد من أن يكون فصيحاً وليس كل فصيح بليغاً ، إذ كانت البلاغة تشتمل على الفصاحة وزيادة لتعلق البلاغة مع الألفاظ بالمعاني .

فإذا كان قد مضى الكلام في الألفاظ على الإنفراد والإشتراك ، فلنذكر الآن الكلام على المعاني مفردة من الألفاظ ، ليكون هذا الكتاب كافياً في العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة ، فإنهما وإن تميزا من الوجه الذي ذكرته فهما عند أكثر الناس شيء واحد ، ولا يكاد يفرق بينهما إلا القليل ، والله يمن بالمعونة والتسديد برحمته .

الكلام في المعاني مفردة

أما حصر المعاني بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ما ذكرناه في الألفاظ فعسير متعب لا يليق بهذا الكتاب تكلفه ، لأنه ثمرة علم المنطق ، ونتيجة صناعة الكلام ، ولسنا بذاهبين في هذا الكتاب إلى تلك الأغراض والمطالب ، لكن نحتاج إلى أن نومىء إلى المعاني التي تستعمل في صناعة تأليف الكلام المنظوم والمنثور ، ونبين كيف يقع الصحيح فيها والفاسد ، والتام والناقص ، على أن من كان سليم الفكر صحيح التصور لم يخف عنه شيء مما تستر النفوس ، وإن كان قد يخفى عنه كثير مما ذكرناه من الكلام والألفاظ ، لأن في الألفاظ مواضعة واصطلاحاً يختلف الناس في المعرفة بهما بحسب اختلافهم في معرفة اللغة ، وفهم الإصطلاح

والمواضعة ، والمعاني ليس فيها شيء من ذلك ، وإنما معيارها العقل والعلم وصفاء الذهن ، ولها في الوجود أربعة مواضع : الأول وجودها في أنفسها ، والثاني وجودها في أفهام المتصورين لها ، والثالث وجودها في الألفاظ التي تدل عليها ، والرابع وجودها في الخط الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبّر بها عنه ، وإذا كان هذا مفهوماً فإنا في هذا الموضع إنما نتكلم على المعاني من حيث كانت موجودة في الألفاظ التي تدل عليها دون الأقسام الثلاثة المذكورة ، ثم ليس نتكلم عليها من حيث وجدت في جميع الألفاظ ، بل من حيث توجد في الألفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجري مجراهما فقط ، إذْ كان ذلك هو مقصودنا في هذا الكتاب . وإذ بان هذا فإن الأوصاف التي تطلب من هذه المعاني هي الصحة والكمال والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن والإستدلال بالتمثيل والتعليل وغيرهما ، وسنذكر من أمثلة ذلك ما يُعرِب عن قصدنا ، ويوضح مرادنا .

أما الصحة في التقسيم فأن تكون الأقسام المذكورة لم يخلّ بشيء منها ولا تكررت ولا دخل بعضها تحت بعض ، ومثال هذا في النظم قول نُصَيْب :

فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم وفريق قال ويحك ما ندري

فليس في أقسام الإجابة عن مطلوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام .

ومنه قول الشماخ يصف صلابة سنابك الحمار وشدة وطئه الأرض :

متى ما تقع أرساغه مطمئنةً على حجر يرفضُ أو يتدحرجُ

فليس في أمر الوطء الشديد إلا أن يكون الذي يوطأ رخواً فيرضّ أو صلباً فيدفع .

ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا اطّعنوا ... ضارب حتى اذا ما ضاربوا اعتنقا

وهذا تقسيم صحيح .

ومنه قول الحارثي :

فكذّبتُ طرْفي عنكِ والطرف صادقٌ ... وأسمعت أذني فيكِ ما ليس تسمع

وما أسكن الأرض التي تسكنينها ... لئلا يقولوا صابر ليس يجزع

فلا كلفى يخفي ولا لك فمّنة ... ولا عنك إقصار ولا فيك مطمع

لقيت أموراً فيكِ لم ألق مثلها ... وأعظم منها منك ما أتوقع

وهذه كلها أقسام صحيحة .

ومن أمثلة ذلك في النثر قول بعضهم في كتاب له : فإنك لم تخلُ فيما بدأتني به من مجد أثّلته ، أو شُكر تعجلته ، أو أجر إدّخرته ، أو متجر اتّجرته ، أو من أن تكون جمعت ذلك كلّه ، فلم يبق في هذا المعنى قسم لم يأت به ، ولا من الأقسام شيء تكرّر .

فأما الأقسام الفاسدة فكقول جرير :

صارتْ حنيفةُ أثلاثاً فثلثُهمُ ... من العبيد وثلثٌ من مواليها

فهذه قسمة فاسدة من طريق الإخلال ، لأنه قد أخل بقسم من الثلاثة . وقيل : إن بعض بني حنيفة سئل من أي الأثلاث هو من بيت جرير ؟ فقال : هو من الثلث الملغي .

ومنها قول أبي تمام :

قسم الزمانُ رُبوعَها بين الصَّبا وقَبُولها ودَبُورها أثلاثـاً

فهذا فاسدٌ من طريق التكرار ، لأن القبول هي الصبا على ما ذكره جماعة من أهل اللغة .

ومن ذلك أيضاً قول هُذيل الأشجعي :

فما بَرِحتْ تومي إليَّ بطرْفها وتومض أحياناً إذا خصمُها غفلْ

لأن — تومي بطرفها وتومض — في معنى واحد .

ومنه قول الآخر :

أبادِرُ إهلاكَ مُستهلِكٍ لما لي أو عَبَثَ العابثِ

فهذا فاسد لدخول أحد القسمين في الآخر ، لأن عبث العابث داخل في استهلاك المستهلك .

ومن هذا الجنس أن بعض المتخلفين سأل مرة فقال : علقمةَ بن عَبدة جاهلي أو من بني تميم ؟ فضُحك منه ؟ لأن الجاهلي قد يكون من بني تميم ومن بني عامر ، والتميمي قد يكون جاهلياً وإسلامياً . وكتب بعضهم إلى عامل من قِبَله : ففكرتُ مرَّةً في عزلك ، وأخرى في صرفك وتقليد غيرك . وكتب أيضاً في هذا الكتاب : فتارة تسترقُ الأموال وتختزلها ، وتارة تقتطعها وتحتجنها ، وهذا مثل الأول في التكرير . وكتب آخر في فتح فقال : فمن بين جريح مُضرّج بدمائه ، وهارب لا يلتفت إلى ورائه ، وهذان القسمان يدخل كل واحد منهما في الآخر ، لأن الجريح قد يكون هارباً ، والهارب قد يكون جريحاً . وروى أبو الفرج قُدامة بن جعفر أن ابن منارة وقّع على ظهر رُقعة عامل من عماله هرب من صارفه — وكتب إليه رُقعة يعلم بها ما عنده — :

إنك لا تخلو في هربك من صارفك من أن تكون قدمت إليه إساءة خفت منه معها ، أو خُنت في عملك خيانةً رهبت تكشفه إياك عنها ، فإن كُنت أسأت :

فأوَّلُ راضٍ سُنَّة من يسيرُها

وإن كنت خنت خيانة فلا بد من مطالبتك بها ، فكتب العامل تحت هذا التوقيع : قد بقي من الأقسام ما لم تذكره — : وهو أني خفت ظلمة إيّاي بالبعد عنك ، وتكثيره عليَّ بالباطل عندك ، ووجدت الهرب إلى حيث يمكنني فيه دفع ما يتخرّصه أنفى للظنّة عني ، والبُعد عمن لا يؤمن ظلمه أولى بالإحتياط لنفسي . فوقع ابن منارة تحت ذلك : قد أصَبْتَ فصِر إلينا آمناً من ظلمه عاجلاً ، على أن ما يصح عليك فلا بد من مطالبتك به .

وقد ذهب أبو القاسم الآمديّ إلى فساد القسمة من قول أبي عُبادة البحتري :

ولا بد من ترك إحدى إثنتين ... إمّا الشباب وإما العُمُر

قال : لأن ههنا قسماً آخر ، وهو أن يتركا معاً فيموت الإنسان شاباً . وأجاب الشريف المرتضى رضي الله عنه عن ذلك بأن المراد بترك الشباب تركه بالشيب ، وبترك العمر تركه بالموت ، وهذا هو المستعمل المألوف في هذه الألفاظ ، فمن مات شاباً فلا يقال عنه إنه ترك الشباب لأنه لم يشِبْ ، وإنما يقال عنه إنه ترك العمر ، فدخل في أحد القسمين ولي في هذا الموضع نظر وتأمل .

ومن الصحة تجنب الإستحالة والتناقض ، وذلك أن يجمع بين المتقابلين من جهة واحدة ، والتقابل يكون على أربع جهات : إما على

طريق المضاف ، وهو الشيء الذي يقال بالقياس إلى غيره ، مثل الضِّعف بالقياس إلى نصفه ، والأب إلى إبنه ، والمولى إلى عبده ، وإما على طريق التضادِّ ، مثل الأبيض والأسود والشرير والخيِّر ، وإما على طريق العدم والقِنْية ، كالأعمى والبصير والأمرد وذي اللحية ، وإما على طريق النفي والإثبات ، مثل أن يقال زيد جالسٌ زيدٌ ليس بجالس ، فإذا ورد في الكلام جمع بين متقابلين من هذه المتقابلات من جهة واحدة فهو عيب في المعنى ، والمراد بقولنا — من جهة واحدة — ألاَّ يكون المتقابلان من جهتين ، فإنهما إذا كانا من جهتين لم يكن الكلام مستحيلاً ، مثال ذلك أن يقال : العشرة ضعفٌ ونصفٌ ، لكنها ضعف الخمسة ونصف العشرين ، فيكون هذا صحيحاً ، لأنه تقابلٌ من جهتين ، فأما لو كان من جهة واحدة حتى يقال — إن العشرة ضعف الخمسة ونصفها — لكان ذلك محالاً ، وكذلك يقال في المتقابلين بالعدم والقِنْية — زيد أعمى العين بصير القلب ، — فيكون ذلك صحيحاً ، فأما لو قيل — زيد أعمى العين بصير العين — كان ذلك محالاً ، وكذلك في التضاد أن يقال — الفاتر حارٌ عند البارد وبارد عند الحار — ولا يكون حاراً بارداً عند أحدهما ، و — زيد كريمٌ بالطعام بخيل بالثياب — ولا يصح أن يقال كريم بالثياب بخيل بها .

وإذا كان هذا مفهوماً فالذي يقع في النظم والنثر من هذا التناقض على هذا النحو عَيْبٌ في المعاني بغير شكّ ، وإن كانوا قد تسمحوا في الشعر أن يكون في البيت شيء وفي بيت آخر ما ينقضه ، حتى يذم في بيت شيء من وجه ويمدح في بيت آخر من ذلك الوجه بعينه ، وإنما أجازوا هذا لأنهم اعتقدوا أن كل بيت قائم بنفسه ، فجرى البيتان مجرى قصيدتين ، فكما جاز للشاعر أن يناقض في قصيدتين كذلك جاز له أن

يناقض في بيتين ، ولم يختلفوا في أن البيت إذا ولى البيت وكان معنى كل واحد منهما متعلقاً بالآخر فلن يجوز أن يكون في أحدهما ما يناقض الآخر ، وإنما أجازوا ذلك مع عدم الإتصال والتعلق ، على أن تجنب هذا في القصيدة — وإن كانوا قد أجازوه — أحسن وأولى ، وقد قال أبو عثمان الجاحظ : إن العرب تمدح الشيء وتذمه ، لكنهم لا يمدحون الشيء من الوجه الذي يذمونه به ، وما أحسن ما قال أبو عثمان لعمري إنهم على ذلك يتصرف قولهم ، وإن أبا تمام لما وصف يوم الفراق بالطول فقال :

يوم الفراق لقد خلقت طويلاً ... لم تبق لي جلداً ولا معقولا
قالوا الرحيل فما شككت بأنها ... نفسي من الدنيا تريد رحيلا

علل طوله بما لقي فيه من الوجد لرحيل أحبابه عنه ، وأبو عبادة لما وصفه بالقصر فقال :

ولقد تأملت الفراق فلم أجد ... يوم الفراق على امرىء بطويل
قصرت مسافته على متزود ... منه لدهر صبابة وغليل

علل قصره بأنه اجتمع فيه بمن يحبه للوداع ، وتزود منه لأيام البعد عنه ، فهما وإن كان كل واحد منهما قد خالف صاحبه في مدح الفراق وذمه ، فقد ذكر لما ذهب إليه وجهاً يصح به ، وعلى هذا الطريق يحسن وقوع الخلاف في أغراض الشعراء ، إلا أن يكون أحد القولين صحيحاً والآخر فاسداً .

فأما المتناقض في الشعر فكقول عبد الرحمن بن عبدالله القس :

أرى هجرها والقتل مثلين فاقصروا ... ملامكم فالقتل أعفى وأيسر

فقال هذا الشاعر — إن الهجر والقتل مثلان — ثم ستبهما ذلك :

فقال — إن القتل أعفى وأيسر — فكأنه قال إن القتل مثل الهجر وليس هو مثله ، وذلك متناقض ، ولو كان استوى له أن يقول — بل القتل أعفى وأيسر — لكان الشعر مستقيماً ، لأنّ لفظة — بل — تنفي الماضي وتثبت المستأنف ، كما قال زُهير :

حيِّ الديار التي لم يَعْفُها القِدمُ
بلى وغيرها الأرواح والديمُ

على أنهم قد عابوا هذا البيت على زهير ، لكنه بمجيء — بلى — فيه لم يكن عندي فاسداً ، وقد يمكن فيه من التأويل وجه آخر ، وهو أن زهيراً قال — لم يعفها القدم وغيرتها الريح والأمطار — وليس ذلك بمتناقض ، لأن التغير دون أن تعفوَ ، والقدم غير الريح والمطر ، ومن قال — لم يقتل زيد عمراً بل ضربه بكر — لم يكن متناقضاً ، وإنما المناقضة أن يقول — لم يقتل زيد عمراً وقتله زيْدٌ — ويكون الأول هو الثاني ، وهذا واضح .

ومن الإستدلال قول الآخر :(١)

أليس قليلاً نظرةٌ إن نظرتُها إليكِ وكلاّ ليس منك قليلُ

وقد ذهب أبو الفرج قُدامة بن جعفر إلى أن قول ابن هرْمة في صفة الكلب :

تراهُ إذا ما أبصر الضيفَ مقبلا يكلمه من حبه وهُوَ أعجمُ

من المتناقض ، لأنه أفنى الكلبَ الكلامَ في قوله — يكلمه — ثم أعدمه إياه عند قوله — إنه أعجم — وهذا غلط من أبي الفرج طريف ،

---

(١) هو ليزيد بن الصمة المعروف بابن الطثرية .

لأن الأعجم ليس هو الذي قد عدم الكلام جملة كالأخرس ، وإنما هو الذي يتكلم بعُجمة ولا يفصحُ ، قال الله تبارك وتعالى : (لسانُ الذي يُلحدون إليه أعجميٌ وهذا لسان عربيٌ مبين)[1] . وإذا قيل — فلان يتكلم وهو أعجم — لم يكن ذلك متناقضاً ، على أن الرواية الصحيحة في بيت ابن هرمة :

يكاد إذا ما أبصر الضيف مُقبلاً

وهذا البيت من إحسان بن هرمة المشهور .

وكذلك ذهب أبو القاسم الآمدي إلى تناقض بيت أبي تمام في صفة الفرس :

وبشعلة تبدُو كـأن فُلولهـا في صهوتيه بدُوُّ شيبِ المفْرق
مسودٌ شَطر مثل ما اسودَّ الدُّجى مبيضٌ شطر كابيضاض المهرَق[2]

قال : لأنه ذكر في البيت الأول أنه أشعل ، ثم قال في الثاني : إن نصفه أسود ونصفه أبيض وذلك هو الأبلق ، فكيف يكون فرس واحد أشعل أبلق ؟ وهذا من أبي القاسم تحامل على أبي تمام . لأنه يصف فرساً أشعل ويريد بقوله — إنه مسود شطر ومبيض شطر — أن سواده وبياضه متكافئان ، فلو جمع السواد لكان نصفه ، وكذلك البياض ، وهذا الوصف من تكافؤ السواد والبياض في الأشعـل محمود ، حتى إن النخاسين يقولون : أشعل شعرةً شعرةً ، فعلى هذا لا يكون شعر أبي تمام من المتناقض .

ومما يعترض الشك فيه قول أبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان :

ولقد سلوتُ عن الشباب كما سلا غيري ولكن للحزين تذكـر

(١) سورة النحل الآية ١٠٣ (٢) المهرق : الصحيفة .

فيقال : كيف يجوز أن يسلو وهو حزين يتذكر ؟ وقد قرأت هذا البيت عليه في جملة شعره ولم أسأله عنه ، والذي يحتمل عندي من التأويل أنه أراد بالسلوِّ ههنا اليأسَ ورفضَ الطمع ، فكأنه قال : قد يئست من الطمع للشاب كما يئس غيري ولكني حزين عليه أتذكره ، وهذا وجه قريب :

، وذهب أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب إلى تناقض قول أبي نُواس في صفة الخمر :

كأنَّ بقايا ما عفا من حَبَابها تفاريق شيب في سواد عذار
تردَّت به ثم انفرى عن أديمها تفرِّيَ ليلٍ عن بياض نهار (١)

وقال : إنه وصف في البيت الأول الحباب بالبياض حين شبَّهه بالشيب ولن يشبهَ الشيبَ في شيء إلا في بياضه ، ووصف الخمر بالسواد حين شبهها بسواد العذار ، ثم وصف الحباب في البيت الثاني بالسواد حين شبهه بتفري الليل ، ووصف الخمر بالبياض حين قال — بياض نهار — وكونُ كلٍّ واحد من الحباب والخمر أسود وأبيض مستحيل .

وقد سأل أبو الفرج نفسه فقال : إن قيل إنه لم يصف الحباب في البيت الثاني بالسواد ، وإنما شبهه بالليل في تفريه وانحساره عن النهار دون نفس اللون ، وأجاب عن هذا بأن أبا نواس قد صرح بأنه لم يرد غير اللون فقط لقوله — عن بياض نهار — وفي هذا الشعر نظر وتأمل ليس هذا موضع تقصيه ، وانما الغرض هذا التمثيل .

وقد فُرق بين المستحيل والممتنع بأن المستحيل هو الذي لا يمكن وجوده ولا تصوره في الوهم ، مثل كون الشيء أسود أبيض وطالعاً نازلاً ، فإن هذا لا يمكنُ وجوده ولا تصوره في الوهم ، والممتنع هو

(١) تردت به : اتخذته رداء ، وتفرى : تشقق وانشق .

الذي يمكن تصوره في الوهم وإن كان لا يمكن وجوده ، مثل أن يتصور تركيب بعض أعضاء الحيوان من نوع في نوع آخر منه ، كما يتصور يد أسد في جسم إنسان، فإن هذا وإن كان لا يمكن وجوده فإن تصوره في الوهم ممكن ، وقد يصح أن يقع الممتنع في النظم والنثر على وجه المبالغة ولا يجوز أن يقع المستحيل البتة ، فأما قول أبي عُبادة :

لما مدحتُك وافاني نداك عـلى ... أضعاف ظني فلم أظفر ولم أخبِ

فليس هذا من المتناقض، لأنه من جهتين على ما ذكرناه فيما تقدم، ألا ترى أن معناه لم أظفر بنفس ما ظننته ، لأنك زدت عليه، فكأن ظني لم يصدق ، لأنه لو صدق لكان وقع على ما ظننته بعينه من غير زيادة عليه ، ولم أخب لأنك قد أعطيتني ، ومن أعطي فما خاب ، وهذا صحيح واضح .

ومن المتناقض على طريق المضاف قول عبد الرحمن بن عبدالله القس:

وإني إذا ما الموتُ حل بنفسهـا ... يزالُ بنفسي قبل ذاك فأقـبر

لأنه وضع هذا القول وضع الشرط ، وجعل جوابه — يزال بنفسي — ثم قال — قبل ذاك — فكأنه قال : إن نفسي تزول بعد نفسها وقبلها ، وهذا مثل قول القائل : إذا دخل زيد الدار دخل عمرو قبله ، وذلك متناقض .

وقد ذهب أبو القاسم الآمدي إلى مناقضة أبي تمام في قوله :

الرزق لا تكمَـد عليـه فإنـه ... يأتي ولم تبعثْ إليـه رَسـولا

وقوله بعده في صفة الناقة :

لله درُّك أي مَعْـبرِ قفـرةٍ ... لا يوحشُ ابنَ البيضة الإجفيـلا

بنتُ القفار متى تخدَ بك لا تدعْ في الصدر منك على الفلاة غليلا[1]

قال : لأنه صرح في البيت الأول بذكر القعود عن طلب الرزق وأتبعه في البيت الثاني بلا فصل بذكر الناقة وصفتها والرحيل عليها ، فكان ذلك مناقضة ظاهرة .

ومن الصحة ألاّ يضعَ الجائز موضع الممتنع ، فإنه يجوز أن يضع الممتنع موضع الجائز إذا كان في ذلك ضرب من الغلوّ والمبالغة ، ولا يحسن أن يوضع الجائز موضع الممتنع لأنه لا علة لجواز ذلك ، وهو ضد ما يحمد من الغلو والمبالغة في الشعر ، ومن أمثلة هذا قول الشاعر : [2]

وإنْ صورةٌ راقتك فاخبُرْ فربما أمرَّ مذاقُ العودِ والعود أخضر

فبنى الكلام على أن العود في الأكثر يكون حلواً ، بقوله ــ فربما ــ وليس الأمر كذلك بل العود الأخضر في الأكثر مر ، وكأنّ هذا الشاعر وضع الأكثر موضع الأقل ، وذلك غلط في المعنى .

ومنه ما أنكره أبو القاسم الآمدي على أبي تمامٍ في قوله يمدح الواثق بالله :

جعَل الخلافة فيــه ربٌ قولــهُ سبحانه للشيء كــن فيكــونُ

قال : لأن مثل هذا إنما يقال في الأمر العجيب الذي لم يكن يقدّر ولا يتوقع ولا يظن أن مثله يكون ، فيقال إذا وقع ذلك ــ قدرة قادر واحد ، وفعل من لا يعجزه أمر ، ومن يقول للشيء كن فيكون ــ فأما الأمور التي لا يتعجب منها ولا تستغرب والعادات جارية بها وبما أشبهها فلا يقال فيها مثل هذا ، وإنما يسبّح الله تبارك وتعالى وتذكر قدرته على تكوين الاشياء لو جاءوا بأبي العبَر أو بجحا فجعلوه خليفة ، فأما الواثق

(١) المعبر : ما يعبر به ، وابن البيضة : النعام ، والاجفيل : السريع المر الخفيف .
(٢) هو الخالد بن صفوان .

فما وجه تسبيح أبي تمام في أن أفضت الخلافة إليه ، وأبوه المعتصم ، وجده الرشيد ، وجدُّ أبيه المهدي ، وجدُّ جدِّه المنصور ، وأخو جدِّ جدِّه السفّاح ، وعمّاه خليفتان — الأمين والمأمون — وعم أبيه الهادي ، فذلك ثمانية خلفاء هو تاسعهم ، وهذا الذي ذكره أبو القاسم صحيح واضح .

ومن الصحة صحة التشبيه ، وهو أن يقال أحد الشيئين مثل الآخر في بعض المعاني والصفات ، ولن يجوز أن يكون أحد الشيئين مثل الآخر من جميع الوجوه حتى لا يعقل بينهما تغاير البتّة ، لأن هذا لو جاز لكان أحد الشيئين هو الآخر بعينه ، وذلك محال ، وإنما الأحسن في التشبيه أن يكون أحد الشيئين يشبه الآخر في أكثر صفاته ومعانيه ، وبالضدّ ، حتى يكون رديء التشبيه ما قلّ شبهه بالمشبّه به .

وقد يكون التشبيه بحروفه ، كالكاف وكأنّ وما يجري مجراهما ، وقد يكون بغير حرف على ظاهر المعنى ، ويستحسن ذلك لما فيه من الإيجاز .

والأصل في حسن التشبيه أن يمثّل الغائب الخفيُّ الذي لا يعتاد بالظاهر المحسوس المعتاد ، فيكون حسنُ هذا لأجل إيضاح المعنى وبيان المراد ، أو يمثل الشيء بما هو أعظم وأحسن وأبلغ منه ، فيكون حسن ذلك لأجل الغلوِّ والمبالغة .

ومما ورد في القرآن من ذلك قوله تعالى : (والّذين كفروا أعمالهُم كسرابٍ بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتّى إذا جاءه لم يجدْهُ شيئاً)[1] . وقوله تعالى : (مثلُ الذين كفروا بربّهم أعمالُهم كرمادٍ اشتدّت به الريح في يومٍ عاصفٍ لا يقدرون ممّا كسبوا على شيءٍ)[2] . وقوله

(١) سورة النور الآية ٣٩ .
(٢) سورة ابراهيم الآية ١٨ .

تعالى : (إنّما مثلُ الحياة الدُّنيا كماءٍ أنزلناه من السّماء فاختلط بـه نباتُ الأرض ممّا يأكل الناس والأنعامُ حتى إذا أخذت الأرض زخرُفها وازيّنت وظنّ أهلها أنهم قادرونَ عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس)[1] . وقوله تعالى : (فإذا انشقّت السماءُ فكانتْ وردةً كالدِّهان)[2] . وقوله جل وعز : (مثلُ الذين حمّلوا التّوراة ثم لمْ يحملوها كمثل الحمار يحمل أسْفارا)[3] . وقوله تبارك وتعالى : (مثل الذين اتخذوا من دونِ اللهِ أولياءَ كمثل العنكبوت اتّخذتْ بيْتاً وإنّ أوْهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون)[4] . وقوله جل وعز : (ولهُ الجوارِ المنشئات في البحر كالأعلامِ)[5] .

وهذه التشبيهات كلها ما بيّناه من تشبيه الخفي بالظاهر المحسوس والذي لا يعتاد بالمعتاد ، لمَا في ذلك من البيان ، إلا قوله تبارك وتعالى : (وله الجوارِ المنشئاتُ في البحر كالأعلامِ)[6] . فإنه شبه الشيء بما هو أعظم منه على وجه المبالغة .

ومن التشبيه في الشعر قول النابغة الذبياني :

فإنك كالليل الّذي هو مدرِكي وإنْ خلت أن المنْتأى عنك واسع

وهذا التشبيه يجمع المقصودين من الظهور والمبالغة ، أما الظهور فلأن علم الناس بأن الليل لا بدّ من إدراكه له أظهر من علمهم بأن النعمان لا بد من إدراكه له ، وأما المبالغة فإن تشبيهه بالليل الذي لا يصدُّ دونه حائل أعظم وأفخم وأبلغ في المدح .

---

(١) سورة يونس الآية ٢٤ .
(٢) سورة الرحمن الآية ٣٧ .
(٣) سورة الجمعة الآية ٥ .
(٤) سورة العنكبوت الآية ٤١ .
(٥) و (٦) سورة الرحمن الآية ٢٤ .

ومن التشبيه أيضاً قول زيد بن عوف العُليمي يذكر صوت جرع رجل قراه اللبن :

فَعَبَّ دِخالاً جرعه متواتــرٌ كوقع السّحاب بالطّراف الممدّد

وهذا تشبيه جيد ، لأنه شبّه صوت اللبن على عصب المريء من حلق الإنسان بصوت المطر على الخباء المصنوع من الأدَم ، وذلك من أصح التشبيه ، لأن المريء من جنس الأدم ، واللبن من جنس الماء ، فصوتاهما متشابهان ، لأن السبب في اختلاف الأصوات تخالف الأجسام التي تحدث فيها ، والغرض في هذا التشبيه المبالغة .

ومن التشبيه المختار قول امرىء القيس :

كأنّ قلوبَ الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العنّاب والحشفُ البالي(١)

وهذا من التشبيه المقصود به إيضاح الشيء ، لأن مشاهدة العناب والحشف البالي أكثر من مشاهدة قلوب الطير رطبة ويابسة ، وروى عن بشار بن بردٍ أنه قال : ما زلت منذ سمعت بيت امرىء القيس هذا أطلب أن يقع لي تشبيهان في بيت واحد حتى قلت :

كأن مُثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كواكبُه(٢)

فشبهت النقع بالليل ، والسيوف بالكواكب ، وهذا تشبيه للمبالغة والتفخيم.

ومن التشبيه المختار قول عدي بن الرِّقاع العاملي :

وكأنهــا بين النساء أعارهــا عينيه أحورُ من جآذر جاسم
وسنانُ أقصده النعاسُ فرنّقتْ في عينه سِنةٌ وليس بنــائم(٣)

---

(١) العناب : شجر حبه كحب الزيتون احمر وطعمه للديد ، الحشف : اردأ التمر .

(٢) النقع : الغبار ، متضمنة معنى مع ، وليست لمحض العطف لانه تشبيه مركب لا متعـدد .

(٣) أقصده النعاس : كسر من عينيه ، ورنق النوم في عينيه : غشيهما .

وقوله أيضاً :

تُزجي أغنَّ كأن إبْرةَ رَوقِهِ قلمٌ أصاب من الدواة مِدادها[1]

وقول عنترة :

وخلا الذبابُ بها فليس ببارحٍ غَرِداً كفعلِ الشارب المترنِّم
هزجاً يحكُّ ذراعه بذراعهِ قدحَ المكب على الزنادِ الأجذم[2]

وقول الحسين بن مطير الأسدي :

فتى عيش في معروفه بعد موته
كما كان بعْدَ السيلِ مجراه مرتعا

وقول الطِّرمّاح :

يبدو وتضمرهُ البلادُ كأنه
سيفٌ على شرفٍ يُسَلٍ ويُغْمَدَ

وقول أبي الحسن التهامي :

والصُّبح قد غَمَرَ النجوم كأنه
سيْلٌ طغى فطفى عـلى النوّارِ

وقول أبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان :

والخلّ كالماء يُبْدي لي ضمائرَه
مَع الصَّفاءِ ويخفيها مَع الكدرِ

---

(١) الاغن : الذي في صوته غنة ، ابرته : طرفه ، روقه : قرنه .
(٢) هزجا : مسرعا مداركا صوته ، والمكب : المقبل على الشيء .

وقوله :

وسُهَيل كوجنة الحِبِّ في اللو
ن وقلب المحبِّ في الخفقان

يسرع اللمْح في احمرار كما تسْ
رع في اللحظ مقلة الغضبان

وقوله :

تراقبُ أظلافَ الوحوش نواصلا
كأصداف بحر حوْلَ أزرقَ مترَع

وهذه تشبيهات ، صحاح ، وأمثالها كثيرة .

وقد والى أبو القاسم محمد بن هانىء الأندلسي التشبيه بكأنَّ في أبيات كثيرة ، فقال :

كأن رقيبَ النجْم أجدلُ مَرْقبٍ
يُقلِّبُ تحْتَ الليل في ريشه طَرْفا[1]

كأن بني نعْشٍ ونَعشاً مطافلٌ
بوجرة قد أضللن في مَهمهٍ خِشفا[2]

كأنَّ سُهيلاً في مطالع أفقه
مفارقُ إلْفٍ لم يجِدْ بعده إلفا[3]

---

(١) الاجدل : الصقر .

(٢) بنو نعش : سبعة كواكب ، اربعة منها تسمى نعش لكونها اربعة ، وثلاثة تسمى بناته ، مطافل : مفردها مطفل ذات الطفل من الانس والوحش ، الخشف : ولد الظبية .

(٣) سهيل : كوكب يطلع في آخر الليل .

كأن سُهاها عاشقٌ بين عُوَّدٍ
فآونةً يبْدو وآونةً يخفى[1]

كأن معلّى قطبها فارسٌ لـه
لواآن مركوزان قد كره الزَّحْفا

كأن قدامى النَّسْرِ والنسرُ واقع
قُصِصْن فلم تسْمُ الخوافي به ضعفا[2]

كأن أخاه حين دَوَّمَ طائراً
أتى دون نصف البدر فاختطف النصفا

كأن الهزيعَ الآبنوسي آونا
سرَى بالنسيج الخسروانيِّ ملتفا[3]

كأن ظلام الليل إذْ مال ميلةً
صريع مدامٍ بات يشربها صِرْفا

كأن عمودَ الصبح خاقانُ معشرٍ
من الترك نادى بالنجاشيِّ فاستخفى

كأن لواء الشمس غُرَّةُ جَعْفرٍ
رأى القرْنَ فازدادتْ طلاقته ضِعفا

فأما التشبيه بغير حرف التشبيه فكقول امرىء القيس :

سموتُ إليها بعد ما نام أهلها سموَّ حباب الماء حالاً على حال

(١) سماها : كوكب صغير لا يكاد يرى .
(٢) القدامى : الريشات الكبار في مقدم جناح الطائر ، والخوافي : المؤخرات منه .
(٣) الهزيع : قطعة من الليل ، النسيج الخسرواني : ثوب ابيض من الحرير الناعم .

وقول النابغة :

نظرتْ إليكَ بحاجة لم تَقْضِهَــا نظرَ المريض إلى وجوه العوَّد[1]

وقوله أيضاً :

فإنكَ شمس والملوك كواكب إذا طلعتْ لم يبْدُ منهن كوكب

وقول أبي عُبادة :

يهَوِى كما تهوى العقاب وقد رأتْ
صيداً ويَنْتصب انتصاب الأجدل[2]

وقول أبي نصر بن نُباتة ، وقد يذكر في التمثيل :

خلقنا بأطراف القنا لظهورهم
عيوناً لها وقع السيوف حواجب

وقول أخت ذي الكلب :

تمشي النسور إليه وهيَ لاهيــة مَشْي العذارى عليهن الجلابيب[3]

وقول ديك الجن :

سفرْنَ بدوراً وانتقبْنَ أهلَّة
ومِسْن غصوناً والتفتْن جآذِرا

وقول الوأواء الدمشقي :

(1) لم تقضها : لم تقدر على الكلام عنها مخافة أهلها .
(2) الأجدل : الصقر .
(3) هذا البيت من قصيدة لها في رثاء أخيها عمرو ذي الكلب .

فأسبلتْ لؤلؤاً من نرجس وسقت
وَرْداً وعَضتْ على العنّاب بالبَرد

وقول أبي إسحاق الصابي يصف الطير التي تصاد بالبندق : محمولة على حكم الكفار ، إذ يقتلون ومصيرهم إلى النار .

ومما يحتاج إليه التشبيه أن يكون الأمر المشبه به واقعاً مشاهداً معروفاً غير مستنكر ، ليوافق ذلك المقصود بالتشبيه والتمثيل من الإيضاح والبيان ولهذا عاب نُصَيب على الكُميت قوله :

كأنّ الغَطامِط من غلْيها أراجيز أسلمَ تهجو غِفارا[1]

وقال له : أخطأت ، ما هجت أسلم غفاراً قط ، وأراد نصيب من الكميت أن يكون شبه بشيء واقع معروف ، وهذا كما يقال — كأن مناقضة فلان وفلان مناقضة جرير والفرزدق—فيكون هذا الكلام صحيحاً — ولو قيل — كأن مناقضتهما مناقضة الأحوص وعمر بن أبي ربيعة — لم يكن ذلك التشبيه صحيحاً ، إذ كان المشبه به لم يقع ، وعلى هذا أكره قول علقمة بن عَبَدَةَ :

كأنّ إبريقهم ظبيٌ على شَرفٍ مفدَّمٌ بسبا الكتان ملثومُ[2]

على أن يكون مفدم من صفة الظبي ، لأن الظبي لا يكون مفدماً بسبا الكتان ملثوماً ، فكأن التشبيه وقع بما لا يشاهد ولا يعرف ، وإن كان المفدم راجعاً إلى الإبريق فذلك صحيح .

---

(١) الغطامط : صوت غليان القدر .

(٢) شرف : المكان المشرف . ومفدم : من الفدام وهو مصفاة صغيرة او خرقة تجعل على فم الابريق ليصفى بها ما فيه ، وسبا الكتان : سبائبه مفردها سبيبة وهي الشقة البيضاء ، وملثوم : جعل له كاللثام ،

وكذلك قول الحكم لعله عبد الرحمان بن الحكم — وليحقق :

كانت بنو غالب لأمتها ... كالغيث في كل ساعة يَكِفُ

فإن العادة لم تجر بأن الغيث يكف في كل ساعة ، وإن كان هذا البيت يحتمل من التأويل أن يكون معناه كان هؤلاء القوم كالغيث إلا أنه غيث يكف كل ساعة ، وإن لم يدل لفظه على هذا المعنى دلالة واضحة .

ومن هذا الفن قول أيمن :[1]

فإنا قد وجدنا أمّ بشرٍ ... كأمّ الأسْدِ مِذكاراً ولودا

لأن أم الأسد ليست كذلك .

وأما رديءُ التشبيه فكقول المرّار :

وخالٍ على خدّيك يبدو كأنه ... سَنا البدر في دعجاء بادٍ دجونها[2]

لأن الخدود بيض والمتعارف أن يكون الخال أسود ، فتشبيه الخدود بالليل والخال بضوء البدر تشبيه ناقض للعادة .

فإن قيل : قد مضى في كلامكم أن المشبه به يجب أن يكون معروفاً واضحاً أبين من الشيء الذي يشبه ، فما تقولون في قوله تعالى في شجرة الزقوم : (إنها شجرةٌ تخرج في أصل الجحيم ، طلعها كأنه رؤوس الشياطين)[3] . ورؤوس الشياطين غير مشاهدة ؟ قيل : إن الزقوم غير مشاهد ورؤوس الشياطين غير مشاهدة ، إلا أنه قد استقر في نفوس الناس من قبح الشياطين ما صار بمنزلة المشاهد ، كما استقر في

(١) هو أيمن بن خريم فهو يمدح بشر بن مروان .
(٢) دعجاء : سوداء ، ودجونها : سوادها .
(٣) سورة الصافات الآية ٦٤ .

نفوسهم من حسن الحور العين ما صار بمنزلة المشاهد ، حتى إنهم إذا شبهوا وجهاً بوجه الحور كان تشبيهاً صحيحاً ، وإن كانت الحور لم تشاهد ، ولم يستقر في نفوسهم قبح طلع الزقوم كما استقر في نفوسهم قبح رؤوس الشياطين ، فكأن المشبه به أوضح ، وفي رؤوس الشياطين أيضاً من المبالغة في القبح ما ليس في طلع الزقوم ، وقد قيل في بعض التفاسير : إن الشياطين هنا الحيات ، وعلى هذا القول يسقط السؤال ، لأن الحيات مشاهدة .

ومن ظريف التشبيه قول ابن هرْمة :

وإنيّ وتركي ندى الأكرمــين   وقدحي بكفيَّ زناداً شِحاحاً[1]
كتاركة بيضها بالعــراءِ   وملبسةٍ بيضَ أخرى جناحــا

وقول الفرزدق :

وإنك إذ تهجو تميمــاً وترتشي   سرابيل قيسٍ أو سحوقَ العمائم[2]
كمهريق ماء بالفلاة وغره   سراب أذاعته رياح السمائــم[3]

فإن بيت ابن هرمة الثاني يليق ببيت الفرزدق الأول ، وبيت الفرزدق الثاني يليق ببيت ابن هرمة الأول ، حتى أن ابن هرمة لو قال :

وإني وتركي ندى الأكرمـ   ين وقدحي بكفي زناداً شحاحا
كمهريق ماء بالفلاة وغره   سراب أذاعتــه رياح السمــائم

والفرزدق لو قال :

وإنك إذ تهجو تميمــاً وترتشي   سرابيل قيس أو سحوق العمائم

---

(١) زناد شحاح : لا تورى .
(٢) السحوق : جمع سحق وهو الخلق البالي .
(٣) السمائم : جمع سموم وهي الريح الحارة .

كتاركة بيضهـــا بالعـــر اء وملبسة بيض أخرى جناحـــا

الكان كل واحد منهما قد شبه تشبيهاً واضحاً صحيحاً، فأما والشعر على ما هو عليه فإن التشبيه بعيد .

ومن الصحة صحة الأوصاف في الأغراض ، وهو أن يمدح الإنسان بما يليق به ولا ينفر عنه ، فيمدح الخليفة بتأييد الدين وتقوية أمره ، ومحبة الناس وطاعتهم ، والتقى والورع ، والرحمة والرأفة ، وإقامة العدل وشرف الحسب ، وحسن السياسة والتدبير والإضطلاع بالأمور ، والحلم والعفو ، والعلم وحفظ الشرع ، والجمال والبهاء ، والهيبة والشجاعة، وكرم الأخلاق ولينها ، وما يجري هذا المجرى ، ويمدح الوزير والكتاب بالعقل والحلم ، وسداد الرأي وحسن التدبير والبلاغة ، وتثمير الأموال والعدل والكرم ، وما يليق بهذا ، ويمدح الأمير وقائد الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحروب ، وحسن النقيبة والظفر والصبر وسداد التدبير ، وما أشبه ذلك ، وعلى هذا السبيل يجري الأمر في النسيب ، فيذكر فيه صدق الهوى والمحبة وشدة الوجد والصبابة ، وكتمان الأسرار ومخالفة العذّال وما يتفرع عن ذلك ويلحق به ، وكذلك في كل غرض من الأغراض الشعرية ، من هجاء وفخر وعتاب ووصف وغير ذلك ، حتى يكون كل شيء موضوعاً في المكان الذي يليق به .

فأما النثر فيجري على هذا المنهاج ، ويحتاج فيه إلى معرفة المواضعات في الخطاب والإصطلاحات ، فإن للكتب السلطانية من الطريقة ما لا يستعمل في الإخوانيات، وللتوقيعات من الأساليب ما لا يحسن في التقاليد. وهذا الباب — أعني المواضعة والإصطلاح في الخطاب — يتغير بحسب تغير الأزمنة والدول ، فإن العادة القديمة قد هجرت ورفضت ، واستجدّ الناس عادة بعد عادة ، حتى إن الذي يستعمل اليوم في الكتب غير ما

كان يستعمل في أيام أبي إسحاق الصابي ، مع قرب زمانه منا ، وإذا كان الأمر على هذا جارياً فليس يصح لنا أن نضع رسوماً نوجب اقتفاءها ، لأنا نحن في هذا الزمان قد غيرنا الرسم المتقدم لمن قبلنا ، وكذلك ربما جرى الأمر فيما بعدنا .

لكن أصول الأغراض في الأوصاف والمعاني مما لا تتبدل ولا تتغير . فليكن الائتمام بها واقعاً ، والإجتهاد في جريها على قانون السّداد والصواب حاصلاً ، فقد عيب أبو عُبادة في مديحه الخليفة بقوله :

لا العذلُ يردعه ولا التــ عنيف عن كرمٍ يصــدُّه

وقيل : من هو الذي يجسر على عذل الخليفة وتعنيفه ، وليس هذا المدح مما يصلح للملوك والأمراء فضلاً عن الأئمة والخلفاء .

وعيب أبو ذؤيب الهذليّ في قوله يصف الفرس :

قَصَرَ الصبوحَ لها فشرَّجَ لحمُها
بالنيِّ فهيَ تثوخ فيها الإصبعُ(١)

وقيل : وصف لحمها باللين وإنما يحمد صلابة لحم الفرس .

وعيب قول أبي عُبادة :

ذَنبٌ كما سُحبَ الرِّداءُ يذبُّ عن
عُرفٍ وعرفٌ كالقناع المسبَلِ

وقول امرىء القيس قبله :

لها ذنبٌ مثل ذيل العَرو س تسدُّ به فرْجَها من دُبــر

---

(١) الصبوح : اللبن الذي يقدم لها في الصباح ، وشرج لحمها بالني : خالطه الني وهو الشحم ، ويثوخ : يغيب .

وقيل : المحمود من ذنب الفرس أن يكون طويلاً ولا ينال الأرض كما قال امرؤ القيس :

كميت إذا استدبرته سدّ فرجه
بضافٍ فُويق الأرض ليس بأعزل[1]

وعيب جميل في قوله :

رمى الله في عينيْ بُثينة بالقذى
وفي الغرّ من أنيابها بالقوادح

وقيل : ليس هذا كلام صادق المحبة ، بل هذا دعاء مبغض قد تجاوز قدر السلوة .

وعيب عبد الرحمن القس في قوله :

سلام ليتَ لساناً تنطقينَ به قبل الذي نالني من صوته قُطعا[2]

وقيل : هذا غاية الغلظ والجفاءِ والمخالفة لعادة أهل الهوى .

وسمع أبو السائب المخزومي قول إسحاق الأعرج :

فلما بدالي َ ما رابني نزعت نزوع الأبيّ الكريمْ

فقال : قبحه الله ، والله ما أحبها ساعة قط .

وعيب على جرير قوله في بشر بن مروان :

---

(١) الكميت : الفرس الاحمر او الاملس ، والضافي : الذيل الطويل ، وفويق : تصغير فوق يعني انه قريب من الارض ، والاعزل : الذي يميل ذيله في جانبه .

(٢) سلام منادى مرخم ، وهي سلامة المشهورة بالغناء .

قد كان حقك أنْ تقول لبارقٍ   يا آل بارق فيم سُبَّ جريرُ[1]

وقال بشر : أما وجد ابن اللخناءِ رسولاً غيري .

وعيب على أبي نُواس قوله في الفضل بن يحيى :

سأشكو إلى الفضل بن يحيى بن خالد
هواها لعل الفضـل يجمع بَيْننـا

وقال الفضل : ما زاد على أن جعلني قوَّاداً .

وعيب على الأخطل قوله يهجو سويد بن منجوف :

وما جذْع سوء خرّب السوس وسْطه
لمّا حمّلته وائل بمطيق

وقال سويد له : أردت هجائي فمدحتني ، جعلت وائلاً كلها حملتني أمرها ، وما طمعت في بني ثعلبة فضلاً عن بكر ، وزدتني بني تغلب .[2]

وعيب عليه أيضاً قوله يمدح سماكاً الأسديَّ وهو من قوم يلقّبون القُيون .

قد كنتُ أحسبه قينـاً وأنبـؤه   فاليوم طيّر عن أثوابه الشّرر[3]

وقال سماك : يا أخطلُ ، أردت مدحي فهجوتني ، كان الناس يقولون قولاً فحققته .

وعيب عليه أيضاً قوله :

---

(١) وهو من قصيدة له في هجاء سراقة بن مرداس ، وبارق ماء بالعراق .
(٢) ثعلبة وبكر وتغلب فروع من وائل .
(٣) القين : الحداد ، والشرر : السباب .

وقد جعل الله الخلافة فيكُم
لأزهر لاعاوي الحيوان ولا جدْبِ

وقيل : ليس يليق هذا بمدح الخلفاء ، إنما يصلح للطبقة السفلى من الناس .

وعيب على كثير قوله :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثّلُ لي ليلى بكل سبيل

وقيل : لِمَ أرادَ أن ينسى ذكرَها حتى تتمثل له ؟

وعيب عليه قوله أيضاً :

فما رَوضةٌ بالحَزن طيبةُ الثّرى
يمجُّ النّدى جَثجاثُها وعرارُها
بأطيب من أرادن عزّة موْهِناً
وقد أوقدتْ بالمندل الرَّطبِ نارها[1]

وقيل : أن زنجية بُخِّرتْ بمندل رطب لكانت أردانها طيبه .

وعيب على ذي الرُّمّه قوله في الناقة :

تصغى إذا شدَّها بالكُور جانحةً
حتى إذا ما استوى في غَرزها تثب[2]

وقيل : إذا كانت كما وصف رمت الراكب قبل أن يستوي على ظهرها .

---

(١) الجثجاث : ريحانة طيبة الريح برية ، والعرار : البهار البري وهو حسن الصفرة طيب الريح ، وموهنا : بعد هدء من الليل ، والمندل : العود .

(٢) الغرز : ركاب من جلد .

وعيب على الأحوص قوله :

يَقر بعيني مـــا يقـــرُّ بعينهـــا ... وأفضلُ شيء ما بـــه العين قرَّتِ

وقيل له : إنه يقر بعينها أن تُنكحَ ، أفيقر ذلك بعينك ؟

وعيب عليه أيضاً قوله :

فإنْ تصلي أصلكِ وإن تبيـــني ... بهجر بعـــد وصلكِ لا أبـــالي

وقيل له : لو كنت فحلاً لباليْتَ .

وعيب على الفرزدق قوله :

بأيٍّ رشاءٍ يا جريـــرُ وماتـــحٍ ... تدليت في حوْمات تلك القماقم[1]

وقيل : جعل جريراً أعلى من الفرزدق وقومه حين قال : إنه تدلى عليهم .

وعيب على جرير قوله :

وأوثقُ عند المُردفـــاتِ عشيةً ... لحاقاً إذا ما جرد السيفَ لامـــعُ

وقيل : جعلهن قد سُبين بالغداة ولُحقن بالعشي .

وعيب عليه أيضاً قوله :

طرقتك صائدةُ القلوب وليس ذا ... وقت الزيارة فارجعي بسلامِ
تُجري السواكَ على أغرَّ كأنـــه ... بَرَدٌ تحدر من متونِ غمـــامِ

وقيل : أيُّ وقت لا تصلح فيه زيارة الحبيب ؟ ولمّا طردها لم وصفها ؟

---

(١) الرشاء : الحبل ، والماتح : اسم فاعل من ـ متح الماء ـ استخرجه من البئر ، والقماقم : جمع قمقام وهو البحر او معظمه .

وعيب على زُهير قوله في الضفادع :

يخرجن من شربات ماؤها طَحِل   على الجذوع يخفْن الغمّ والغرقا

وقيل : الضفادع لا تخرج من الماء خوف الغم والغرق .

وعيب على أبي العتاهية قوله :

إني أعوذُ من الـتي شغفـتْ   منّي الفؤادَ بآيـة الكرسي

وقيل : إنما يستعاذ بآية الكرسيّ من الشياطين .

وعيب على أبي الطيب المتنبي قوله :

لو استطعتُ ركبتُ الناس كلهُم   إلى سعيد بن عبدالله بعُرْانـا

وقيل : من جملة الناس أمه ، فكان ينبغي أن يركبها .

وعيب عليه أيضاً قوله .

ليتَ أنا إذا ارتحلتَ لك الخيـلُ   وأنا إذا نزلتَ الخيـامُ

وقيل : الخيامُ تعلو على الممدوح .

وعيب على امرىء القيس قوله :

وأركبُ في الروْع خَيفانـةٌ   كسا وجهَهـا سعفٌ مُنتشر

وقيل : كثرة شعر الناصية مذموم" في الفرس ، وهو الغمم .

وعيب عليه أيضاً قوله :

أغـرك منّي أن حُبك قاتـلي   وأنك مهما تأمري القلبَ يفعلِ

وقيل : إذا كان هذا لا يغرّ فماذا الذي يغر ؟

وعيب على أبي نواس قوله في الأسد :

كأنما عينُــهُ إذا نظــرتْ بارزةَ الجفن عينُ مخنوقِ

وقيل : الأسد لا يوصف بجحوظ العين ، وإنما يوصف بغؤورها .

وعيب على عبدالله بن السِّمط قوله :

أضحى إمامُ الهدى المأمونُ مشتغلاً بالدين والناس بالدُّنيا مشاغيل

وقيل : ما زاد على أن جعله عجوزاً في محرابها ،و إذا كان مشتغلاً عن الدنيا فمن القائم بها وهو الخليفة ؟

وعيب على كعب بن زهير قوله :

ضخمٌ مقلّدها فعمٌ مقيّــدها
في خلقها عن بنات الفحل تفضيلُ(١)

وقيل : إنما توصف النجائب بدقة المذبح .

وعيب على المسيّب قوله :

وقد أتناسى الهم عند احتضاره بناجٍ عليه الصَّيْعريةُ مكدمِ(٢)

وقالوا : الصيعرية سمةٌ للنوق لا للفحول ، وسمعه طرَفة بن العبد وهو صبي ، فقال : استنوق الجمل :

وعيب على المرقش الأصغر قوله :

صحا قلبه عنها سوَى أن ذكرة إذا خطرتْ دارتْ به الأرضُ قائماً

---

(١) مقلدها : عنقها ، ومقيدها : موضع القيد من رجلها ، وفعم : ممتلىء .
(٢) ناج : سريع ، والصيعرية : سمة في عنق الناقة .

وقيل : هذا من المتناقض ، لأن من يكون إذا ذكرت دارت به الأرض قائماً ليس بصاح .

وعيب على عدي بن زيد قوله في صفة الخمر :

والمشرفُ الهنديّ يسقى بـه أخضر مطموثاً بماء الخريص[1]

وقيل : وصف الخمر بالخضرة وما وصفها أحد بذلك .

وعيب على الفرزدق قوله :

أبني غُدانةَ إنني حرّرتكم فوهبتكم لعطية بن جعال
لولا عطيّة لاجتدعتُ أنوفكم من بين ألأم لحية وسبال

وقيل : كيف يهبهم له وهو يهجوهم بهذا الهجاء ؟ وقال عطية حين بلغه هذا الشعر : ما أسرع ما ارتجع أخي في هبته .

وعيب على أبي تمام قوله :

رقيقُ حواشي العلم لو أن حلمهُ بكفيك ما ماريتَ في أنه بردُ

وقيل : وصف الحلم بالرقة وإنما يوصفُ بالعظم والثقل والرّزانة .

وعيب عليه أيضاً قوله :

الـودُّ للقربى ولكنّ عُرفـهُ للأبعد الأوطان دون الأقرب

وقيل : لم منع ذوي القربى من عرفه وجعله في الأبعدين دونهم ؟ وهلاّ كان عطاؤه عاماً للقريب والبعيد .

وعيب عليه أيضاً قوله :

---

(١) والمشرف : اناء كانوا يشربون به او المكان المرتفع ، ومطموثاً : ملموساً أو ممزوجاً، وخريص : بارد .

لو كان في عاجلٍ من آجلٍ بدلُ لكان في وعده من رِفده بدلُ

وقيل: ولِم لا يكون في العاجل من الآجل بدل؟ والناس كلهم على اختيار العاجل وإيثاره.

وعيب عليه أيضاً قوله:

يَقظٌ وهو أكثر الناس إغضا ءً على نائلٍ له مَسروقِ

وقيل: هذا هجو، لأنه جعل نائله يؤخذ منه على وجه السرقة.

وعيب على الفرزدق قوله:

ومن يأمنُ الحجاجَ والطير تتّقي عقوبته إلاّ ضعيفُ العزائم

وقال له الحجّاج: الطير تتقي الثوب، وتتقي الصبيّ.

وأمثالُ هذا أكثر من أن تحصى مما وقع فيه فسادُ الأغراض والصفات.

وقد كان أبو الفرج قُدامة بن جعفر الكاتب يذهب إلى أنّ المدح بالحسن والجمال والذمّ بالقبح والدمامة ليس بمدح على الحقيقة، ولا ذم على الصحة، ويخطىءُ كلّ من يمدح بهذا ويذمّ بذاك، ويستدلُّ بإنكار عبد الملك بن مروان على عبيد الله بن قيس الرُّقيّات قوله فيه:

يأتلقُ التاج فوقه مفرقهِ على جبينٍ كأنه الذّهب

وقوله له: تقول فيّ هذا وتقول لمصعبٍ:

إنّما مصعبٌ شهابٌ منَ الله تجلّت عن وجهه الظّلماء

وقد أنكر هذا المذهب على أبي الفرج أبو القاسم الحسن بن بشْر الآمديُّ، وقال: إنه خالف فيه مذاهب الأمم كلها عربيها وأعجميها

لأن الوجه الجميل يزيد في الهيبة ويتيمن به، ويدلُّ على الخصال المحمودة، وهذا الذي ذكره أبو القاسم صحيح، ولو لم يكن في ذلك إلا ما قد جبلت النفوس عليه من الميل إلى الوجوه الحسان لكفى وأغنى، فإن كان قدامة يعتقد أن ذاك ليس بفضيلة لمّا كان الإنسان قد خلق عليه فهذا حكم جميع الفضائل النفسانية، فإن الكريم قد خلق كريماً، والشجاع شجاعاً والعاقل عاقلاً، وكما لا يقدر القبيح الوجه على أن يستبدل صورة غير صورته، كذلك لا يقدر الجاهل على أن يستفيد عقلاً فوق عقله، ويلزم قدامة ألاّ يجيزَ المدح بشرف النفس والنسب وكرم الأصل، لأن ذلك أيضاً يجري مجرى الصور، ولا صنيع للممدوح في شيء منهما، والأمر في هذا ظاهر، فأما إنكار عبد الملك على ابن قيس الرقيات مدحه له بالتاج فإنما أنكره لأن التيجان كانت من زي ملوك العجم، ولم يكن خلفاء العرب يعرفونها، فقال له: تمدحني كما تمدح ملوك الأعاجم، وتمدح مصعباً كما تمدح الخلفاء، والأمر على ما قال عبد الملك، لأن مدحَ الخليفة بأنه شهاب من الله تعالى أبلغ من مدحه باعتدال التاج فوق مفرقه، وهذا كما أنكر على كثيِّر قوله فيه:

على ابن أبي العاص دِلاصٌ حصينة
أجاد المسدِّي نسجها فأذالهـا[1]

وقال: قولُ الأعشى:

كنتَ المُقدَّمَ غير لابس جُنَّة ... بالسيف تضربُ معلِماً أبطالها[2]

أحسن من قولك، فأراد عبد الملك في الموضعين المبالغة، ومدحه بالأفضل والأحسن.

---

(١) دلاص: درع، فأذالها: جعل لها ذيلاً.
(٢) يمدح به قيس بن معد يكرب.

ومن الصحة صحة المقابلة في المعاني ، وهو أن يضع مؤلف الكلام معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض والمخالفة ، فيأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة ، والأصل في هذه المناسبة فإن لها تأثيراً قوياً في الحسن ، ومن أمثلة ذلك في النظم قول الطرماح :

أسرناهم وأنعمنا عليهم وأسقينا دماءهم الترابا
فما صبروا لبأس عند حرب ولا أدّوا الحسن يد ثوابا

وهذه مقابلة صحيحة .

ومن ذلك أيضاً قول الآخر :

جزى الله خيراً ذات بعل تصدقتْ
على عَزَبٍ حتى يكون له أهلُ
فإنا سنجزيها بمثل فعالها
إذا ما تزوجنا وليس لها بعل

وهذه أيضاً مقابلة صحيحة ، لأنه جعل في مقابلة أن تكون المرأة ذات بعل وهو لا زوج له أن يكون ذا زوج وهي لا بعل لها ، وقابل حاجته وهو عزب بحاجتها وهي عزبة .

ومن أمثلة ذلك في النثر قول أبي إسحاق الصابي : وأن يخلّد في بطون الصحائف غلطُنا وغلطك ، في إحساننا وإساءتك ، وحفظنا وإضاعتك . وكتب بعضهم في كتاب له : ولو أن الأقدار إذْ رمت بك من المراتب إلى أعلاها ، بلغت من أفعال السؤدد إلى ما وازاها ، فوازيت بمساعيك مراقيك ، وعادت النعمة بك بالنعمة فيك ، ولكنك قابلت سُموّ الدرجة بدنوّ الهمة ، ورفيعَ الرتبة بوضيع الشيمة ، فعاد علوّك بالإتفاق ، إلى حال دنوّك بالإستحقاق ، وصار جناحُك في الإنتهاض ، إلى مثل ما

عايه قدرك في الإنخفاض ، ولا لوم على القدر إذا أذنب فيك وأناب ، وغلط فعاد إلى الصواب ، وهذا كلام معانيه متقابلة على الصحة ، ومن ذلك قول هند بنت النعمان : شكرتك يد نالتها خصاصة بعد نعمة ، ولا ملكتك يد نالت ثروة بعد فاقة .

فأما فساد المقابلة فكقول أبي عدي القرشيّ :

يا ابن خير الأخيار من عبد شمس   أنت زين الدنا وغيث الجنودْ

فليس غيث الجنود مقابلاً لزين الدنيا ولا موافقاً .

ومن الصحة صحة النسق والنظم ، وهو أن يستمرّ في المعنى الواحد وإذا أراد أن يستأنف معنى آخر أحسن التخلص إليه حتى يكون متعلقاً بالأول وغير منقطع عنه ، ومن هذا الباب خروج الشعراء من النسيب إلى المدح ، فإن المحدثين أجادوا التخلص حتى صار كلامهم في النسيب متعلقاً بكلامهم في المدح لا ينقطع ، فأما العرب المتقدمون فلم يكونوا يسلكون هذه الطريقة ، وإنما كان أكثر خروجهم من النسيب إما منقطعاً وإما مبنياً على وصف الإبل التي ساروا إلى الممدوح عليها ، ومما يستحسن من خروج المحدثين قول أبي عُبادة البحتري يصف الروض :

شقائق يحملن النـدى فكأنـه   دموعُ التصابي في خدود الخرائد
كأنّ يدَ الفتح بن خاقان أرفلت   عليها بتلك البارقات الرّواعد[1]

وقوله :

ولوْ أنني أعطيت فيهنّ المـنى   لسقيتهنّ بكـفّ إبراهيمـا[2]

(١) ارفلت : من الرفل وهو التبختر .
(٢) هو من قصيدة له في مدح ابراهيم بن الحسن بن سهل .

وقول محمد بن وُهيبْ :

مــا زال يَلْثِمني مراشفَــهُ ... ويعلّــني الإبريقَ والقــدحُ[1]
حتى استردَّ الليل خلعتَهُ ... وبدَا خــلال سوادِه وضـــح
وبدَا الصّباح كــأنّ غُرتــه ... وجهُ الخليفة حين يُمتــدح

وقال الفرزدق :

وركب كأنّ الريح تطلب عندهم ... لها تِرةً من جذبها بالعصائب
سَروا يخبطون الليلَ وهي تلفهم ... إلى شُعَبِ الأكوار من كل جانب
إذا آنسوا ناراً يقولــون ليتهــا ... وقد خَصِرت أيديهم نارُ غالب[2]

ومن الخروج إلى الذم قول إسحاق بن إبراهيم :

فما ذرّ قرنُ الشمس حتى رأيتنا ... من العيّ نحكي أحمد بن هشامِ

وقول أبي عُبادة :

ما إن يعاف قذى ولو أوردتُــه ... يوماً خلائق حمدويهِ الأحولِ

فأما الخروج المنقطع فكقول أبي عبادة أيضاً :

تأبى رُباه أن تجيب ولــم يكن ... مستخبَرٌ ليجيب حتى يفهمــا
الله جارُ بني المدبــر كلمــا
ذكِرَ الأكارم ما أعفَّ وأكرما[3]

وقول أبي تمام :

---

(1) يعلني ، من اعله : سقاه سقيا بعد سقي .

(2) ترة : ثأرا ، والعصائب : جمع عصابة وهي ما عصب به من منديل وغيره ، والاكوار : جمع كور وهو الرحل وشعبها خشبها ، وخصرت أيديهم : آذاها البرد ، وغالب: هو ابو الفرزدق يصفه بالكرم .

(3) البيتان من قصيدة له في مدح احمد وابراهيم ابني المدبر .

لو رأى الله أن في الشيب فضلاً جاورتهُ الأبرار في الخُلد شيبا
كلَّ يوم تبدي صروفُ الليـالي خُلقاً من أبي سعيد غريبـا

وأمثال هذا للمتقدمين كثير .

وأما إذا ابتدىء بالمديح أو بغيره من الأغراض فالأحسن أن يكون الابتداء دالاً على المعنى المقصود ، كما ابتدأ أبو الطيب المتنبي قصيدته التي مدح بها سيف الدولة واعتذر له عن ظفر الروم بجيشه وقتلهم وأسرهم جماعة منهم ، فقال :

غيريّ بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جبُنوا أو حدَّثوا شجُعوا

فابتدأ بغرضه من أول القصيدة .

ومن الصحة صحة التفسير ، وهو أن يذكر مؤلِّف الكلام معنى يحتاج إلى تفسيره فيأتي به على الصحة من غير زيادة ولا نقص ، كقول الفرزدق :

لقد جئتَ قوماً لو لجأتَ إليهمُ طريد دمٍ أو حاملاً ثِقل مغرم
لألفيتَ فيهم معطياً ومطاعناً وراءك شزراً بالوشيج المقوَّم[1]

وهذا تفسير للأول موافق .

فأما فساد التفسير فكقول بعضهم :

فيا أيها الحيران في ظُلمَ الدجى ومن خاف أن يلقاه بغي من العدى
تعال إليه تلقَ من نور وجهه ضياء ومن كفيه بحراً من الندى

---

(1) الوشيج : شجر الرماح .

فإن هذا الشاعر لمّا قدم في البيت الأول الظلم وبغي العدى كان الوجه في التفسير أن يأتي في البيت الثاني بما يليق به ، فأتى بالضياء بإزاء الظلم وذلك صواب ، وكان يجب أن يأتي بإزاء بغي العدى بالنصرة أو العصمة أو ما جرى مجرى ذلك ، فلما جعل مكانه ذكر الندى كان التفسير فاسداً.

وأما كمال المعنى فهو أن تستوفى الأحوال التي تم بها صحته وتكمل جودته ، وذلك مثل قول نافع بن خليفة الغنوي :

رجال إذا لم يُقْبَل الحقُّ منهمُ ويعطوه عاذوا بالسيوف القواضب

فتمم المعنى بقوله — ويعطوه — لأنه لو اقتصر على قوله — إذا لم يقبل الحق منهم عاذوا بالسيوف — كان المعنى ناقصاً .

ومن أمثلة ذلك في النثر قول بعضهم : فخلقت به أسباب الجلالة غير مستشعر فيها النخوة ، وترامت به أحوال الصرامة غير مستعمل معها السطوة ، هذا مع دماثة في غير حَصر ، ولين جانب من غير خَور ، فكمل المعنى في هذا الكلام ، لأن من كمال الجلالة أن تزول عنها النخوة وكمال الصرامة أن تسلم من السطوة ، وتمام الدماثة أن تكون بغير حصر ولين الجانب أن يكون من غير خور ، ومن هذا الجنس قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الوالي : يجب أن يكون معه شدة في غير عُنف ولين في غير ضعف .

وأما المبالغة في المعنى والغلوّ فإن الناس مختلفون في حمد الغلو وذمه ، فمنهم من يختاره ويقول أحسن الشعر أكذبه ، ويستدل بقول النابغة وقد سئل من أشعر الناس ؟ فقال : من استُنجد كذبه ، وأضحك رديئه ، وهذا هو مذهب اليونانيين في شعرهم ، ومنهم من يكره الغلو والمبالغة التي تخرج إلى الإحالة ، ويختار ما قارب الحقيقة وداني الصحة ، ويعيب قول أبي نُواس :

وأخفت أهل الشرك حتى إنــه　　　لتخافك النطف التي لم تُخلــق

لما في ذلك من الغلو والإفراط الخارج عن الحقيقة ، والذي أذهب إليه المذهب الأول في حمد المبالغة والغلو ، لأن الشعر مبني على الجواز والتسمح ، لكن أرى أن يستعمل في ذلك — كاد — وما جرى في معناها ليكون الكلام أقرب إلى حيز الصحة ، كما قال أبو عُبادة :

أتاك الربيع الطلق يختال ضاحكاً　　　من الحسن حتى كاد أن يتكلما

وقال أبو الطيب :

يطمّع الطيرَ فيهم طولُ أكلهِم　　　حتى تكاد على أحيائهم تقع

فهذان البيتان قد تضمنا غلواً ، لكن لما جاءت فيهما — كاد — قربتهما إلى الصحة .

وأما المبالغة بغير — كاد — فكقول أبي العلاء أحمدَ بن عبدالله بن سليمان :

ونبّالةٍ من بُحترٍ لوْ تعمــدوا　　　بليل أناسيَّ النواظرِ لم يخطوا[1]

وقول النمر يصف السيف :

تظلّ تحفرُ عنه إنْ ضربتَ بــه　　　بعدَ الذراعين والساقين والهادي[2]

وقول النابغة :

تقدُّ السّلوقيَّ المضاعفَ نسجهُ　　　ويوقدْن بالصُّفّاح نارَ الحُباحبِ[3]

(١) نبالة : رامون بالنبال ، ولم يخطوا : لم يخطئوا .
(٢) الهادي : العنق .
(٣) السلوقي : درع ينسب الى سلوق من بلاد الروم او اليمن ، والمضاعف : المنسوج حلقتين حلقتين ، والصفاح : حجارة عراض ، والحباحب : ذباب له شعاع بالليل .

وقول ابن هانىء الأندلسي :

أمُديرهَا من حيث دارَ اشدَّ ما زاحمت تحت ركابه جبريـلا

وأما استعمال الغلوّ الخارج إلى الإحالة في النثر فقليل ، وأكثر ما يستعمل فيه المبالغة التي تقارب الحقيقة ، كقول بعضهم : لهـم جودُ كرام اتسعت أحوالها ، وبأس ليوث تتبعها أشبالها ، وهمم ملوك انفسحت آمالها ، وفخر صميمٍ شرُفتْ أعمامها وأخوالها ، فبالغ لمّا جعل لهم جود الكرام مع اتساع الحال ، وبأس اللـُيوث مع اتباع الأشبال ، وكذلك ما بعده من الكلام .

ومن المبالغة قول النابغة الذُّبياني :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهُم بهنَّ فلولٌ من قِراع الكتائب

وإنما كان هذا الإستثناء من المبالغة في المدح ، لأنه قد دل به على أنه لو كان فيهم عيب غيره لذكره ، وأنه لم يقصد إلا وصفهم بما فيهم على الحقيقة .

ومنه أيضاً قول أبي هفّان :

ولا عيب فينا غير أن سماحنـا أضرَّ بنا والبأسُ من كل جانبِ
فأفنى الردى أعمارَنا غير ظالم وأفنى الندى أموالنا غير عائـبَ
أبونا أبٌ لو كان للناس كلّهم أباً واحداً أغناهـمُ بالمناقـب

ومنه قول النابغة الجعدي :

فتىً كملت أخلاقه غـير أنّـه جواد فما يبقى من المال باقيـا

وأما التحرُّز مما يوجب الطعن فأن يأتي بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن ، فيأتي مما يتحرز به من ذلك الطعن ، كقول طرفة :

فسقى دِيارَكِ غيرَ مُفسدِهـا   صوْبُ الربيع وديمة تهْمِي[1]

فلو لم يقل ــ غيرُ مفسدها ــ لظن به أنه يريد توالي المطر عليها ، وفي ذلك فساد للديار ومحو لرسومها ، كما عابوا قول ذي الرمّة :

ألا يا اسلِمى يا دار ميّ على البلى
ولا زال منْهلاً بجرعائك القطْر .

وقالوا : إذا لم يزل القطر منهلاً عليها عفى آثارها ودرس معالمها ، فاحترز طرفة بقوله ــ غير مفسدها ــ من هذا الطعن ، على أن ذا الرمة قد احترز بقوله ــ ألا يا اسلمى يا دار مي على البلى ــ ولأجل هذا الغرض قال الرضى رحمه الله في وصف المطر المستسقى به القبر ــ وذكر السحابة .

تجري وذاك الرمسُ غير مُروّع
منها وذاك التربُ غير مُثـارِ

واستُقبح قول أبي الطيب المتنبي في مثله :

لِساحيه على الأجداث حفْشٌ
كأيدي الخيل أبصَرت المخالي[2]

ومن الإحتراز أيضاً قول عبدالله بن المعتزّ بالله في صفة الخيل :

صببنا عليها ظالمين سياطنـا
فطارت بها أيْدٍ سراعٌ وأرجلْ

فإنه لو لم يقل ــ ظالمين ــ لكان للمعترض عليه أن يقول : إنمـا

---

(١) هذا البيت من قصيدة له في مدح قتادة بن مسلمة الحنفي ، وكان اصاب قومه جدب فبذل لهم ، وصوب الربيع : مطره ، والديمة : المطر الدائم .

(٢) الساحي : الذي يقشر الارض بشدة انصبابه ، والاجداث : القبور ، وحفش : وقع شديد ، والمخالي : التي وضع فيها الشعير للخيل .

ضربت هذه الخيل لبُطئها ، كما عابوا قول امرىء القيس :

فللزَّجر ألهــوبٌ وللسّاق درَّةٌ
وللسوط منها وقع أخرجَ مُهذبِ[1]

وقالوا : إذا أحوج إلى هذا كلــه فليس بسريع ، فقال عبدالله – ظالمين – تحرزاً من هذا الطعن .

ومن هذا أيضاً قول أبي عُبادة :

أقمنا أكلُنا أكلُ استلابِ هناك وشَربنْــا شَرْبٌ بــدارُ

وكأنه خاف أن يقال : هذا الذي فعلتم سخْف ، فقال :

ولم يك ذاك سخفــاً غير أني رأيت الشّرب سخفهمُ وقــار

وأما الإستدلال بالتمثيل فأن يزيد في الكلام معنى يدل على صحته بذكر مثال له ، نحو قول أبي العلاء :

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم
والعذْب يهْجَر للإفراط في الخصَرِ

فدلّ على أن الزيادة فيما يطلب ربما كانت سبباً للإمتناع منه ، بتمثيل ذلك بالماء الذي لا يُشرب لفرط برده ، وإن كان البرد فيه مطلوباً محموداً .

ومنه أيضاً قول أبي تمّام :

أخرجتمــوه بكُرهٍ من سجيته
والنّارُ قد تُنتضى من ناضر السّلمَ

(1) ألهوب : زجر بالسوط .

وقوله :

وإذا أراد الله نشر فضيلـــة طويتْ أتاح لهـا لسان حسـود
لولا اشتعال النار فيما جاورتْ ما كان يُعرَفُ طيبُ عَرْفِ العودِ

وقوله :

وكنّا نرجيه على السخط والرّضا
وأنفُ الفتى من وجهه وهو أجدع

وقول أبي عُبادة :

ويحسن دلها والموتُ فيــه وقد يُستحسن السيفُ الصقيلُ

وقوله :

مواهبُ ما تكلفْنا السؤالَ لهـا
إن الغمام قليبٌ ليس يُحتَفر[1]

وأما قول أبي عُبادة أيضاً :

ورجال جارُوا خلائقك الغُـرَّ وليستْ يلامـق مـن دروع[2]

فليس بتمثيل جيّد ، لأن السبق في الجري لا يليق تمثيله بتفضيل الدّروع على اليلامق ، وإنما كان يحسن ذلك لو قال : ورجال جاروك في كونهم عصمة لي أو جُنّة دوني ، أو ما جرى هذا المجرى ، فيكون تمثيل ذلك بالدروع واليلامق موافقاً ، فأما على الوجه الذي ذكره فإن ذلك من رديء الإستدلال بالتمثيل .

---

(١) القليب : البئر قبل ان تبنى بالحجارة .
(٢) يلامق : جمع يلمق وهو القباء ، وهو لفظ فارسي معرب .

ومن الإستدلال بالتمثيل على الوجه الصحيح قول النابغة الذّبياني يخاطب النعمان :

ولكنّني كنتُ امرأ ليَ جانبٌ
من الأرض فيه مُستراد ٌ ومذهبُ
ملوكٌ وإخوانٌ إذا ما لقيتهم
أحكّمُ في أموالهم وأقرّبُ
كفعلك في قوم أراك اصطنعتهم
فلم ترهُمْ في شكر ذلك أذنبوا

فاستدلّ النابغة على أنه لا يستحق اللوم بمدحه آل جفنة وقد أحسنوا إليه بما مثّله من القوم الذين أنعم النعمان عليهم ، فلما مدحوه لم يكونوا عنده ملومين .

وأما الإستدلال بالتعليل فكقول أبي الحسن التّهاميّ :

لو لم تكن ريقتُه خمرةٌ   لما تثنّى عِطفه وهو صاحْ

وقوله :

لو لم يكن أقْحواناً ثغرُ مبسمها   ما كان يزداد طيباً ساعة السّحر

وقول أبي عبادة :

ولو لم تكن ساخطاً لم أكنْ   أذمُّ الزمان وأشكو الخطوبا

وقول ابن هانيء الأندلُسي :

ولولم تصافح رجلها صفحة الثرى   لمَا كنتُ أدري علةَ للتيمم

وقول الله تعالى : (لوْ كان فيهما آلهةٌ إلاّ الله لفَسدتا)[1] جار هذا المجرى .

---

(١) سورة الانبياء آية ٢٢ .

فهذا مبلغ ما نقوله في المعاني مما يستدل به على غيره ، لأن حصرها مما لا سبيل إليه على ما بيّناه ، وقد قدّمنا ذكره .

فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام

ذهب قوم من الرواة وأهل اللغة إلى تفضيل أشعار العرب المتقدمين على شعر كافة المحدثين ، ولم يجيزوا أن يلحقوا أحداً ممن تأخر زمانه بتلك الطبقة وإن كان عندهم محسناً ، واختلفوا في علة ذلك : فزعمت طائفة من جهالهم أن العلة فيه هي مجرّد التقدم في الزمان ، واستمروا في الترتيب فجعلوا الشعراء طبقات بحسب تواريخ أعصارهم ، وقال قوم منهم : السبب في ذلك أن المتقدمين سبقوا إلى المعاني في أكثر الألفاظ المؤلفة ، وفتحوا طريق الشعر ، وسلك الناس فيه بعدهم ، وجروا على آثارهم ، فلهم فضيلة السبق التي لا توازيها فضيلة ، ولا توازنها مرتبة ، وإذا كان غيرهم قد استفاد منهم وأخذ ألفاظهم وأكثر معانيهم فلن يكون في الرتبة لأحقابهم ، وإذا كان مقصّراً عنهم فشعره دون أشعارهم. وقالت طائفة أخرى : إن العلّة في تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطبع من غير تكلف ولا تصنع ، والأشعار المحدثة تقع بتكلُّف وتعمل ، وما وقع بالطبع أفضل مما صدر عن التكلف ، قالوا : ولهذه العلة استدِلّ بأشعار المتقدمين دون أشعار المحدثين ، واحتاج هؤلاء كلهم في نقد الشعر إلى معرفة قائله قبل أن يظهر لهم مذهبٌ فيه ، حتى رووا عن ابن الأعرابي أنه أنشد أرجوزة أبي تمام التي أولها :

وعاذل عذلتــه في عذلــهِ ... فظن أنيِّ جاهــل من جهلــه

على أنها لبعض العرب ، فاستحسنها وأمر بعض أصحابه أن يكتبها له

فلما فعل قال إنها لأبي تمام ، فقال : خرقْ خرِّق . فخرقها .

وعن الأصمعي أنّ إسحاق بن إبراهيم الموصلي أنشده :

هل إلى نظرة إليك سبيل فيروّى الصدى ويشفى الغليل
إن ما قلّ منكِ يكثر عندي وكثيرٌ ممن يحبّ القليل

فقال له الأصمعي : لمن تنشدني ؟ فقال : لبعض الأعراب ، فقال : هذا والله هو الديباج الخسرواني ، قال : فإنهما لليلتهما ، قال : لا جرم والله إنّ آثار الصنعة والتكلف بيِّنٌ عليهما .

وذهب غير هؤلاء من أهل العلم بالشعر ، فقال : إن الطرق في نقد الشعر ما قدمناه من نعوت الألفاظ والمعاني ، فأما قائله وتقدّم زمانه أو تأخّره فلا تأثير له في ذلك ، لأن القديم كان محدثاً والمحدث سيصير قديماً والتأليف على ما هو عليه لا يتغير ، وفي المحدثين من هو أشعر من جماعة من المتقدمين ، وفي المتقدمين من هو أشعر من جماعة من المحدثين ، وإلى هذا كان يذهب أبو عثمان الجاحظ وأبو العبّاس المبرِّد وأبو عبادة البحتري وأبو العلاء بن سليمان آنفاً ، وهو الصحيح الذي لا يعترض العاقل فيه شك ولا شبهة ، وسنتكلم على ما تعلقت به تلك الطائفة من الشبه الفاسدة .

أما من ذهب إلى تفضيل المتقدم بمجرَّد تقدم زمانه فإنه لم يذهب في ذلك إلى علة غير مجرد الدعوى ، فلو قال له قائل : شعر المحدثين أفضل لتأخر زمانهم لم يكن بين القولين فرق ، ثم يقال له : ما عندك في امرىء القيس ؟ أهو عندك في الطبقة الأولى من الشعــراء أم ليس في الطبقة الأولى ؟ فإن قال : هو في الطبقة الأولى ، قيل له : ولم ؟ وقد كان قبله جماعة من الشعراء معروفين ، أحدهم ابن حذام الذي قيل إنه أول من بكى على الديار ، وذكره امرؤ القيس في شعره فقال :

عوجا على الطلل المحيل لعلنا نبكي الديار كما بكى ابن خذام (١)

وإذا كان زمان امرىء القيس قد تأخر عن زمان جماعة من الشعراء فيجب تفضيلهم عليه ، لأنك قلت إنما يفضل بتقدم الزمان فقط ، فإن قال : ليس امرؤ القيس في الطبقة الأولى ، بل من كان قبله أشعر وأحق بالتقدم ، قيل أولاً : إن هذا خلافٌ لكافة من يفضل أشعار المتقدمين على المحدثين ، لأنهم ما اختلفوا في أن امرأ القيس في الطبقة الأولى .

ثم خبرنا عن الطبقة التي امرؤ القيس منها ، أعرفتَ أنَّ مواليدهم في وقت واحد حتى قطعت على أنهم طبقة لتساويهم في زمان الوجود ؟ فإن قال : نعم ، كذب ، لأن في تلك الطبقة قوماً لم يلحق أحد منهم زمان الآخر ، وقد جعل الأعشى فيهم وهو بعد امرىء القيس بمدة طويلة وإن قال : لا يراعي في تفضيل المتقدمين على المحدثين قليل الزمان ، وإنما المؤثر في ذلك الزمان الكثير ، قيل له : فخبِّرنا عمن بينه وبين الأعشى من الزمان مثل ما بين الأعشى وامرىء القيس ، أيجوز أن يجعل شعره في طبقة شعر الأعشى ؟ فإن قال : لا . قيل له : ولم ؟ وأنت قد ألحقت الأعشى بامرىء القيس وبينهما مثل ذلك من الزمان ، واعتللت بأنه لا يؤثر ، فكيف صار بعد الأعشى مؤثراً في إلحاق من بعده به ؟ وإن قال : يجوز أن يجعل في طبقة الأعشى من كان بعده بمثل الزمان الذي بينه وبين امرىء القيس ، قيل : أيجوز أن يجعل في طبقة هذا الشاعر من كان بعده بمثل الزمان الذي بين الشاعر الأول والأعشى ؟ فإن قال : لا . يسأل عن السبب في ذلك . وقيل له : ما قيل في الشاعر الأول ، ولا سبيل له إلى الفرق ، وإن قال : نعم . ألزم أن يكون شعر بعض شعرائنا اليوم في طبقة امرىء القيس بهذا الترتيب والنسق ، وأن يجعل الشعر في طبقة ما

---

(١) عوجا : ميلا ، والمحيل : المتغير . وابن خذام بالخاء او الحاء .

هو قبله والأول في طبقة ما هو قبله حتى يكون بعض شعرائنا اليوم وامرؤ القيس في طبقة واحدة ، وهذا خلاف ما يذهبون إليه .

ويقال له : خبِّرنا عنك لو أنك في زمان امرىء القيس ووقفت على شعره ، أكان رأيك فيه هو رأيك اليوم ؟ فإن قال : نعم ، قيل له : ولم ؟ وأنت إنما تختاره اليوم وتفضله بقدمه ، فإن كان في ذلك الوقت محدثاً عندك فحكمه حكم المحدث اليوم ، وإن قال : بل كنت أذهب فيه إلى غير ما أذهب اليوم ، قيل له : فهل تأليفه على ما كان عليه أم تغير عما كان عليه ؟ فإن قال : تغير ، قيل : فهو إذن غير ما ألّفه امرؤ القيس ، وهذا ما لا يقوله أحد ، وإن قال : بل هو بحاله في الأكثر ، قيل له : فيجب أن يكون بحاله على صفة ثم يصير هو بحاله على صفة أخرى من غير أن يزيد شيئاً ، ولا يعقل فيه غير ما يوجب ذلك ، وهذا خارج عن المعقول ، ومعدود في كلام أهل الوسواس .

وأما من ذهب إلى تفضيل أشعار المتقدمين من حيث سبقوا إلى المعاني والألفاظ ، ونزل الناس بعد على سُكناتهم [1] فإنه يقال له : هذا لو ثبت لدلّ على فضل المتقدمين على المحدَثين ، ولم يدل على فضل شعر هؤلاء على هؤلاء ، لأنه ليس كلُّ من كان أفضل وجب أن يكون شعره أحسن ، وهذا الخليل هو الغاية في الذكاء والفطنة بعلوم العرب وشعره في أنزل طبقة ، وكذلك غيره من العلماء بهذه اللغة ، والأمر في هذا واضح لا يحتاج إلى دليل .

ثم يقال له : ما تريد بالمعاني التي سبقوا إليها ؟ أتريد جميع معاني أشعار المحدثين أو بعضها ؟ فإن قال : جميعها ، قيل : هذا جحد للعيان لأن الأمر في تفرُّد المحدثين بمعان استنبطوها لم تخطر للعرب المتقدمين على

(١) جمع : سكنة وهي ما يسكن فيه .

بال أظهر من كل ظاهر ، وإن قال : بعض المعاني قيل : إن تلك المعاني التي سبق المتقدمون إليها وأخذها منهم المحدثون لا يخلو الأمر فيها من أن يكونوا نظموها بحالها أو زادوا عليها أو نقصوا منها ، فإن كانوا زادوا فلهم فضيلة الزيادة ، كما كان لأولئك فضيلة السبق ، وإن كانوا نقصوا فالمتقدمون في تلك المعاني خاصّة أفضل منهم ، وإن كانوا نقلوها بحالها فتلك هي معاني المتقدمين لا يستحق المحدثون عليها حمداً ولا ذماً أكثر مما يجب في الأخذ والنقل ، وهذا كله يرجع إلى الشعراء دون نفس الشعر لأن المعنى في نفسه لا يؤثر فيه أن يكون غريباً مخترعاً ولامنقولاً متداولاً ، ولا يغيره حال ناظمه المبتدىء المبتدع أو المحتذي المتبع ، وإنما هذا شيءٌ يرجع إلى تفضيل السابق إلى المعنى على من أخذ منه .

فأما الألفاظ فإن كان يريد الألفاظ المفردة فتلك ليست لأحد ، والمحدَث فيها والمتقدم واحد ، وإن كان يريد الألفاظ المؤلفة فـإن المحدثين إذا أخذوا ألفاظاً قد ألـّفها ناظم قبلهم لم يؤثر فيهم أخذهم لها حتى يقال : إنها في شعر الأول أحسن منها في شعر الآخر ، بل تكون بمنزلة قصيدة شاعر ينتحلها آخر ، فلا يقال أن الإنتحال أثّر فيها .

فإن كان هذا واضحاً فمن أين يدل سبق المتقدمين إلى بعض المعاني على فضل أشعارهم على أشعار المحدثين الذين سبقوا إلى اضعاف تلك المعاني ، لولا عدمُ التوفيق وفرط الجهل .

وأمّا من ذهب إلى تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين من حيث كانوا لم يتكلفوا أشعارهم ، وإنما نظموها بالطبع ، والمحدثون بخلاف ذلك ، فإنه يقال له : ما الدليل على أن أشعار المتقدمين كانت تقع من غير تكلف ؟ فإن قال : بهذا جاءت الروايات عنهم ، قيل : الأمر بخلاف ذلك ، والمروى عن زهَير بن أبي سُلمى أنه عمل سبع قصائد

في سبع سنين ، وكان يسميها الحوليّات ، ويقول : خير الشعر الحوليّ المُحكك ، والرُّواة كلهم مجمعون على هذا غير مختلفين فيه ، وإذا فضلوا شعر زهير قالوا : كان يختار الألفاظ ويجتهد في إحكام الصنعة ، وإذا وصفوا الحُطيئة شبهوا طريقته في الشعر بطريقة زهـير ، ويروون أن زهيراً كان يعمل نصف البيت ويتعذر عليه كماله فيتمه كعب إبنه .

وهذا كله بمعزل عن الطبع وسهولة النظم ، ولو لم يدل على ذلك إلا قلة أشعارهم — فإن ديوان بعض هؤلاء المحدثين مثل أشعار جماعة من المتقدمين في الكثرة — لكفى ذلك في تكلفهم الشعر ونصَبهم فيه .

ثم يقال له : خبرنا عن هذا التكلف الذي ذكرته ، أهو بيِّنٌ موجود في الشعر أو غير بين موجود فيه ؟ فإن قال : ليس بموجود فيه ، قيل : فلا تُفضل أشعار المتقدمين على أشعار المحدَثين بشيء غير موجود فيها وإن قال : بل هو موجود في أشعار المحدثين دون المتقدمين ، قيل : أتذهب إلى أن التكلف موجود في جميع أشعارهم أو في بعضها ؟ فإن قال : في جميعها . كابر ، لأن من يزعم أن جميع أشعار المحدثين مع السهولة في أكثرها والتيسر متكلفة ، وجميع أشعار المتقدمين مع التوعر في أكثرها غير متكلفة ، فهو جاحد للضرورة لا تحسن مناظرته ، وإن قال : بعض أشعار المحدثين متكلفة وبعضها غير متكلف ، قيل : وكذلك أشعار المتقدمين ، فقد تساوَوْا عندك في هذه القضية ، وبطـل تفرُّد المحدثين بالتكلف الذي ذكرته .

فأما الإستشهاد بأشعار هؤلاء المتقدمين فقد بينا فيما مضى من هذا الكتاب سببه ، وقلنا : إن تقدُّم الزمان غيره موجب لذلك ، وإنما موجبه أن العرب الذين يتكلمون باللغة العربية ولا يخالطون أحداً ممن يتكلم بغير لغتهم هم الذين أقوالهم حجّة في اللغة ، والعرب الذين خالطوا غيرهم من

العجم وفسدت لغتهم بالمخالطة لا يستدل بكلامهم ، فلما كان العرب المتقدمون قبل الإسلام وفي الصدر الأول منه لا يخالطون في الأكثر غيرهم كانت أقوالهم في اللغة حجة ، ولما صاروا بالملك والدّولة يخالطون غيرهم ويحضرون ويسكنون المدن لم يستدل بلغتهم ، ولهـذا السبب كان أبو عمرو بن العلاء يعيب جريراً والفرزدق بطول مقامهما في الحضر ، وأبطل الرواة الإحتجاج بشعر الكَميت بن زيد الطِّرمّاح لأنهما كانا حَضريين. وعلى هذا فلو فرضنا اليوم أنّ في بعض القفار النائية عن العمارة قوماً من العرب لا يخالطون غيرهم وكانوا قد أخذوا اللغة عن مثلهم وكذلك إلى حين ابتداء الوضع لوجب أن يكون قولهم حجة كأقوال المتقدمين وإن كانوا محدّثين ، وإذا كان هذا مفهوماً فليس يوجب صحةُ الكلام بالعربية حسنَ النظم ، لأن ذلك لو وجب لكان كل عربي شاعراً ، والأمر بخلاف ذلك ، والشعراء من العرب المتقدمين بالإضافة إلى من ليس بشاعر جزءٌ من ألوف ألوف .

وقد ذكرت في نقد الكلام ألاّ يكون المعنى فاحشاً ، وعيب شعر أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحجّاج بما تضمّنه من فُحش المعاني ، وليس الأمر عندي على ذلك ، لأن صناعة التأليف في المعنى الفاحش مثل الصناعة في المعنى الجميل ، ويُطلب في كلّ واحد منهما صحة الغرض وسلامة الألفاظ على حد واحد ، وليس لكون المعنى في نفسه فاحشاً أو جميلاً تأثير في الصناعة ، ولهذا ذهب قوم إلى استحسان المعنى الغريب ، وليس للاختراع في المعنى نفسه تأثير إلا كما للمتداول وقد أومأنا إلى هذا فيما تقدّم ، وبيّنا أنه شيء لا يرجع إلى الشعراء دون المعاني ، والشبهة في مثل هذا ضعيفة جداً .

وذهب قوم أيضاً إلى حسن الترديد ، وهو أن يعلق الشاعر لفظة في البيت بمعنى ثم يرددها فيه بعينها ويعلقها بمعنى آخر ، كما قال زهير :

مَن يلقَ يوماً على علاّته هرِماً   يلق السماحة منه والندى خُلقاً

وقال أبو نُواس :

صفراءُ لا تنزل الأحزانُ ساحتَها   لو مَسّها حجر مسته سرّاءُ

وهذا عندي لا تعلق له بالنّقد ، لأن التأليف في هذا الترديد كسائر التأليف في الألفاظ التي لا تستحق به حمداً ولا ذماً ، ولا يكسبها حسناً ولا قبحاً .

وقد صنف قوم في نقد الشعر رسائل ذكروا فيها أبواباً من الصناعة لا تخرج عما ذكرناه في كتابنا هذا ، إلا أنهم ربما جعلوا للمعنى الواحد عدة أسماء ، كالترصيع الذي يسمونه ترصيعاً وموازنة وتسميطاً وتسجيعاً ، وهو كله يرجع إلى شيء واحد ، وإذا وُقف على ما صنفوه في هذا الباب وجد الأمر فيما قلنا ظاهراً ، والتكرير بيناً واضحاً .

وقد يذهب كثير ممن يختار الشعر إلى تفضيل ما يوافق طباعه وغرضه ، ويذهب قوم إلى اختيار ما لم يُتداول منه ، حتى يكون للوحشي الذي لم يشتهر مزية عندهم على المعروف المحفوظ ، ويخالفهم آخرون فيختارون سائر الشعر على خامله ، ومشهوره على مجهوله ، ويستحسن قوم الشعر لأجل قائله ، فيختارون أشعار السادات والأشراف ورؤساء الحروب ومن يوافقهم في النّحلة والمذهب ، ويمتُّ اليهم بالمودة أو النّسب ، وهذه كلها أقوال صادرة عن الهوى ، ومقصورة على محض الدعوى ، من غير دليل يعضُدها ، ولا حجّة تنصرُها ، والطريق الذي يؤدي إلى المقصود من معرفة المختار في الألفاظ والمعاني هو ما ذكرناه ونبهنا عليه ، ومن تأمله علم الإصابة فيه بمشيئة الله وعونه .

فصل في ذكر الفرق بين المنظوم والمنثور
وما يقال في تفضيل أحدهما على الآخر

أما حدُّ النثر فهو حد الكلام الذي ذكرناه في هذا الكتاب ، وأما حد الشعر فهو كلام موزون مقفّى يدل على معنى ، وقلنا — كلام — ليدل على جنسه ، وقلنا — موزون — لنفرُق بينه وبين الكلام المنثور الذي ليس بموزون ، وقلنا — مقفى — لنفرُق بينه وبين المؤلف الموزون الذي لا قوافي له ، وقلنا — يدل على معنى — لنحترز من المؤلف بالقوافي الموزون الذي لا يدل على معنى .

وسمي شعراً من قولهم — شعَرتُ — بمعنى فطنت ، والشعر الفطنة ، كأن الشاعر عندهم قد فطن لتأليف الكلام ، وإذا كان هذا مفهوماً فأقل ما يقع عليه إسم الشعر بيتان ، لأن التقفية لا تمكن في أقل منهما ولا تصح في البيت الواحد ، لأنها مأخوذة من — قفوت الشيء — إذا تلوته ، وقد ذهب العَروضيون إلى أن أقل ما يُطلق عليه إسم الشعر ثلاثة أبيات ، وليس الأمر على ما ذهبوا اليه ، لأن الحد الصحيح قد ذكرناه ، وهو يدل على أن البيتين شعر ، فأما اعتلال بعضهم بأن البيتين قد يتفقان في كلام لا يقصد قائله الشعر ولا يتفق ثلاثة أبيات فيما لا يقصد مؤلفه الشعر فاعتلال فاسد ، لأنه إن كان يريد بالبيتين مثل قول امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومَنزِل ... بسقط اللِّوى بين الدَّخول فحومَلِ
فَتوضحَ فالمقْراةِ لم يَعفُ رسمها ... لِما نسجَتْهُ من جنوبٍ وشمألِ (١)

---

(١) سقط اللوى : منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه ، والدخول وحومل وتوضح والمقراة : مواضع ، ولم يعف رسمها : لم يمدح أثرها ، والجنوب والشمال : ريحان .

فذلك لا يتّفق إلا في كلام يقصد به الشعر ، وإن كان يريد بالبيتين مثل ما استشهد به من قوم العامّة – زمّارة مليحة ، بقطعة صحيحة – فقد يتفق من هذا الجنس ثلاثة أبيات في كلام لا يقصد به الشعر ، فالذي ذكره دعوى لا دليل عليها .

وإذا كان هذا بيتاً فالفرق بين الشعر والنثر بالوزن على كل حال ، وبالتقفية إن لم يكن المنثور مسجوعاً على طريق القوافي الشعرية ، والوزن هو التأليف الذي يشهد الذوق بصحته أو العَروض ، أما الذوق فلأمر يرجع إلى الحسّ ، وأما العروض فلأنه قد حصر فيه جميع ما عملت العرب عليه من الأوزان ، فمتى عمل شاعر شيئاً لا يشهد بصحته الذوق وكانت العرب قد عملت مثله جاز له ذلك ، كما ساغ له أن يتكلم بلغتهم ، فأما إذا خرج عن الحس وأوزان العرب فليس بصحيح ولا جائز ، لأنه لا يرجع إلى أمر يسوّغه ، والذوق مقدّم على العروض ، فكل ما صحّ فيه لم يلتفت إلى العروض في جوازه ، ولكن قد يفسد فيه بعض ما يصحّ بالعروض على المعنى الذي ذكرناه ، كالزحافات المروية في أشعار العرب المذكورة في كتب العروض ، وهو الأصل الذي عملت العرب الأول عليه ، وإنما العروض استقراء للأوزان حدث بعد ذلك بزمان طويل .

وأما التفضيل بين النظم والنثر فالذي يصلح أن يقوله من يفضّل النظم أن الوزن يحسّن الشعر ، ويحصّل للكلام به من الرونق ما لا يكون للكلام المنثور ، ويحدث عليه من الطرب في إمكان التلحين والغناء به ما لا يكون للكلام المنثور ، ولهذه العلة ساغ حفظُه أكثر من حفظ المنثور ، حتى لو اعتبرت أكثر الناس لم تجد فيهم من يحفظ فصلاً من رسالة غير القليل ولا تجد فيهم من لا يحفظ البيت أو القطعة إلا اليسير ، ولولا ما انفرد به من الوزن الذي تميل إليه النفوس بالطبع لم يكن لذلك وجه ولا سبب .

ونقول : إن الشعر يدخل في جميع الأغراض ، كالنسيب والمديح والذم والوصف والعتب ، والنثر لا يدخل في جميع ذلك ، فإن التشبيب لا يحسن في غير الشعر ، وكذلك غيره من الأغراض ، وما صلح لجميع ضروب الكلام وصنوفه أفضل مما اقتصر على بعضه .

وأما الذي نقوله من تفضيل النثر على النظم فهو أن النثر يُعلم فيه أمورٌ لا تعلم في النظم ، كالمعرفة بالمخاطبات ، وبينة الكتب والعهود والتقليدات ، وأمور تقع بين الرؤساء والملوك يعرف بها الكاتب أمورهم ، ويطلع على تخفي أسرارهم ، وأن الحاجة إلى صناعة الكتابة ماسة ، والإنتفاع بها في الأغراض ظاهر ، والشعر فضل يستغنى عنه ولا تقود ضرورة إليه ، وأن منزلة الشاعر إذا زادت وتسامت لم ينل منها قدراً عالياً ، ولا ذكراً جميلاً ، والكاتب ينال بالكتابة الوزارة فما دونها من رتب الرياسة ، وصناعة تبلغ بها إلى الدرجة الرفيعة أشرف من صناعة لا توصل صاحبها إلى ذلك ، وإن أكثر النظم إذا كشف وجد لا يعبر عن جد ، ولا يترجم عن حق ، وإنما الحذق فيه الإفراط في الكذب ، والغلو في المبالغة ، وأكثر النثر شرح أمور متيقنة وأحوال مشاهدة ، وما كثر فيه الجدُّ والتحقيق أفضل مما كثر فيه المحال والتقريب ، وقد يتسع الكلام فيما لا يخرج عن هذا الفن ، وهذه الجملة كافية في مثل هذا الوضع .

فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته

الذي يحتاج مؤلف الكلام إليه من معرفة اللغة التي هي لغة العرب قدر معا يعرف كلَّ شيء باسمه الذي وضعته له ، ويجب أن يكون ذلك

الإسم أفصح أسمائه إن كانت له عدة أسماء ، وقد بينا الطريق إلى معرفة الفصيح فيما مضى من كتابنا هذا ، فإذا عرف ما ذكرته من اللغة إحتاج إلى معرفة ما يتصرف ذلك الإسم عليه من جمع وتثنية وتذكير وتأنيث وتصغير وترخيم، ليورده على جميع ما يتصرف فيه صحيحاً غير فاسد، ولهذا افتقر إلى علم النحو ، وسأذكر قدر ما يحتاج منه ، فإذا علم مـــا أشرت إليه إفتقر إلى معرفة عدة أسماءلِما يقع استعماله في النظم والنثر كثيراً ، ليجد إذا ضاق به موضع أو حَظر عليه وزن إيراد إسم العدول إلى غيره .

ويحتاج في علم النحو إلى معرفة إعراب ما يقع له في التأليف ، حتى لا يذكر لفظةً إلا موضوعة حيث وضعتها العرب من إعراب أو بناء على حسب ما وردت عنهم ، وليس لأحد أن يظن أن هذا هو معرفة النحو كله والإشتمال على جميع علمه ، لأن الكثيرمن النحو علمُ تقدير مسائل لا تقعُ اتفاقاً في النظم ولا في النثر ، وكذلك التصريف من علم النحو لا يكاد مؤلف الكلام يحتاج إلى الشيء اليسير منه ، فأما أن يكثر منه حتى يسوغ له أن يبني من الدال في — قد — مثل عصفور ، وغير ذلك من مسائل قد وضعت في هذا الجنس، فمما لا أرى النحوي يفتقر إلى معرفته فضلاً عن غيره .

ويحتاج الشاعر خاصة إلى معرفة الخمسة عشر بحراً التي ذكرها الخليل ابن أحمد ، وما يجوز فيها من الزحاف ، ولست أوجب عليه المعرفة بها لينظم بعلمه ، فإن النظم مبني على الذوق ، ولو نظم بتقطيع الأفاعيل جاء شعره متكلفاً غير مرضي ، وإنما أريد له معرفة ما ذكرته من العَروض لأن الذوق ينبو عن بعض الزحافات ، وهو جائز في العَروض ، وقد ورد للعرب مثله ، فلولا علم العروض لم يفرق بين ما يجوز من ذلك وبين ما لا يجوز .

ويفتقر أيضاً من العلم بالقوافي إلى معرفة الحروف والحركات التي يلتزم إعادتها ، وما يصلح أن يكون رويّاً أو ردفاً مما لا يصح .

ويحتاج أيضاً إلى معرفة المشهور من أخبار العرب وأحاديثها وأنسابها وأمثالها ومنازلها وسيرها ، وصفة الحروب التي كانت لها ، وما له قصة مشهورة وحديث مأثور ، فإنه قد يفتقر في النظم إلى ذكر شيء منه ، ويكون للمعنى به تعلق شديد ، وإذا ورد استحسن .

ويحتاج الكاتب أيضاً إلى جميع هذا أيضاً ، ويختص بما يفتقر إليه من معرفة المخاطبات وفنون المكاتبات والتوقيعات ، ورسوم التقليدات ، مع الإطلاع على كتاب الله تعالى وشريعته وحديث رسول الله ﷺ وسنته ، فإنه مدفوع إلى تقليد الولاة وعهود القضاة والتوقيعات في المظالم والمكاتبة في ضروب الحوادث .

وبالجملة إن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم واطلع على كل صناعة لأثر في ذلك في تأليفه ومعانيه وألفاظه ، لأنه يدفع إلى أشياء يصفها ، فإذا خبر كل شيء وتحققه كان وصفه له أسهل ونعته أمكن ، إلا أن المقصود في هذا الموضع بيان ما لا يسعه جهله دون ما إذا علمه أثر عنده علمه ، فإن ذلك لا يقف على غاية .

والوصية لهما ترك التكلف ، والإسترسال مع الطبع ، وفرط التحرز وسوء الظن بالنفس ، ومشاورة أهل المعرفة ، وبغض الإكثار والإطالة ، وتجنب الإسهاب في فن واحد من فنون الصناعة ، فإن كلام الإنسان ترجمان عقله ، ومعيار فهمه ، وعنوان حسه ، والدليل على كل أمـــر لولاه لخفي منه ، وبحسب ذلك يحتاج إلى فضل التثقيف ، واجتماع اللب عند النظم والتأليف .

وإذ قد انتهى بنا القول إلى هذا الموضع فالواجب أن نختم الكتاب ،

لأنا قد وفينا بجميع ما شرطناه في أوله ، وقد كنا عزمنا على أن نصله بقطعة مختارة من النظم والنثر ، يـُتدرَّب بالوقوف عليها في فهم ما ذكرناه من أحكام البلاغة ، وكشفناه من أسرار الفصاحة ، لكننا فرقنا من الإطالة والتثقيل على الناظر فيه بالملل والسآمة ، فعدلنا إلى وضع ذلك في كتاب منفرد ، ونحن نستغفر الله من خطل القول ، كما نستغفره من خطأ العمل ، ونسأله أن يمن علينا بالهداية والعصمة في الدنيا والآخرة . إنه سميع مجيب .

وكان الفراغ من تأليفه يوم الأحد الثاني من شعبان سنة أربع وخمسين وأربعمائة — ٤٥٤ هـ .

تم الكتاب

الفهارس

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥٨	الكلام في الفصاحة .

الصفحة   الموضوع

فهرس الاعلام

البـاء

التـاء

الجيـم

الحـاء

الخاء

الدال

الذال

الراء

الزاي

الفاء

القاف

الكاف

الميم

النون

الهاء

الواو

الياء



فهرس الشعراء وقوافيهم

الخاء

الدال

النون

الهاء

الواو